وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية

–دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- فتيحة بوقطوش
- دنيا زويكري

إشراف الأستاذ:

د.عمران بوريب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة: بري أم الخير	محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بوريب عمران	محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ: عريس عمار	محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي –جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنـــوان

دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية

–دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات الاقتصادية–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبتين:

- فتيحة بوقطوش
- دنيا زويكري

إشراف الأستاذ:

د. عمران بوريب

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: بري أم الخير	محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: عمران بوريب	محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرار
الأستاذ: عريس عمار	محاضر أ	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

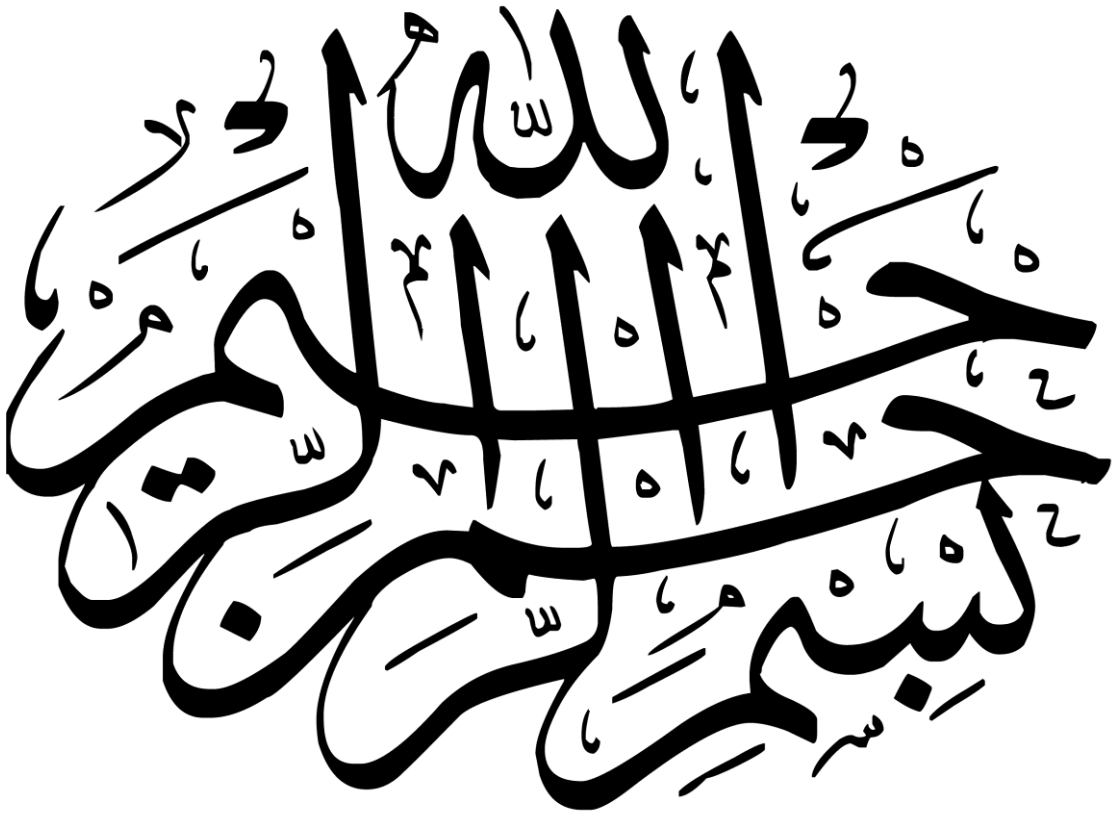
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال تعالى: { لئن شكرتم لأزيدنكم } سورة إبراهيم الآية 07

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

الحمد لله طيبا مباركا فيه فهو الأحق بالحق والشكر على جزيل نعمه نحمده على إنارته لدروب العلم والمعرفة، وإعانته لنا على إتمام هذا العمل المتواضع وبعد:

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل "بوريب عمران"

حفظه الله ورعاه لقبوله الإشراف على هذا الموضوع ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات مفيدة وقيمة طيلة فترة الدراسة.

كما نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة أو دعاء.

إلى كل هؤلاء نقول لهم شكرا جزيلا على كل ما قدمتموه لنا من مساعدات.

وتحية طيبة وجزاكم الله تعالى خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناتكم يوم القيامة.

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد النبي الكريم، وعلى آله وصحبه الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

بعد شكر الله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير، أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهم الرحمان " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ".

إلى أول اسم نطقت به شفتاي إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها

" أمي الحبيبة الغالية " أطال الله في عمرها

إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار إلى نور عيني ودرب حياتي، إلى من بذل النفس والنفيس من أجل إسعادي إلى من اعتبره قدوتي في الحياة وزادي

" أبي الغالي " أطال الله في عمره

كل اعترافاتي بالجميل ودعواتي لكما بالخير وطول العمر والسعادة والهناء.

إلى من أحس بالسعادة وأنا بجانبهم ولا معنى للحياة بدونهم.

إلى كل من وسعتهم قلوبنا ولم تسعهم حروف هذه الكلمات.

فتيحة + دنيا

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على أهم الجوانب النظرية للتدقيق الداخلي والمخاطر المالية وإدارة المخاطر المالية وطبيعة العلاقة بينهما، وللوصول إلى هدف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي ومن أجل ذلك أجريت دراسة استبيانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل وأعدت الدراسة على البيانات التي جمعت من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على العينة المختارة واستخدم برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التزام المدققين الداخليين محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق وأن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتعرض للمخاطر المالية. كما خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين التزام المدققين الداخليين للمؤسسة محل aالدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات والآداء للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق، ومساهمة هذا الالتزام في الحد من المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، المخاطر المالية، المؤسسات الاقتصادية.

Summary :

This study aims to clarify the role of internal auditing in reducing the financial risks of economic institution، by indentifying the most important espects of internal auditing، financial risk، financial risk management and the nature of the relationship between them. For a sample of economic institustion in the state of jijel، the study was prepared on the data collected through the questionnair that was distributed to the selected sample، and the statistical analysis program (spss) was used to analyze the data and test hypotheses.

The study reached of results، the most important of which is the commitment of the internal auditors under study to the international standards of internal auditing during the implementation of the audit mission، and that the economic institutions under study are exposed financial risk. The study also concluded that there is a statistically significant effect tetween the commitment of the internal auditors of the institution under study to the standards related to the caracteristics and performance of internal auditing during the implementation of the audit mission، and the contribution of this commitment to reducing the financial risk to whish econimic institution are exposed.

Kewords : internal audit، risk management، financial risk، institutions econimic.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	III
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
قائمة المختصرات	XIII
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النضري للدراسة	
تمهيد	06
المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة	07
المطلب الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي	07
المطلب الثاني: أساسيات إدارة المخاطر المالية	18
المطلب الثالث: آليات تدنية المخاطر المالية بواسطة التدقيق الداخلي	30
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	35
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	35
المطلب الثاني:الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	41
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	45
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة	46
المطلب الأول: منهجية الدراسة	46
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل	47
المطلب الثالث: صدق وثبات آداة الدراسة الميدانية	49
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان	58
المطلب الأول: اختيار التوزيع الطبيعي	58
المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة	58
المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبيان	61

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وملائمة الخطية	73
المطلب الأول: اختيار فرضيات الدراسة	73
خلاصة الفصل	86
الخاتمة	88
قائمة المراجع	94
قائمة الملاحق	101

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 01	الإحصائيات الخاصة بالاستبانة	47
الجدول 02	جدول التوزيع لمقياس ليكارت الخماسي	48
الجدول 03	درجات مقياس "ليكارت الخماسي"	50
الجدول 04	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول	51
الجدول 05	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول	52
الجدول 06	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الاول من المحور الثاني	54
الجدول 07	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني المحور الثاني	54
الجدول 08	الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني	55
الجدول 09	صدق الاتساق البنائي لأجزاء المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور الأول	56
الجدول 10	صدق الاتساق البنائي لأجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني	56
الجدول 11	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	57
الجدول 12	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	57
الجدول 13	اختبار التوزيع الطبيعي	58
الجدول 14	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
الجدول 15	توزيع أفراد العينة حسب العمر	59
الجدول 16	توزيع أفراد العينة حسب ر المستوى الدراسي	60
الجدول 17	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	60
الجدول 18	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية	61
الجدول 19	تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الأول	62
الجدول 20	تحليل فقرات الجزء الثاني المحور الأول	65
الجدول 21	تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثاني	69
الجدول 22	تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني	71
الجدول 23	تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني	72
الجدول 24	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى	74
الجدول 25	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية	75
الجدول 26	نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضيةالأولى من وجهة نظر المدققين الداخليين	75

الجدول 27	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الأولى	76
الجدول 28	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الثانية	76
الجدول 29	نتائج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	77
الجدول 30	نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية	78
الجدول 31	نتائج تحليل التباين للانحدار لتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة	78
الجدول 32	تحليل نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق) والمتغير التابع (المخاطر المالية) للفرضية الفرعية الأولى	80
الجدول 33	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق) والمتغير التابع (المخاطر المالية) للفرضية الفرعية الثانية	82
الجدول 34	تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق) والمتغير التابع (المخاطر المالية) للفرضية الرئيسية للدراسة	84

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 01	النموذج الافتراضي للدراسة	50
الشكل 02	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	59
الشكل 03	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	59
الشكل 04	توزيع عينة الدراسة حسب ر المستوى الدراسي	60
الشكل 05	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	60
الشكل 06	توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية	61

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

الرمز	اللغة العربية	اللغة الأجنبية
IIA	معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية	The Institiute of Internal Auditors
IFAC	مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين	Internationel federation of accountants

مقدمة

إن وظيفة التدقيق الداخلي تحضى بثقة كبيرة من الأطراف ذات المصلحة نظرا لما توفره من ضمانات جودة ومصداقية القوائم المالية، حيث يعتبر التدقيق الداخلي أحد وظائف القيادة في المؤسسات الاقتصادية من خلال تقييمه الدائم والمحايد لمختلف الانشطة، وكذا دوره الاستشاري في تحسين العمليات، حيث لقي اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية، خاصة بعد إنشاء معهد المدققين الداخليين IAA عام 1491م، والذي عمل على إصدار مجموعة من المعايير تنظم مهنة التدقيق وتوسع مهامه.

إن المخاطر في وقتنا الحالي هي التحدي الأكبر الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية، فبمجرد مزاولتها لأنشطتها نجدها تتعرض لفرص وتهديدات لها تأثير على وضعيتها المالية، والتي قد تؤدي في أغلب الحالات إلى حدوث مخاطر مالية ومهما كان نوع المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة بصفة عامة فلابد من وجود العديد من الوسائل التي يمكن أن تستخدمها الإدارة في الحد من المخاطر المالية والتي من بينها التدقيق الداخلي الذي يلعب دور فعال في مجال إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية.

1. اشكالية الدراسة:

من خلال الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، وبغيت الإلمام بجميع جوانب هذا الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا قمنا بتوزيع استمارة البحث على عينة الدراسة المتمثلة في مجموع المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل.

ومن هنا تبرز اشكالية هذا الموضوع التي يمكن طرحها من خلال التساؤل الرئيسي الآتي:

- **ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية؟**

وحتى يتسنى لنا الإجابة على هذا التساؤل يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية وهي:

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي وما هي أهميته وأهدافه؟
- ما المقصود بالمخاطر المالية وما هي أنواعها؟
- هل تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة للمخاطر المالية؟
- كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في التقليل من المخاطر المالية؟
- هل يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية أثناء تنفيد مهمة التدقيق؟

2. فرضيات الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية تستوجب من توضيح فرضيات البحث التي تمثل احتمال وامكانية لحل المشكلة والتي سنعتمد عليها في بحثنا هذا والمتمثلة في:

- يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق؛

وهذه الفرضية بدورها تنقسم إلى فرضيتين فرعيتين هما:

- ✓ يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات؛

- ✓ يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء.
- ❖ تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة للمخاطر المالية؛

وهذه الفرضية بدورها تنقسم إلى ثلاث فرضيات فرعية وهي:

- ✓ تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السوق؛
- ✓ تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر الائتمان؛
- ✓ تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السيولة.

- ❖ هناك أثر ذو إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية.

3. أهداف الدراسة:

- ❖ معرفة مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته وأهدافه؛
- ❖ التعرف على مفهوم المخاطر المالية وأنواعها؛
- ❖ معرفة مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة للمخاطر المالية؛
- ❖ إبراز العلاقة بين التدقيق الداخلي والمخاطر المالية؛
- ❖ معرفة مدى التزم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية أثناء تنفيد مهمة التدقيق؛

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إظهار الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الحد المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية ويمكن تجسيد هذه الدراسة في النقاط التالية:

❖ **الأهمية العلمية:** تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة أن التدقيق الداخلي أداة رقابية وإدارية فعالة لايمكن الإستغناء عنها في المؤسسات الاقتصادية، والتعرف على عملية إدارة المخاطر المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية كون المخاطر المالية أصبحت من أهم التحديات التي تفرضها بيئة الأعمال على المؤسسات الاقتصادية بحيث لا يمكن تجاهلها عند إعداد الاستراتيجيات أو السياسات المستقبلية.

وتظهر أهمية الدراسة أيضا في كون أن التدقيق الدخلي يساهم في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة بإستخدام مجموعة من الأدوات والإجراءات، كما تبرز تبرز أهمية هذا الموضوع كذلك في تبيان دور التدقيق الداخلي الواجب أن يكون فاعلا في عملية إدارة المخاطر المالية المحيطة بأنشطة المؤسسات الإقتصادية وذلك بهدف تقييم وتحسين عملية إدارة المخاطر انسجاما مع التوجيهات المقدمة من طرف المنظمة المهنية الدولية خاصة معهد المدققين الداخليين وإصداراته للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في مجال إدارة المخاطر.

5. أسباب اختيار الموضوع: إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس بالصدفة وإنما نتيجة للعديد من الأسباب وهي:

الاسباب الذاتية:

- ❖ الميول الشخصي لاحتراف مهنة التدقيق الداخلي مستقبلا؛

- ❖ إغفال العديد من المؤسسات التي لها علاقة ببيئة الأعمال بالدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر المالية؛
- ❖ إثراء المكتبة بمزيد من المواضيع التي تتناول موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية.

الأسباب الموضوعية:

- ❖ حاجة المؤسسات الاقتصادية للتدقيق الداخلي قصد تحقيق الفعالية بعد التحولات الاقتصادية التي شهدها المحيط الاقتصادي.
- ❖ قلة المواضيع التي تتناول التدقيق وعلاقته بإدارة المخاطر المالية.
- ❖ حاجة المؤسسات الاقتصادية لإدارة المخاطر المالية من أجل تحقيق أهدافها المالية وضمان استقرار وضعيتها المالية.
- ❖ أهمية التدقيق بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

6. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الموضوع والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة من الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري، بينما في الفصل التطبيقي الذي تم فيه دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية جيجل فقد استخدمنا المنهج التحليلي والاستقرائي بالإعتماد على دراسة حالة.

7. أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

- ❖ **المصادر الأولية:** والمتمثلة في الاستبيان حيث تم توزيعه على عينة من المدققين الداخليين والمسيرين الماليين، والمحاسبين والمدراء بالمؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية جيجل لمعرفة رأيهم حول هذا الموضوع.
- ❖ **البرامج:** والمتمثلة في برامج SPSS و exel.
- ❖ **المصادر الثانوية:** والمتمثلة في الكتب، المقالات العلمية، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع.

8. حدود الدراسة:

نشير إلى أن الدراسة التطبيقية اقتصرت على تحليل العينة المدروسة وفيما يلي حدود هذه الدراسة كتالي:

- ❖ **الحدود المكانية:** انحصرت هذه الدراسة بولاية جيجل بغرض الحصول على العينة اللازمة من المؤسسات الاقتصادية.
- ❖ **الحدود الزمانية:** تمت هذه الدراسة خلال الفترة من 2023/05/06 إلى غاية 2023/05/20.

9. هيكل الدراسة

❖ للإجابة على إشكالية الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وإثبات صحة الفرضيات تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين:

سيتناول الفصل الأول الإطار النضري للدراسة من خلال مبحثين، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى التعريف بمتغيرات الدراسة والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول حول عموميات التدقيق الداخلي، والمطلب الثاني حول أساسيات إدارة المخاطر المالية، وأخيرا في المطلب الثالث تم التطرق إلى آليات تدنية المخاطر المالية بواسطة التدقيق الداخلي، أما المبحث الثاني حول الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الأجنبية.

أما الفصل الثاني فهو يمثل الدراسة الميدانية حول مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية حيث تضمن المبحث الأول عرض الإجراءات المنهجية للدراسة، أما المبحث الثاني فقد تطرق فيه تحليل نتائج الاستبيان، وفي المبحث الثالث تم اختبار فرضيات الدراسة وملائمة الخطية.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد:

ظهر التدقيق الداخلي حديثا بالمقارنة مع التدقيق الخارجي وقد اقتصرت دراستنا على التدقيق الداخلي باعتباره وظيفة تقييمية مستقلة عن المؤسسة، يعمل على فحص وتقييم الأنشطة التي تقوم بها، إذ يساعدها على الحصول على معلومات دقيقة وذات مصداقية، وكذلك لابد من وجود خلية أو قسم أو حتى مصلحة تخصص للتدقيق الداخلي في المؤسسة لتدقيق ومراقبة وتقييم أداء مختلف أقسامها الأخرى والعمليات التي تقوم بها، باعتبار أن المؤسسة الاقتصادية تواجه عدة تهديدات والتي تعتبر مصدر لمجموعة من المخاطر من بينها المخاطر المالية التي يتم محاولة تخفيضها من طرف إدارة المخاطر المالية بالاعتماد على التدقيق الداخلي، إذ أن للمدقق الداخلي دور هام في الحد والتقليل إلى مستوى أدنى من المخاطر التي تواجه المؤسسات، وسنقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

تنشط المؤسسة بمختلف أنواعها وأشكالها خاصة منها الاقتصادية في بيئة متغيرة وعديمة الاستقرار، حيث يجعلها تتعرض للكثير من الأخطار التي تحول دون تحقيق أهدافها المسطرة، لهذا تلقى إدارة المخاطر اهتماما متزايدا من العديد من المؤسسات، كما أن التدقيق الداخلي تحول من كونه أداة للرقابة الداخلية ليصبح أوسع وأشمل حيث أصبح يقوم بالتعريف بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة من مخاطر مالية وغيرها وتقديم الاستشارات اللازمة لمجلس الإدارة.

المطلب الأول: عموميات حول التدقيق الداخلي

قبل التطرق إلى التدقيق الداخلي فلابد من الإشارة إلى مفهوم التدقيق بصفة عامة، حيث يعرف بأنه النشاط الذي يطبق باستقلالية وفقا لمعايير الإجراءات المترابطة والفحص بغرض التقييم، ومدى ملائمة ودرجة الثقة وسير جميع عناصر النشاط داخل المؤسسة وفق المعايير محددة لها، حيث يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فعالية الرقابة الداخلية.

فمن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي

ظهر التدقيق الداخلي بهدف الحاجة إلى اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب فهو ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية، كما أن طبيعة ومجال التدقيق الداخلي حدث فيه الكثير من التغيرات.

1. تعريف التدقيق الداخلي: هناك عدة تعاريف تناولت التدقيق الداخلي نذكر منها:

التدقيق الداخلي هو: " وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم كافة الأنشطة للمنظمة فهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى."[1]

في 26 جوان 1999 أصدر معهد المدققين الداخليين الأمريكي تعريفا شامل للتدقيق الداخلي حيث عرفه على أنه: " نشاط تأكيدي واستشاري وموضوعي ومستقل مصمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة، ومساعدتها في إنجاز أهدافها بصورة منهجية ومنتظمة بهدف تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر الرقابية والحوكمة."[2]

---

[1] حاتم فوزي محمود أبو لبن، **أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 64.

[2] أحمد كايد نور الدين، محمد لمين علون، **أثر استخدام أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات الحسابية على التدقيق الداخلي**، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 03، 2015، ص 116.

يشير التعريف القديم لمعهد المدققين الداخليين إلى أن التدقيق الداخلي: "وظيفة تقويم مستقلة تنشأ داخل الشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية من خلال تزويدهم بالتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات المختصة بفحص الأنشطة."[1]

يشمل هذا التعريف أحد أهم أهداف التدقيق، وهو توفير رقابة فعالة بتكلفة معقولة.

بينما المفهوم الذي وضعه مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقا لمعيار التدقيق الدولي (610) المعدل عام 2004، يشير إلى أن التدقيق الداخلي (IFAC 2005) هو:" تقويم أنشطة المنشأة المتعارف عليها كخدمة للمنشأة ومن ضمن وظائفها من بين أشياء أخرى نظام الرقابة الداخلية وفعاليته".[2]

ويتضح من التعريف السابق أن للتدقيق الداخلي وظيفتين أساسيتين هما الفحص والتقييم، وأن اكتشاف الغش والأخطاء والتلاعب يعتبر الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي، وضبط البيانات المحاسبية، والمحافظة على أصول المنشأة.

كما عرف التدقيق الداخلي أيضا: "أنه عمل فحص يسمح بتقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها، في نشاط أي مؤسسة بهدف ضمان شرعية ومصداقية المعلومات من أجل المسيرين المساهمين، البنوك والمنظمات الحكومية."[3]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن التدقيق الداخلي هو عبارة عن وظيفة مستقلة داخل المؤسسة لتدقيق العمليات والقوائم المالية والتأكد من صحتها وسلامتها بهدف تحقيق أهداف المنظمة، حيث يلعب دورا استشاري وأن وجوده في أي مؤسسة يشكل ركيزة أساسية لكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

2. خصائص التدقيق الداخلي: من خلال التعاريف السابقة فإن التدقيق الداخلي يتميز بمجموعة من الخصائص وهي:[4]

أ- التدقيق الداخلي نشاط: حيث يوصف بأنه نشاط وليس وظيفة، حيث يمكن القيام به من قبل موظفين من داخل المؤسسة مستقلون عن الأنشطة التي يقومون بتدقيقها ويتبعون إداريا لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

ب- الطبيعة التأكيدية للتدقيق الداخلي: وتشير إلى دور التدقيق الداخلي في تقديم ضمانات وتأثيرات موضوعية ومعقولة بخصوص نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتماشي المؤسسة مع معايير الحوكمة والمتطلبات الإدارية الحديثة الأخرى.

---

[1] إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013/2012، ص 11.

[2] أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 29.

[3] فتحي رزق السوافيري وآخرون، **المراقبة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2002، ص 65.

[4] محمد الصالح فروم، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة**، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد02، العدد02، 2019، ص ص 5-6.

ج- الطبيعة الاستشارية للتدقيق الداخلي: حيث تستفيد الإدارة من الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي من خلال التحليلات والاقتراحات التي تساعدها على اتخاذ القرارات، وأن هذه الخدمات تم الاتفاق عليها مسبقا حول طبيعتها ونطاقها، والتي تهدف إلى خلق القيمة المضافة وتحسين سيرورات الحوكمة، إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية دون أن يتحمل المدقق الداخلي أية مسؤولية إدارية ومن أمثلة هذه الخدمات: تدريب وتحفيز العاملين وتقديم النصائح والمشورة...الخ.

د- التدقيق الداخلي نشاط مستقل: وتعني الاستقلالية التحرر من القيود التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي على تنفيذ مسؤولياته بطريقة غير متحيزة، وهذا ما يتطلب ابتعاد المدققين الداخليين عن تدقيق وتقييم الأنشطة أو الوظائف التي كانت سابقة تخضع لمسؤولياتهم، وكذا من خلال ارتباط التدقيق الداخلي بمستوى إداري في قمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة (الإدارة العليا أو لجنة التدقيق) لأن ذلك يمكنه من الحصول على تعاون الجهات الخاضعة للتدقيق، كما أن اتصاله بهذا المستوى في المؤسسة يعزز من فعالية عمله ما يتيحه من فرص تطبيق التوصيات والاقتراحات التي يتضمنها تقريره.[1]

هـ- التدقيق الداخلي الموضوعي: والموضوعية هي موقف ذهني غير متحيز يسمح للمدقق الداخلي بإنجاز مهامه بطريقة يقتنع فيها بنتائج عمل، وأنه لم يقم بأي تسويات تنازلات جوهرية وتقتضي الموضوعية أن المدقق الداخلي لا يخضع أحكامه الخاصة بالتدقيق لأحكام الآخرين، كما أن الموضوعية تقتضي أن يقوم بتنفيذ أعمال التدقيق الداخلي أشخاص مهنيين ذوي خبرة وكفاءة عالية، وفي المقابل فإن غياب الموضوعية يفقد التدقيق الداخلي معناه الهدف الذي أنشئ من أجله.

و- التدقيق نشاط شامل: بمعنى أنه لم يعد يقتصر على الجوانب المالية والمحاسبة فقط، وإنما تعدى ذلك ليشمل الجوانب الاستراتيجية، التشغيلية والإدارية من صميم عمله واهتمامه.

ي- التدقيق الداخلي يرتكز على منهجية صارمة ومنظمة: والتي تعتبر بمثابة سيرورة منطقية ومنظمة لمجموعة من المراحل، تسمح للمدقق الداخلي بتجميع المعطيات وتحليلها وتقييمها ثم تحرير التقرير النهائي الذي يتضمن التوصيات اللازمة، لمعالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة ومن خلال هذه المنهجية يستعمل تقنيات ومؤشرات ومرجعيات خاصة، يطلق على المراحل السابقة بمهمة التدقيق الداخلي.[2]

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي وأهدافه

تعود أهمية التدقيق الداخلي لكونه وسيلة لا غاية حيث يكتسي أهمية بالغة، إذ يسعى أيضا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة من عملية التدقيق.

---

[1] تخربين وليد، مبسوط هوارية، **ملامح تطبيق التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية- دراسة استطلاعية بولاية تيارت**، مجلة أوراق اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد05، العدد01، 2021، ص 76.

[2] محمد الصالح فروم، مرجع سبق ذكره، ص 6.

1. أهمية التدقيق الداخلي: لقد ازدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي وأصبح نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة يهدف إلى تطوير هذه الأنشطة ورفع كفائتها الإنتاجية وقد بلغت أهمية التدقيق ذروتها للأسباب التالية:[1]

أ- التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية: ذلك بتسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها انجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة ستصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.

ب- كبر حجم المنشأة وانتشارها جغرافيا: إن كبر حجم المنشأة متعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملاتها إلى بيانات آمنة حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بالانتظار حيث يتم تدقيق القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذلك تحتاج تلك المنشآت إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبة.

ج- تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب التدقيق الاختياري: يعتمد حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ومن المكونات الرئيسية لتنظيم الرقابة الداخلية مطمئنة للمدقق الخارجي أكثر من المنشأة التي يوجد فيها المدقق الداخلي.

د- توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها: تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات في اتخاذ قرارات الإدارية لاسيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة، فإنه في غالب الأحيان تحصل الإدارة العليا على المعلومات من الإدارات التنفيذية ومعلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

هـ- إتباع أسلوب لامركزية الإدارة: أدى كبر حجم المشروعات وإنشاء فروع لها متباعدة جغرافيا إلى أن فوضت الإدارة العليا المركزية بعض السلطات إلى مديري هذه الفروع، وللتأكد من مدى التزام المديرين بالسياسات العامة والخطط المرسومة استخدمت الإدارة العليا المراجع الداخلي في ذلك.[2]

2. أهداف التدقيق الداخلي:تتمثل أهداف التدقيق الداخلي قيما يلي:[3]

أ- الحماية: فهو يهدف بالدرجة الأولى إلى حماية وخدمة الإدارة لتحقيق أهدافها، عن طريق التدقيق في العمليات المالية في المؤسسة لمساعدة الإدارة العليا في التوصل إلى أقصى إنتاجية ممكنة.

---

[1] محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، **أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017/2016، ص ص 51-52.

[2] فهد محمد علي المعمري، **منهجية مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأثرها على أداء المراجعة الداخلية في قطاع الوحدات الاقتصادية "دراسة مقارنة بين الجزائر واليمن"**، أطروحة دكتوراه، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018/2017، ص 55.

[3] فريدة أمزال، عبد الكريم شناي، **التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد12، العدد01، 2022، ص ص 519-520.

ب- البناء: يهدف إلى اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمطابقة، وتقديم النصائح والاستشارات للإدارة، كما يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من سلامة إجراءات حماية الأصول وغيرها.

ج- الشراكة: لتحقيق الهدفين السابقين يجب على المدقق الداخلي بناء شراكة حقيقية مع العاملين في المؤسسة، من أجل تجاوز العقبات التي قد تحدث لأسباب سلوكية ونفسية عند هؤلاء العاملين[1].

د- خلق قيمة مضافة: يرتبط تحقيق هذا الهدف بمدى قدرة التدقيق الداخلي على إضافة القيمة للمؤسسة، أي المساهمة في تحقيق العائد للاستثمار فيها وتتوقف كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي في خلق القيمة المضافة على أمرين هما:[2]

- ضرورة الفهم المشترك لدى المدققين الداخلي والأطراف المستفيدة من خدماتهم، وأن الفشل في الوصول لهذا الفهم قد يعكس الوضع ويجعله عقبة في طريق تحقيق الأهداف التنظيمية.
- النظر لوظيفة التدقيق الداخلي في ضوء سلسلة القيمة والأطراف المستفيدة من تلك القيمة.

ثالثا: أنواع التدقيق الداخلي

بالرغم من تعدد أنواع التدقيق الداخلي إلا أنه من الصعوبة فصل هذه الأنواع عن بعضها أثناء التدقيق، فمن الصعوبة أن يتم تدقيق تشغيلي دون الأخذ بعين الإعتبار الأثر المالي أو الإداري أو قياس مدى الالتزام بالأنظمة والتعليمات.

فقد عمد معهد المدققين إلى تقسيم التدقيق الداخلي إلى الأقسام التالية من أجل تبسيط وفهم كل نوع وتسهيل التعامل معه من أجل تحقيق أهداف التدقيق.[3]

أ- تدقيق الالتزام: ويقصد به مراجعة الضوابط الرقابية والمالية والتشغيلية والعمليات للحكم على جودة وملائمة الأنظمة التي تم وضعها للتأكد من الالتزام بالأنظمة والتشريعات والسياسات والإجراءات، وبالمقارنة مع التدقيق التشغيلي فإن تدقيق الالتزام يكون موجه بشكل أساسي لمعرفة مدى التزام المنشأة بالعديد من القوانين واللوائح التنظيمية وليست فقط بالسياسات الإدارية الداخلية، وقد يتشابه تدقيق الالتزام مع التدقيق التشغيلي ولكن مع مراعاة تضمين قسم يفصح عن مدى التزام المنشأة بالمتطلبات القانونية والالتزامات

---

[1] علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 21.

[2] ميلود التومي، محمد لمين علون، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 8 ماي، قالمة، العدد11، 2015، ص 286.

[3] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 55.

التعاقدية،[1] حيث يكون الغرض منه معرفة مدى التقيد أو الالتزام بسياسات معينة أو قوانين ولوائح وتعليمات على سبيل المثال تدقيق الإقرارات الضريبية لتحديد مدى الالتزام بقانون الضرائب.[2]

ب- التدقيق التشغيلي: يعرف التدقيق التشغيلي بأنه:" الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقيم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية، وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية."[3]

حيث يهدف التدقيق التشغيلي إلى التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل كل المشاكل بتقديم توصيات وإرشادات مفيدة من أجل سلوك نهج عمل واقعي.[4]

ج- التدقيق المالي: يقصد به الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية، والسجلات المحاسبية، والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والمتطلبات الأخرى،[5] إذ يعتبر هذا النوع من التدقيق أداة مهمة من خلالها تقوم الإدارة العليا بالتأكد من دقة البيانات المالية وحفظ الأصول والوجود المادي لها ومنع سرقتها باستخدام عمليات الغش والاحتيال.[6]

د- تدقيق نظم المعلومات: وهو عملية فحص وتقييم نظم المعلومات الآلية والعمليات غير الآلية بها والتفاعل فيما بينهما، بهدف تقديم تأكيد معقول بأن ضوابط الرقابة الداخلية تحقق متطلبات تكنولوجية المعلومات.[7]

هـ- تدقيق الأداء: يهدف هذا النوع من التدقيق إلى التأكد من الفعالية والكفاءة الاقتصادية لأداء الموظفين ومدى تقيدهم بالقوانين والأنظمة، ويطلق على هذا النوع التدقيق الإداري كونه يقوم بفحص شامل للإجراءات والأساليب الإدارية المحتفلة.[8]

---

[1] رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015/2014، ص 25.

[2] سلام عبد الله شعبان، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي (دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سوريا)**، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2019/2018، ص 38.

[3] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، عمان، المجلد02، العدد03، 2006، ص 348.

[4] خديجة سليماني، أحمد نقاز، **الهندسة الاجتماعية لارتكاب الاحتيال ودور التدقيق الداخلي للحد من الظاهرة**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 02، 2020، ص 105.

[5] مصطفى عوادي وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الوطني حول **واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية**، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، أيام 11-12/أفريل/2018، ص 297.

[6] جيهان صلاح الدين أبو ناهية، **مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة six- sigma لتحقيق جودة التدقيق الداخلي (دراسة حالة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013/2012، ص 45.

[7] محمد لمين علون، **نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 49.

[8] أبو بكر الصديق قيدوان، حاج قويدر قورين، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد03، العدد02، 2019، ص 128.

و- التدقيق البيئي: يسعى التدقيق البيئي إلى قياس الالتزام بالأنظمة التي تخص البيئة والتلوث وما يمكن أن يواجه النشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي تؤول إلى تدهورها وتحديد وتقييم المظاهر البيئية كحرق النفايات، المياه العامة الضجيج، الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج، هدر الطاقة الكهربائية، فعلى التدقيق الداخلي التأكد من أن المنشأة عملت على السيطرة على تحسين الأداء.[1]

رابعا: الإطار العملي للتدقيق الداخلي

باعتبار التدقيق الداخلي وظيفة أساسية لاتستغني عنها المؤسسات الاقتصادية حيث أصبحت ضرورية للإدارة لما تحققه من رقابة فعالة على أعمال المؤسسة، ولتحقيق هذه الأهداف لابد على المدقق الداخلي التقيد بمعايير المهنة واتباعه مجموعة من المراحل لإنجاز مهمته حرصا على دقة النتائج التي يتم التوصل إليها.

1.المعايير الدولية للتدقيق الداخلي:

تتم ممارسة التدقيق الداخلي في بيئات قانونية وثقافية مختلفة ومتنوعة، لصالح مؤسسات تختلف من ناحية الغرض والحجم والتعقيد، وهذا ما يؤدي إلى عدة اختلافات التي قد تؤثر على التدقيق الداخلي في كل بيئة على جدا، فإن التقيد بالمعايير لممارسة مهنة التدقيق الداخلي صار يشكل أمرا أساسيا لكي يتمكن المدققون ونشاط التدقيق الداخلي من الوفاء بالتزاماتهم.[2]

حيث أصدر معهد المدققين الداخليين IIA معايير جديدة سنة 2003 وأصبحت معتمدة من سنة 2004 والتي قسمت إلى مجموعتين وهما:

أ- معايير الصفات: وهي عبارة عن مجموعة مكونة من أربعة معايير رئيسية والتي تضمنت سمات وخصائص الشركات، والأفراد الذين يؤدون أنشطة التدقيق الداخلي وهي كما يلي:[3]

- **معيار(1000) الغرض والسلطة والمسؤولية:** حيث يجب تحديد أهداف وصلاحيات ومسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تتوافق مع المعايير ومصادق عليها من طرف مجلس الإدارة كما يجب أن يكون نطاق عمل المدقق الداخلي غير محدود.

---

[1] طلال محمد علي الججاوي وآخرون، **معايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال ومدى الإلتزام بها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 63.

[2] هشام زروقي، عبد الحميد حسياني، **دور الممارسات الحديثة للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الدولية-دراسة ميدانية مؤسسة الإنجازات الصناعية والتركيب**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، المجلد23، العدد02، 2020، ص 179.

[3] هجيرة بوزوينة، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية- دراسة حالة شركة AGRO SIM**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسي علي، البليدة، المجلد17، العدد01، 2022، ص ص 293-294.

❖ **معيار(1100) الاستقلالية والموضوعية:** يجب أن يكون يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقل كما ينبغي أن يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية أثناء أدائهم لعملهم.

❖ **معيار(1200) الكفاءة والعناية المهنية:** يجب أن يمتلك المدقق الخارجي الكفاءة المهنية والتدريب والانضباط اللازم لأداء واجبه والعلمية، كما أن يلتزم بالعناية المهنية اللازمة.

❖ **معيار(1300) برنامج تأكيد وتحسين الجودة:** على المدقق الداخلي أن يعمل على التطوير والمحافظة على تأكيد الجودة من خلال تصميم برامج بما يسمح بتحسين نشاط التدقيق وأن تخضع هذه البرامج للتقييم الدوري للجودة داخليا وخارجيا والمراقبة الدورية المستمرة.

لا يمكن أن يتوافق التدقيق الداخلي مع هذه المعايير إلا إذا كانت تابعة مباشرة إما إلى الإدارة العامة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

ب- معايير الأداء: إن أهم ما تضمنته هذه المعايير هو فاعلية إدارة نشاط التدقيق الداخلي وإضافة قيمة للشركة وتقييم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تحديد خطة وأهداف ونطاق التدقيق الداخلي وتوثيق المعلومات وإعداد التقارير وإيصال نتائج التدقيق إلى الأطراف المعنية وكما مبين أدناه:[1]

❖ **المعيار(2000) إدارة نشاط التدقيق الداخلي:** ورد في هذا المعيار الكيفية التي ينبغي فيها إدارة التدقيق الداخلي بفعالية، وإعداد الخطة وتحديد الموارد اللازمة لها، ورفع تقارير دورية عن الأهداف والأداء والصلاحيات والمسؤوليات، وكيفية الحصول على خدمات تدقيق خارجية.

❖ **المعيار(2100) طبيعة العمل:** حدد هذا المعيار آليات تحسين مسار الحوكمة، وتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر من خلال وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية.

❖ **المعيار(2200) التخطيط للمهمة:** حدد بموجبه اعتبارات التخطيط لمهمة التدقيق وأهدافها وحجم نطاق التدقيق، وما الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق وكذلك برنامج عمل الخدمات الاستشارية.

❖ **المعيار(2300) تنفيذ المهمة:** حدد هذا المعيار توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات، واستخلاص الاستنتاجات والنتائج، والإشراف على مهمات التدقيق لتحقيق ضمان جودة التدقيق الداخلي وتطوير فريق التدقيق.

❖ **المعيار(2400) تبليغ النتائج:** تضمن هذا المعيار كيفية توصيل نتائج التدقيق، وأن تكون النتائج موضوعية وواضحة وصحيحة وموجزة وكاملة وفي الوقت المناسب، وينبغي تصحيح تلك النتائج إذا احتوت على خطأ أو سهو، والإفصاح عن حالات عدم التوافق مع المعايير.

[1] محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، **التدقيق الداخلي في الشركات العامة وفق معايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار عشتار الاكاديمية (IAG) للنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص ص 33-34.

❖ **المعيار(2500) متابعة سير العمل:** أوجب هذا المعيار على مدير التدقيق أن يضع نظاما للمتابعة، للتأكد من أن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة قد تم تطبيقها بشكل فعال وأن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر إذ لم تقم باتخاذ أي إجراء، وكذلك التأكد من تنفيذ نتائج التوصيات الواردة في تقاريره.

❖ **المعيار(2600) إبلاغ قبول المخاطر:** ركز هذا المعيار على أنه عندما يرى مدير التدقيق الداخلي بأن الإدارة قبلت مستوى عالي من المخاطر فعليه أن يناقش الأمر مع الإدارة أولا، وإذ لم يتم حل الإشكال مع الإدارة فإن على مدير التدقيق الداخلي إبلاغ المجلس بذلك.[1]

1. مراحل سير مهمة التدقيق الداخلي: بهدف إيجاد رقابة فعالة على أعمال المؤسسة ومساعدة العاملين فيها للقيام بمهامهم على أكمل وجه فعلى المدقق الداخلي أن يسير وفق خطوات منظمة.

ويعمل المدقق الداخلي في مهمته على دراسة التحكم في مخاطر النشاط محل التدقيق من خلال اختيار وتحديد الثغرات، تدبير الحلول، ومتابعة تطبيقها. حيث أن لمهمة التدقيق الداخلي ثلاثة مراحل وهي:[2]

أ- **مرحلة التحضير:** تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق، وتتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة، والانتباه والكفاءة اللازمة، فهي تمنح القدرة على الفهم والتعلم، كما تتطلب معرفة جيدة بالمؤسسة، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة، وتعتبر هذه المرحلة حجر الأساس، والتي بناءا عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها وتتمثل هذه المرحلة في المحاور الرئيسية التالية:

❖ **الأمر بالمهمة:** تبدأ مهمة المدقق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة الإدارة العليا، لجنة التدقيق، حيث أن الأمر بالمهمة يسمح بتبليغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق.

❖ **مرحلة الاندماج:** تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم لطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

- ✓ تقارير ملفات التدقيق السابقة؛
- ✓ الإجتماع مع الإدارة؛
- ✓ السياسات، الخطط، الإجراءات، التعليمات والاتفاقيات المتعلقة بالنشاط؛
- ✓ الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي؛
- ✓ الموازنة التقديرية والمعلومات المالية عن النشاط؛
- ✓ نتائج التدقيق الخارجي عن النشاط.

❖ **تحديد الأخطاء وتقييمها:** من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق، بحيث يسمح للمدقق صياغة برنامجه وتطويره بناءا على التهديدات وما تم وضعه لمواجهتها. حيث عرف معهد المحاسبين

[1] محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، نفس المرجع السابق، ص 34.

[2] صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، الطبعة الأولى، مركز رماح للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 51-53.

الأمريكيين خطر التدقيق بأنه: هو الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات الذي يكون:

✓ **خطر متصل:** هو إمكانية دون الأخد بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في الحسابات.

✓ **خطر الرقابة الداخلية:** يرتبط بعدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها في الوقت المناسب.

✓ **خطر عدم الاكتشاف:** مرتبط بمهمة التدقيق، أي عدم اكتشاف المدقق للأخطاء الجوهرية.

❖ **تحديد الأهداف:** يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدد الصفحات والتي لها نفس المضمون والخصائص في كل الحالات، بعد أخذ المعلومات الضرورية عن المؤسسة ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار وجدول نقاط القوة والضعف ويهدف إلى تحديد الجوانب العلمية لتدخل المدققين، ويساعد المدقق على البحث، وتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها.[1]

ب- مرحلة تنفيد المهمة (العمل الميداني): في هذه المرحلة تتم مهمة التدقيق بشكل رسمي في محل عملية التدقيق والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين خدماتها.[2]

❖ **تخطيط عمل التدقيق**: وهنا يقوم المدقق بتنظيم مهمة التدقيق من حيث المدة الزمنية والمكانية، من نهاية مرحلة الدراسة إلى توزيع التقرير، فهو يعتبر كوسيلة لتقييم مدى التقدم في العمل أي بمثابة برنامج لعملية التدقيق.

❖ **ورقة التغطية**: وهي وثيقة تعطي في نفس الوقت، وصف لطريقة تنفيد العمل المبرمج في برنامج التحقق، وإبراز النتائج المستخلصة في هذا الأخير، كما أن هذه الوثيقة تعتبر كوسيلة للربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني لقسم أو جزء من نتائجه.

❖ **ورقة إبراز وتحليل المشاكل**: وفي هذه الورقة يتم إدراج المشاكل الميدانية التي تواجه المدقق ولا يستطيع تطبيق إجراءات معينة عليها، كما يمكن أن تحتوي على مشكل وطريقة حله وفي حالة عدم وجود مشكل يتم إلغاء هذه الورقة، وعند جمع هذه الأوراق يتم تشكيل التقرير النهائي لهذه المهمة، كما يمكن أن تحتوي هذه الورقة على المشكل الملتقى به وكذلك الحلول المقترحة له.

---

[1] صالحي محمد، **أثر التدقيق الداخلي على رفع تنافسية المؤسسة دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2015/2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 53.

[2] لطفي شعباني، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة "مقبوضات- مبيعات"**، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2004/2003، ص ص 80-81.

ج- مرحلة إنهاء المهمة (عرض النتائج): تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة التدقيق والتي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي، يسلم لطالب خدماته.

❖ **هيكل التقرير:** يتكون من جهتين جهة للمشاكل المذكورة في ورقة إبراز وتحليل المشاكل وجهة للنقاط الإيجابية.

❖ **العرض النهائي:** يتمثل هذا الأخير في العرض الشفهي للملاحظات التي يراها المدقق المسؤول بمهمة التدقيق هامة وأساسية، إذ يتم هذا العرض بعد إنهاء المدقق للعمل الميداني.

❖ **تقرير التدقيق الداخلي:** يرسل التقرير النهائي للتدقيق الداخلي لأهم المسؤولين المعنيين والإدارة لإعلامهم، بنتائج التدقيق المتعلقة بقدرة التنظيم محل التدقيق بالقيام بمهامه مع ذكر المشاكل من أجل تحسينها، يعتبر هذا التقرير من أهم الوثائق التي تحضرها مصلحة التدقيق الداخلي.

❖ **حالة أعمال التحسين**: بعد اقتراح المدقق الداخلي لمجموعة من التصحيحات الواجب القيام بها انطلاقا من الملاحظات التي سجلها عند القيام بمهمته، وتنتهي هذه المرحلة عند تحقيق كل التصحيحات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.

خامسا: مقومات التدقيق الداخلي

من الضروري أن يتوفر التدقيق الداخلي على العناصر أو الخصائص حتى تحقق هذه الوظيفة أهدافها، حيث تتوقف فعالية التدقيق الداخلي على مجموعة من المقومات أهمها ما يلي:[1]

1. **الوضع التنظيمي لقسم التدقيق الداخلي على خريطة الهيكل التنظيمي للمنشأة:** وذلك من خلال تبعية التدقيق الداخلي للإدارة العليا، وذلك لتجنب القيود التي تفرض من الأجهزة التنفيذية.
2. **الإستقلال:** إن التدقيق الداخلي يعتبر جزءا من الوظائف الإشرافية في المنشأة، وتبذل المنظمات المهنية العالمية جهود لإنشاء منظمات المدققين الداخليين للمحافظة على حقوقهم واستقلالهم.
3. **الكفاءة المهنية للعاملين بقسم التدقيق الداخلي:** يجب أن يكونوا مؤهلين علميا وعمليا، وحصولهم على الدورات التدريبية المستمرة لتنمية كفاءاتهم.
4. **التخطيط الجيد لأعمال التدقيق الداخلي:** لا يجب أن يكون عمل التدقيق الداخلي ارتجاليا أو عشوائيا بل يكون مخطط ومبرمج في صورة برنامج أسبوعي أو شهري ليساعد في عملية التدقيق.
5. **وجود معايير وإرشادات لعملية التدقيق الداخلي:** من الضروري وجود إرشادات للتدقيق الداخلي وكذلك برامج للعمل ونظم الخبرة، لأجل تطوير العمل إلى الأحسن، ويتولى هذا الأمر منظمات التدقيق المهنية.
6. **شمولية التدقيق الداخلي:** بمعنى أن يكون دور التدقيق الداخلي شامل حيث يشمل جميع العمليات دون ترك البعض الآخر، أو حتى ينتظر شكاوي ويطلب جمع حقائق عن موضوع تلك الشكاوي، بل يجب أن يشمل كافة المعاملات والأحداث في المنشأة.

[1] محمود عبد السلام محسن، **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية(دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012/2011، ص 19.

7. دعم الإدارة العليا لقسم التدقيق الداخلي: يجب دعم قسم التدقيق الداخلي بجميع الإمكانيات المادية والبشرية والأخذ بالنصائح والإرشادات التي تقدمه لتطوير العمل.

8. العلاقات الحسنة الطيبة مع العاملين بالمنشأة: بمعنى أن يكون المدقق الداخلي مخبر ولكن يعامل على أنه موجه ومرشد يسعى لتصحيح الأخطاء.

9. التعاون الفعال الصادق مع المدقق الخارجي: بمعنى أن يقدم المدقق الداخلي للمدقق الخارجي بمعلومات عن نظم الضبط الداخلي وخطط وبرامج التدقيق والمسائل التي تتطلب المزيد من التدقيق والفحص.

10.استخدام وسائل التدقيق المتقدمة: يجب على المدقق الداخلي استخدام الوسائل التقنية الحديثة مثل نظم الحسابات، ونظم المعلومات المتكاملة، ونظم الخبرة، ونظم دعم القرارات، ونظم الهيكلة أو إعادة الهندسة لتساعد على رفع جودة عملية التدقيق.

المطلب الثاني: أساسيات إدارة المخاطر المالية

تتعرض المؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من المخاطر، ويعتبر الهدف الرئيسي لإدارة هذه المخاطر هو التعرف على المخاطر ومعالجاتها حيث أن إدارة المخاطر المالية يترتب عليها تخفيض مستوى المخاطر التي يحتمل أن تتعرض لها وأن تتبع استراتيجيات جديدة .

أولا: ماهية إدارة المخاطر

إن التطورات المتسارعة على صعد تحرر الخدمات المالية وازدياد عملية التطوير في التكنولوجيا، تجعل نشاطات المؤسسات أكثر تعقيدا وتعرضا لكم هائل من المخاطر مما يميزها عن غيرها من القطاعات، فالتزايد السريع في استخدام التكنولوجيا على سبيل المثال يجلب معه مخاطر محتملة مثل فشل أمن الأنظمة والاحتيال الخارجي...الخ.

1.مفهوم المخاطر:

بالرغم من التقدم الهائل في الإمكانيات المتاحة للإنسان وخاصة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة للتنبؤ العلمي الدقيق والتي تساعد الإنسان على سلامة اتخاد القرار إلا أن هذا لن يزيل احتمال وقوع الخطر حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لمصطلح الخطر ومن أهمها:

يعرف على أنه: "الخسارة المحتملة نتيجة وقوع حادث معين".[1]

ويعرف أيضا: "الخسارة المادية أو الثروة أو الدخل نتيجة وقوع حادث معين".

وعلى الرغم من عدم الإتفاق على تعريف موحد للخطر على المستوى الدولي إلا أن معظم مؤلفات التأمين تكاد تتفق على التعريفين السابقين ورغم أن التعريف الأول أكثر شيوعا إلا أن التعريف الثاني أكثر تحديدا لأنه يضيف عبارة (الثروة والدخل) ورغم ذلك فهذا لا يعيب التعريف الأول الذي من المعروف أن

[1]6 أسامة عزمي، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 19-20.

الخسارة المادية تقع على الاشخاص أو الممتلكات أو الغير أو أي شكل، لذلك نقول أن التعريف الأول طالما أنه تلافى عيوب التعريفات السابقة.[1]

ويمكن تعريف المخاطر تعريفا شاملا: "هو حالة عدم التأكد والقلق التي تلازم متخد القرار نتيجة عدم تأكده من قراراته والتي قد ينتج عنها الخسارة السابقة ".[2]

ومما سبق يمكن القول أن معظم التعاريف ركزت على أن الخطر يمثل تهديدا للمؤسسة وقد يتحقق بسبب انحراف النتائج المحققة مسبقا مع النتائج التي تم توقعها مسبقا وبالتالي يمكن تعريف الخطر على أنه الخطر الذي يواجه المؤسسة بسبب عدم مطابقة النتائج الفعلية مع النتائج المحققة.

1. **مسببات الخطر**: إن الخطر يقصد به المسبب الأساسي في وقوع الخسارة المادية وفي الواقع ما نربط الخطر بمسبباته، وتنقسم مسببات الخطر إلى مسببات خطر موضوعية، أخلاقية، طبيعية، شخصية.

أ- مسببات الخطر الموضوعية: ونعني بها خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخطر أو تزيد من شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحققه أو الإثنين معا.

وهي تلك المسببات الإضافية التي تزيد من احتمال الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة وعادة ما تكون هذه المسببات موضوع التأمين .

وتتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها وتحديدها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية والمادية للشيء المعرض للخطر ونقول أن درجة التحكم في هذه العوامل الموضوعية محددة بدقة لأنها من المكونات الطبيعية للشخص أو الشيء المعرض للخطر الأمر الذي يصعب معه تفادي نتائجه الضارة.

العوامل الموضوعية التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالشيء موضوع الخطر مثل: الإحتفاظ بمبالغ كبيرة في خزائن غير متطورة يعد من العوامل الموضوعية التي تساعد على السرقة وبالتالي كبر حجم الخسارة المادية المحتملة.

أ- مسببات الخطر الأخلاقية:

هي المسببات المتمثلة أساسا في الصفات الأخلاقية التي يتجلى بها الشخص التهاون أو التلاعب ما سوف يؤدي إلى وقوع خطر المدنية اتجاه الأخرين.[3]

ب- مسببات الخطر الطبيعية:

وتتمثل في العوامل الناجمة عن وجود ظواهر طبيعية التي تحيط بالشخص موضوع القرار فوجود ظاهرة الحريق تمثل المسبب الطبيعي لخطر القرارات المتعلقة بالممتلكات والتي تتأثر بالحريق وجود ظاهرة الغرق

---

[1] مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين بين النظرية والتأمين**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص11-12.

[2] محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصل، **مبادئ إدارة الخطر و التأمين**، الطبعة الأولى، دار الكتب الأكاديمية، عمان، 2004، ص 15.

[3] قرناش هواري، **دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022/2021، ص 87.

تمثل مسبب طبيعي لخطر الغرق بالنسبة للقرارات المتعلقة بالسفن والممتلكات المحمولة عليها وكذلك التجارة البحرية، وعلى ذلك فإن مسببات الخطر الطبيعية هي تلك الظواهر الطبيعية أو المادية الموجودة بطبيعتها في الشخص أو الشيء موضوع الخطر ولا شأن للإنسان في وجودها تؤدي إلى وجود الخطر.[1]

ج- **مسببات الخطر الشخصية:** تنقسم إلى:

❖ **مسببات الخطر الشخصية الإرادية:** وهي من مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل حجمه مثل: الإنتحار حيث يعتبر من المسببات الشخصية الإرادية أو العامة العمدية التي تزيد من درجة خطورة الوفاة، أو مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة نتيجة فعل إرادي متعمد ويقصد به إحداث الضر أو زيادة.[2]

❖ **مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية:** ويقصد بها مجموعة من العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي وبدون قصد إلى زيادة تحقيق الخطر أو زيادة شدة الخسارة الناتجة عن تحقق الخطر.[3]

3.أنواع المخاطر:

يمكن تناول المخاطر من عدة زوايا تعكس كل تصنيفا خاصا، بحيث تختلف هذه التصنيفات باختلاف وجهة النظر إلى المعيار المعتمد في تصنيفها، وتمثل في الآتي:

أ- المخاطر حسب تأثيرها:

وتقسم المخاطر حسب هذا المعيار إلى الأنواع التالية:[4]

❖ **المخاطر التي تصيب الممتلكات:** وهي التي تصيب ممتلكات الشخص سواء كانت منقولة أو غير منقولة، كالحرائق، السرقات والتلف.

❖ **المخاطر التي تصيب الأشخاص:** وهي التي تصيب الشخص نفسه بسبب تعرضه لحادث يؤذي إلى موته أو شلله بشكل مؤقت أو دائم.

❖ **مخاطر المسؤولية:** وهذه المخاطر لا تصيب الشخص في ذاته أو ماله بصفة مباشرة بل تصيب أشخاصا آخرون في أرواحهم وأموالهم ويكون الشخص المتسبب مسؤولا أمام القانون وتسمى بالمسؤولية المدنية.

ب- المخاطر حسب النتائج:

وتصنف المخاطر حسب النتائج كما يلي:[5]

---

[1] محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2009، ص 35.

[3] قرناش هواري، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[4] مدني بن بلغيث عبد الله براهيمي، **تسيير الخطر في المؤسسة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، المجلد10، العدد03، 2005، ص 81.

[5] يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسوري، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العامية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 18-19.

❖ **المخاطر الاقتصادية:** هي المخاطر التي تصيب رأس المال والعامل كأخطاء الكساد الاقتصادي وإخطار الحرائق والزلازل وغيرها والتي تحدث لرأس المال مباشرة أما المخاطر التي تحدث للعامل مثل: خطر الوفاة والمرض والبطالة والعجز وكل ما يؤثر في قدرة العامل على استرجاع رأس المال وتحصيل الأجور وتكون هذه المخاطر حسب طبيعة نشاط المؤسسات الاقتصادية ومن بينها نذكر ما يلي:

✓ **مخاطر المضاربة:** وهي التي تتسبب في نشأة الظواهر التي يخلقها الإنسان لنفسه من أجل تحقيق مكاسب مالية أو اقتصادية.

✓ **مخاطر التجارة:** وتحتمل الربح والخسارة.

❖ **المخاطر الغير اقتصادية:** ويطلق عليها المخاطر المعنوية، وتتعلق بالنواحي الإجتماعية للأشخاص ومنها الخوف من وفاة زعيم أو ولي أمر، ويمكن أن تتحول إلى أخطار اقتصادية إذا ترتب على الوفاة أضرار مادية.

ج- المخاطر حسب الطبيعة:

وتصنف المخاطر حسب طبيعتها إلى الأنواع التالية:

❖ **المخاطر العامة:** وهي المخاطر التي ليس للأشخاص دور في وقوعها وهي غير محددة، كما أن الخسائر التي تنجم عنها لا تخص شخص معين من الناس، ولكن تمس الأشخاص والممتلكات بصفة عامة وبخسائر غير محددة، ومن بين المخاطر العامة ما هو مرتبط ببعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتضخم والإضطرابات التي تخلف خسائر تمس بالمجتمع.

❖ **المخاطر الخاصة:** هي التي تختلف عن المخاطر العامة في كون أن المتسبب فيها هو الفرد وتصيب الأفراد في ذاتهم وممتلكاتهم في حين أن الخسائر تقع في حدود المسؤولية الفردية كما أن مخاطرها تكون محدودة.

د- المخاطر حسب مسبباتها:

وحسب هذا المعيار تصنف المخاطر حسب ما يلي:[1]

❖ **المخاطر الطبيعية:** وهي تلك الظواهر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في إدارتها وليس بوسعه تجنبها ومن أمثلتها الاخطار العامة.

❖ **المخاطر الشخصية:** ويكون مسببها الشخص نفسه مباشرة أو غير مباشرة ويسهل على الفرد التحكم في ظروف حدوثها والنتائج المترتبة عليها كالأخطار التي تحدث في الممتلكات والحوادث وخاصة في ظروف العمل.

[1] يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسوري ، مرجع سبق ذكره، ص ص19-20.

2.مفهوم إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر تمثل مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر ومن بينها وضع اجراءات رقابية بالإضافة إلى طرق آخرى نوع أو مشاركة آثار هذه المخاطر من مختلف الأجهزة بواسطة العقود، لكفاءات، ضمانات والتأمين ولنتمكن من إدارة المخاطر بفعالية على الإدارة التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقا للأولوية وذلك لتحدد مستوى المخاطر.[1]

أ- **تعريف إدارة المخاطر:** تعرف إدارة المخاطر risk managment بأنها: "العملية التي يتم من خلالها تحديد وتقييم التعرض للخسائر التي تواجه الشركات وتبني أفضل الإستراتيجيات الممكنة للتعامل معها".[2]

وفي تعريف آخر هو: "التحديد والتحليل والسيطرة على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية للمشروع ".

كما يقصد بإدارة المخاطر مختلف الاعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الأثار السلبية الناتجة عن المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة لحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق بوضع رقابة إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنويع أو مشاركة آثار المخاطر مع جهات آخرى بواسطة العقود، الكفاءات، الضمانات والتأمين ومن المحتمل أن تقرر الإدارة قبول مستوى معين من المخاطر ولا تتخذ أي اجراءات للحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر، ولكي تتمكن إدارة المخاطر بفاعلية على الإدارة التعرف على المخاطر وترتيبها وفقا للأولوية وذلك لكي تحدد مستوى المخاطر الذي ستقبل به لتعظيمه عند مستوى معين من المخاطر.[3]

ومما سبق نرى بأن تعريف إدارة المخاطر تتم من خلال استخدام الأسلوب العلمي سواء كانت اجراءات أو قوانين أو تعليمات، وذلك إما للحد من معدل تكرار الخسائر أو التخفيض من شدة الخسارة في حالة حدوثها.

2. أهداف إدارة المخاطر:

لإدارة المخاطر العديد من الأهداف الهامة التي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ- **الأهداف التي تسبق تحقق الخسارة:** في أي منشأة هناك العديد من الأهداف لإدارة المخاطر التي تسبق وتحقق الخسائر، وأهم هذه الأهداف هي: الاقتصاد، تحقيق القلق، مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة ويتم تناولها كما يلي:[4]

[1] حسين جواد كاظم، **إدارة المخاطر في إطار مقررات لجنة باز**، المجلة الدولية لنشر الدراسات العالية، جامعة البصرى، العراق، المجلد العاشر، العدد01 ،2021، ص94.

[2] حسين جواد كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسوري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[4] عيد أحمد أبوبكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سبق ذكر، ص ص 50-51.

❖ **الأقتصاد:** ويعني ذلك التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة، وهذا يحتوي على مصروفات برامج الأمان، أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر بمعنى تسعى إدارة المخاطر إلى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر إلى أدنى حد ممكن.

❖ **تحقيق القلق:** حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق أو خوف كبير لمدير الخطر فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركز من سوء منتجات يمكن أن تسبب خوف كبير لمدير الخطر.

❖ **مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة:** وهذا يعني أن المنشاة يجب أن تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوفير وسائل الأمان لحماية العاملين من الأخطار.

ب- **الأهداف التي تلي التعرض للخسارة:** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[1]

❖ **بقاء المنشأة:** إن البقاء يعني أن تتمكن المنشأة من أن تستأنف عملياتها ولو جزئيا خلال فترة زمنية معقولة.

❖ **استمرارية التشغيل:** فبعض المنشآت وخاصة المنشآت التي تقدم منفعة عامة يجب أن تستمر في توفير الخدمة على سبيل المثال يجب أن تواصل البنوك والمخابز والمزارع والألبان في تشغيل بعد التعرض للخسارة.

❖ **العمل الاستقرار الايرادات:** يتحقق ذلك إذا استمرت المنشأة في التشغيل فعلى سبيل المثال قد تتمكن المنشأة من تدبير نفقات التشغيل في موقع آخر من أجل الاستمرار في العمل.

❖ **العمل على استمرار نمو المنشأة:** الذي يتحقق ذلك عن طريق تطوير وفتح أسواق جديدة أو الاندماج مع شركات آخرى، وذلك يجب على مدير الخطر أن يأخذ في الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة على مقدرة الشركة في النمو.

❖ **المسؤوليات الاجتماعية:** يقصد بذلك العمل على تدنية التأثيرات العكسية التي سوف تحدثها الخسارة على الأشخاص الآخرين مثل الموظفين، موردين الدائنين وعلى المجتمع بشكل عام.

3. **وظائف إدارة المخاطر:** تتمثل وظائف إدارة المخاطر فيما يلي:

❖ تزويد إدارة مخاطر المؤسسة بنظرة أفضل للمستقبل لهذا تتبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنها بدونها سوف يكون تنفيذ الاستراتيجيات مرتبط بالقواعد الإرشادية التجارية، دون النظر إلى المفاضلة والمخاطرة.

❖ إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر وبالتحكم في هذه التكاليف إسهامها في الدخل الحالي والمستقبلي، في المخاطر كالتكاليف يجب أن تحمل على العملاء.

[1] كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص 236-237 .

❖ تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما أن تم اتخاذ القرار، لكنها يجب أن تؤثر في عملية اتخاذ القرار فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل اتخاذ القرار وليس بعده .

❖ إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بإدارة المخاطر لها ارتباطا وثيقا تسعيرها بإدارة المخاطر لها إرتباطا وثيقا بقرارات التسعير.[1]

4. أدوات و قواعد إدارة المخاطر: هناك أدوات وقرواعد يمكن إتباعها تتمثل فيما يلي:[2]

أ- أدوات إدارة المخاطر:

إن الجزء الحقيقي والجوهري من وظيفة إدارة المخاطر في تصميم وتنفيذ اجراءات منشآتها تقليل امكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي المتكبدة إلى الحد الأدنى، ويمكن تصنيف التقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر إلى:

❖ **التحكم في المخاطرة:** وتشمل اساليب التحكم الابتعاد عن المخاطرة والمداخل المختلفة الى تقليل المخاطرة، حتى من خلال منع حدوث الخسائر والمجهودات الرقابية.

❖ **تمويل المخاطرة:** يركز تمويل المخاطرة على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل (الاحتفاظ بجزء من المخاطر ونقل أو تحويل جزء آخر) وعند التقرير يجب تصفيته للتعامل مع مخاطرة معينة يجب على مدير المخاطر أن يدرس حجم الخسائر المحتملة الحدوث واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسائر إن قدر لها أن تحدث، كما يجب تقييم عوائد وتكاليف إتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام أفضل المعلومات المتاحة.

ب- قواعد إدارة المخاطر:

هناك قواعد يمكن اتباعها عند التعامل مع الأخطار الصافية هي:[3]

❖ **لا تخاطر بأكثر ما يمكن أن تتحمله من خسائر:** فمثلا قرار مدير الخطر الاحتفاظ بالخطر لافتراض وقوع الخطر وتحمل نتائجه وعدم تحويله الى جهة اخرى أكبر منه على تحمل الخطر لهذا الاسلوب حسب هذه قاعدة غير مناسب اذا كانت أقصى خسارة مادية محتملة تفوق قدرة المشروع الأمر الذي يؤول إلى إفلاس هذا المشروع .

❖ **أن تراعي الأخطار الشاذة:** على مدير الخطر أن يأخذ بالاعتبار بالرغم من أهمية عنصر "احتمال وقوع الخسارة "عند اتخاذ القرار من جانب مدير الخطر إلا أن هناك بعض الأخطار الشاذة التي إذا تحققت تؤدي إلى خسارة جسيمة رغم صغر احتمال وقوعها مثلا إذا كان احتمال وقوع حادث معين واحد بالمليون فيمكن

---

[1] منال هاني، **اتفاقية باز3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد الأول، العدد 16، 2017، ص ص 308- 309.

[2] عبدلي لطيفة، **دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2012/2011، ص ص 34-35.

[3] أسامة عزمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50.

هذه الحالة الاحتفاظ بالخطر إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه ضئيلة أما إذا كانت الخسارة المادية المحتملة الناتجة عن وقوعه جسيمه فيجب على الخطر آنذاك تحويل الخطر إلى جهة آخرى أقدر على مواجهتها مثل التأمين أو أسلوب منع الخسارة.

❖ **لا تخاطر بالكثير من أجل القليل:** حسب هذه القاعدة يجب عدم الشراء بمبلغ التأمين إذا كان قسط التأمين كبيرا نسبيا مقارنة بمبلغ التمويل الذي يمكن الحصول عليه عند وقوع الخطر المؤمن ضده.

ثانيا: ماهية إدارة المخاطر المالية:

لقد تعددت وتنوعت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر وتنوعت الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسات من أجل إيجاد آلية للتعامل مع المخاطر المالية أو تجنبها وسنتناول في مبحثنا هذا مفهوم إدارة المخاطر المالية وأهم الاستراتيجيات المتبعة من طرف المؤسسة في إطار التعامل مع المخاطر المالية.

1. مفهوم المخاطر المالية: المخاطر المالية تنشأ من خلال عمليات كثيرة لا حصر لها ذات طبيعة مالية تشمل كل المجالات كالمشتريات والمبيعات، الاستثمارات، القروض وغيرها.

تعرف بأنها: " مقياس نسبي في العائد الذي يتم الحصول عليه مستقبلا ".[1]

وأيضا: " مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير الغير مرغوب في قيمة المتغير المالي".

والخطر المالي يعني: "أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين".[2]

وتعرف أيضا أن المخاطر المالية: "هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا".[3]

ومما سبق يمكن تعريف المخاطر المالية على أنها احتمال الخسارة في مصادر التمويل وانخفاض العائد على الاستثمار، حيث أن أهم هدف للمنظمات الربحية هو تعظيم قيمة المنظمة وترتبط هذه الاستراتيجية بعاملين اثنين هما نتيجة النشاط التشغيلي للمنظمة ودرجة الخطر.

2. أنواع المخاطر المالية:

هي عبارة عن الخسارة المحتملة في الأسواق نتيجة للتحولات التي تحدث في تغير أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومخاطر التسعير، وتنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة لعزل العميل في الوفاء في وبواجباته في الأجل القصير. وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:[4]

---

[1] محمد شاهين، **تحليل و تقييم محافظ الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، الدار الحديثة، القاهرة، 2009، ص147.

[2] قرناش هواري، مرجع سبق ذكره، ص 93

[3] المرجع السابق، ص 93.

[4] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (مفاهيم، مبادئ، تجارب)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص ص 368-370.

أ- **مخاطر السوق:** هي عبارة عن تلك الإنحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات، وتوجد مخاطر السوق فيما يتصل بأية فترة من الزمن وهي كالتالي:

❖ **مخاطر سعر الفائدة:** تحدث مخاطر أسعار الفائدة نتيجة للتغير في مستوى أسعار الفائدة في السوق، وينتج عن ذلك حدوث خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم لاعتماد قيمتها وهي ديون على قيمة سعر الفائدة في السوق تماما كالمستندات.

❖ **مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تطرأ في الأسواق على أسعار صرف العملات الأجنبية وتكمن أهمية الصرف في أنها تعني بتحديد نسبة الارباح والخسائر في الأصول، وصفوا أسواق العملات الأجنبية بأنها عالية المخاطر وشديدة التأثر والحساسية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية.

❖ **مخاطر التسعير:** تنشأ هذه التغيرات نتيجة للتغيرات التي تحدث في قيمة الأصول بناء على قوى العرض والطلب، والظروف السائدة في الأسواق من حيث التضخم والإنكماش وتكمن مخاطر التسعير فيما يواجه المؤسسة من خسارة محتملة الوقوع قد تؤثر سلبا على العوائد والإيرادات المتوقعة وتمنعها من استقطاب موارد مالية جديدة.

ب- مخاطر الائتمان: تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، إما لعجز سببه التعثر والإفلاس أو مماطلة متعددة مقصودة فعندئذ يتم التصرف في الضمان اعتباره ملاذ آمن في بعض الأحيان تكون المؤسسة سببا في حدوث المخاطر الإئتمانية نتيجة حدوث أخطاء من العاملين في الإدارة بسبب عدم تدريبهم أو نقص خبرتهم.

ج- مخاطر السيولة: تنشئ هذه المخاطر نتيجة لعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب وتتحقق مخاطر السيولة لعوامل داخلية وأخرى خارجية كما يلي:[1]

❖ **العوامل الداخلية:** تتمثل في النقاط التالية:

✓ ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم تناسق بين الأصول والإلتزامات للمؤسسة من حيث آجال الاستحقاق والوفاء بها؛

✓ التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

❖ **العوامل الخارجية:** وتتمثل في النقاط التالية:

✓ الركود الاقتصادي وما ترتب عنه من تعثر المؤسسات؛

✓ الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

[1] فيصل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 10.

3. مفهوم إدارة المخاطر المالية:

تواجه المؤسسة تحديات كبيرة في التعرف على المخاطر المالية التي تواجهها من أجل الحد منها، حيث اتجهت المؤسسة المعاصرة لوضع إدارة كاملة بالمخاطر المالية توكل لها مهمة الكشف عن المخاطر المالية، وقبل التطرق إلى إدارة المخاطر المالية سنقوم أولا بعرض معنى المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة، إذ تعرف المخاطر المالية على أنها: "احتمال الانحراف الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة أو مأمولة".

كما أنها عندما تتغير الأسعار بشكل كبير مما يزيد من تكاليف ونقائص العائدات.[1]

تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها: "عملية التعامل مع الشكوك الناتجة عن الأسواق المالية، وهي تنطوي على استراتيجيات الإدارة بما يتفق مع الأولويات والسياسات الداخلية".[2]

وتعرف أيضا على أنها: "استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنية أثرها الغير مرغوب فيه على المنشأة، ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة".[3]

نستخلص أن مفهوم إدارة المخاطر المالية يتضمن كل الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع، ودرجة المخاطرة المتوقعة بتحقيق هذا العائد المتوقع.

4. أهداف إدارة المخاطر المالية: وتتمثل فيما يلي:[4]

أ- هدف الاقتصاد: ويعد أول الأهداف الفرعية والثانوية لإدارة المخاطر، وهنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل إلى أدنى مستوى ممكن.

ورغم أن mehr and athinson يصنفان الاقتصاد على أنه هدف سابق للخسارة فإن هناك حالات يمكن أن يكون الاقتصاد هدفا لاحقا، ويتم تنفيذ الكثير من التدابير خفض الخسارة بعد وقوعها والقرارات التي يمكن اتخاذها في هذا الوقت أن يكون لها تأثير على التكلفة النهائية للخسارة وعلى التعامل مع المخاطرة.[5]

ب- تقليل القلق: وهو ثاني الأهداف يقصد تقليل التوتر والقلق الذي يشير meher and athinson إليه هي راحت البال التي تتأثر من معرفة أن التدابير المناسبة قد تم اتخاذها للتصدر الظروف المعاكس.

---

[1] شدري معمر سعاد، فضيلة رواوي، **درور إدارة المخاطر المالية و الإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة**، مجلة التدقيق والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة، عين الدفلى، 2020، ص 73 .

[2] woods.M . & kevin، d. **Financial risk management for managemrnt tccountant**،published by society of management، accontants of canada، 2008، p 03 .

[3] محمد علي، **إدارة المخاطر المالية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 04.

[4] بلعزوز بن علي و آخرون، **إدارة المخاطر(إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 70-71.

[5] محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص04.

ج- المسؤولية الاجتماعية: حيث أن الهدف يقلل من التأثيرات التي سوف تحدثها الخسارة على الاشخاص فتدابير منع الخسارة على الأشخاص ،فتدابير منع الخسارة تعتبر جزء لا يتجزء من عملية إدارة المخاطر، فعندما تشهر شركة إفلاسها يتضرر الموظفون، والملاك أما عندما تحمي استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة للشركة من تكبد خسائر فادحة يتم تفادي الإفلاس وتداعيات.

ثالثا: مراحل إدارة المخاطر المالية:

من الممكن القول بان هناك ثلاث مراحل رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي الوقوف على طبيعة المخاطر وقياس حجم تلك المخاطر ثم البحث على سبل التعامل مع المخاطر .

1. الوقوف على طبيعة المخاطر: يمكن تفسير مقتضيات مرحلة الوقوف على طبيعة المخاطر المالية:[1]

تعتبر القوائم المالية مصدرا للمعلومات عن طبيعة المخاطر حيث خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين عن إبراز المتغيرات لتلك المعلومات، وهناك كذلك الدخل الذي يبحث عن المعلومات وعن تطور المبيعات والتكاليف المرتبطة وكذلك مكونات الربحية. وتتسم القوائم المالية بالفعالية، إذ تساهم في الكشف المبكر للمخاطر. فالتغير في حجم المبيعات ومعدل دوران المخزون حيث تمثل المبيعات أحد مكوناتها يزودان الإدارة سوق منتجاتها فالإتجاه العكسي لتلك المؤشرات قد يحمل في طياته تغيرات أو منافسة سعرية أو يكشف عن انخفاض في وجود المنتج. كما يكشف هامش مجمل الربح واتجاه حركة المصروفات عنها إن كان هناك تغيير في الأسعار.

كما يمكن الكشف عن مدى احتمال التعرض لمخاطر سعر الصرف وذلك بتحليل المبيعات والمشتريات إلى محلية تصديرية أو استيرادية ومعرفة العملات لكل دولة.

2. قياس حجم المخاطر: إن قياس حجم المخاطر هو المرشد إلى ما يجب عمله، وبمراجعة كتابات الإدارة المالية بصفة عامة يمكن تحديد العديد من المقاييس الإحصائية أو المالية للتعبير الكمي على المستوى النسبي للمخاطر المالية وتصنف هذه الأدوات إلى مجموعتين هما :

- مجموعه المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية؛
- مجموعه المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

3. الأدوات الإحصائية لقياس المخاطر المالية: تعتمد الأدوات الإحصائية على قياس درجة التشتت في قياس المتغير المالي محل الإهتمام أو قياس درجة حساسية اتجاه التغيرات التي تحدث في متغير آخر.

4. أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية: وهي تعتمد على قياس قدرة المؤسسة على التزاماتها المالية اتجاه الغير وخاصة الدائنين في الآجال المحدد لاستحقاقها وتحقيق التدفقات النقدية الصافية للمساهمين.

[1] منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، منشأة المصارف، القاهرة، الجزء الأول، 2003، ص ص 79-80.

رابعا: استراتيجيات أدارة المخاطر المالية في المؤسسة: بإستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يمكن تحديد بدائل استراتيجية رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي:[1]

1. استراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته وتندرج فيه استراتيجية سياسة قبول الخطر.

2. استراتيجية تحمل المخاطر: ويقصد بهذه الاستراتيجية تحديد مستويات المخاطر التي يمكن تحملها ويمكن اتخاد كافة التدابير المناسبة لتنمية المخاطر بالمؤسسة حق هذا المستوى المقبول ويندرج تحت سياسات تخفيض الخطر والتنويع في خطوط منتجات الشركة والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف الشركة (هيكل الاستثمار) التغير في مستوى الرافعة المالية (هيكل للتمويل)، استخدام الأدوات المالية المشتقة للغاية ضد مخاطر الأسعار.

3. استراتيجية تغطية كل الخطر: ويقصد بذلك تحديد مصدر المخاطر بالنسبة للمؤسسة، أي تدنيتها الى الصفر ويندرج تحت سياسات تحويل الخطر مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد المخاطر باستخدام أدوات الهندسة المالية في تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث عن طريق عقود التامين وتجنب التام للأنشطة التي ينشئها الخطر، وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص بغرض انقاذ المؤسسة من حالة الفشل المالي التي تمر بها غير أنها الاستراتيجيات المالية للمؤسسات مختلفة منذ الثمانيات وحتى الآن، ويمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت إلى مجموعتين:

أ- اعادة هيكلة الأصول: تسمى أيضا هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل الأصول المؤسسة بغرض تحقيق استخدام أعلى قيمة لموارد المؤسسة، أو توفير الضرائب، أو التخلص من التدفق النقدي الزائد (غير مطلوب للفرص الاستثمارية) بدفعه إلى المساهمين، وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة مثل بيع جزء من الأصول seel_offs أو طرح أسهم إحدى الشركات التابعة لسوق رأس مال للإكتتاب العام وفصل شركة تابعه بأخذ الأساليب الثلاثة split_ offs، split_ ups، split_offs وعن طريق عملية التصفية وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على استراتيجيات النمو، عوائد الاستحواذ أو المشروعات المشتركة.

ب- اعادة هيكلة التمويل:

وتركز هذه الاستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمؤسسة، وذلك من أجل ادارة المخاطر المالية وخاصة تنمية خطر الإفلاس، أو مشكلة تكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم وراس مال الخاص بالمؤسسة، ويمكن تنفيذ استراتيجية اعادة التمويل للمؤسسة بطريقة أو اكثر من طرق التالية: [2]

[1] نسيمة بروال، ليلى قنداف، **استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010، ص ص101- 102.

[2] محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 16- 17.

- ❖ طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المؤسسة مثل: السندات القابلة للتحصيل والقابلة للاستدعاء، أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات.
- ❖ استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية مختلفة.
- ❖ إعادة الأسهم نقدا من السوق المفتوح.

وبمراجعة أدوات إعادة الهيكل للمنشاة يمكن القول أن نقول أنها جميعا تقع من استراتيجيات تحمل المخاطر المحسوبة حيث أنها تسمى تدنية المخاطر المالية بالمؤسسة أو إلى تكوين محفظة استثمارات ذات كفاءة، وأيا كانت الأدوات المستخدمة فإن الغاية النهائية لعملية إعادة الهيكل المؤسسة يتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

وعلى ضوء نظرية التمويل ينبغي إدراك أن ادارة المخاطر المالية بالمؤسسة باعتبارها تنتمي إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد وخطر بهدف تعظيم القيمة ترتبط بجميع القرارات والممارسات المالية التي تتم بالمؤسسة.

المطلب الثالث: آليات تدنية المخاطر المالية بواسطة التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي دور هام في عملية إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية، وذلك من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر المالية تم بشكل صحيح. الغاية من إدارة المخاطر هي التقليل من احتمالات حدوث الخسائر وتخفيض قيمتها عند حدوثها.

لذا يعتبر دور التدقيق الداخلي في المؤسسة دور فعال لضمان الكفاءة والفعالية في القطاع المالي فالتدقيق الداخلي بحكم تعريفه يوفر ضمانات مستقلة وموضوعية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة.

أولا: العلاقة بين التدقيق الداخلي والمخاطر المالية

يعتبر التدقيق الداخلي جزءا مهما من الرقابة الداخلية، فلقد تغير دوره من التركيز على الجوانب المالية ليشمل أيضا الجوانب الإدارية، وكذا تقديمه للخدمات الاستشارية فرأي المدقق الداخلي حول كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية أصبح مهما.

فإن إدارة المخاطر المالية إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المؤسسات الاقتصادية، فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، لكن اليوم تم الفصل بينهما من حيث المهام والوظائف والتكامل التنظيمي.

1. علاقة التدقيق الداخلي بالمخاطر المالية من حيث خطوات العمل:

فالعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية مرتبطة ومتفاعلة في هذا المجال ويكمل كل منهما الآخر، وفيما يلي أوجه الترابط فيما بينهما:[1]

أ- مرحلة تخطيط عملية التدقيق: يعتبر جمع المعلومات هو الخطوة الأولى في عملية التخطيط وذلك من خلال المقابلات والدراسات والاستفسارات بالإضافة إلى دليل المخاطر، فالغرض الأساسي من مرحلة التدقيق ليس معرفة كيفية إعداد خطة فعالة بل معرفة كيفية بناء خطط على أساس مختصر.

ب- مرحلة التنفيذ: تهتم إدارة التدقيق الداخلي في مرحلة التنفيذ باختبار مدى التزام إدارة المنشأة بالضوابط الداخلية والخطط الموضوعة، ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية، وقدرتها على تقليل وتجنب المخاطر المالية، وبناء على هذه الحالة يتم وضع التوصيات اللازمة من قبل المدقق الداخلي لزيادة فعالية الضوابط الداخلية الموضوعة.

ج- مرحلة كتابة الملاحظة في أوراق العمل: يقوم المدقق بتدوين الحقائق في أوراق العمل وكذا المعلومات المتعلقة بالمخاطر حيث يتم وضع توصيات تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين مثل عدم الإمتثال للوائح الداخلية.

د- كتابة التقرير: بعد أن يدون المدقق ملاحظاته واستنتاجاته في أوراق العمل، يتم الإفصاح في تقريره عن المخاطر ويتم إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا بذلك، وعلى الإدارة إصدار تعليمات إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيدها، بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر المالية وتحليلها مع التركيز على احتمال التعرض للخسارة وكيفية تجنبها.

هـ- مرحلة المتابعة: يتم في هذه المرحلة متابعة الملاحظات والتوصيات التي نص عليها التقرير حيث تتم متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيدية، بهدف السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بكفاءة.

ومنه يتضح أن العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية هي علاقة وطيدة فالتدقيق الداخلي يعتبر أحد الأدوات المستعملة من طرف المؤسسات من أجل تقوية وتحسين الطرق التي تسير بها مخاطرها.

2. مراحل التدقيق المبني على إدارة المخاطر المالية:

إن مراحل إدارة المخاطر المالية تستند إلى تقييم نوعية المخاطر والتخطيط للتدقيق له في إطار استراتيجية شاملة تعمل على خلق قيمة في أعمال التدقيق وذلك كما يلي:[2]

أ- فهم هيكل المؤسسة والتخطيط في التدقيق: ويتم ذلك من خلال:

---

[1] هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين، 2016/2017، ص ص 68-70.

[2] بلال شيخي، لعبيدي مهاوات وآخرون، **أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، العدد الأول ، 2018 ، ص 59-60.

- ❖ فهم أهداف الشركة ونموذج العمل وحدود المخاطر.
- ❖ البيانات الأولى لعملية تحديد وتسجيل الخطر.
- ❖ تقييم تأثير وإمكانية المخاطر المالية، ترتيب وتسجيل المخاطر.
- ❖ سلوك الخطر في إطار رغبة المخاطرة والبيانات الأساسية لتصميم بيئة مهنة التدقيق.

ب- تدقيق الأداء: وتشمل هذه المرحلة مراحل الاختيار.

ج -تقارير التدقيق: وتشمل كل من المعلومات والإتصالات من أجل وظيفة النظام وكذا عملية المراقبة والمتابعة.

وعليه يستنتج أن تدقيق إدارة المخاطر المالية ما هو إلا مراجعة تفصيلية لبرنامج إدارة المخاطر المالية، تم تصميمه للتأكد من صحة إجراءات هذا البرنامج وفعاليته وإذا ما كان تصميمها وتنفيدها تم بما يتوافق مع تحقيق أهداف المؤسسة.

3. تقييم المخاطر المالية عن طريق التدقيق الداخلي:

يعتمد التدقيق الداخلي في عملية تقييم المخاطر المالية على عامل أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر المالية تبعا لبعدين أساسيين وهما:[1]

ويمكن للتدقيق الداخلي المساهمة في تحديد خيارات الاستجابة للمخاطر المالية كما يلي:

أ- قبول المخاطر: وتضطر الأدارة إلى هذا الخيار في حالة المخاطر المحدودة والتي لها تأثيرات قليلة، مقارنة بمخاطر أخرى أو عندما تكون تكاليف معالجة هذه المخاطر أكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها في حالة وقوع الخطر ويجب دوما المتابعة والمراجعة المستمرة للمخاطر وتقييمها.

ب- تقليص المخاطر: وتتعامل الإدارة مع عدد كبير من المخاطر المختلفة، حيث تقوم إدارة المؤسسة بتطبيق نظام مراجعة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر ودرجة تأثيره إلى الحد المقبول من قبل المؤسسة، ويتم ذلك بأساليب مختلفة وهي:

- ❖ **النقل أو التحويل: أي** أن اللإدارة تقوم بتحويل أثار المخاطر إلى طرف أخر مثل عقود التأمين لدى شركات التأمين وهو خيار جيد لمعالجة المخاطر المالية.
- ❖ **المشاركة:** ويعتمد هذا الخيار على مشاركة طرف آخر أو أكثر للمؤسسة في مخاطر معينة ويمكن اعتبار الطرف المشارك مغامر أو مضارب يتحمل جزء من الخسائر المحتمل حدوثها مقابل المضاربة على عدم حدوثها وتحقيق الأرباح.

ج- تجنب المخاطر: ويتمثل هذا الخيار المتوفر لدى إدارة المؤسسة هو تجنب المخاطر من خلال تجنب الظروف أو الأحداث التي ممكن ان تسببها، فبعض المخاطر ليمكنن للمؤسسة أن تتحملها مثل شراء المؤسسة لحقوق الملكية أو براءة اختراع غير متأكد من عوائدها.

[1] مهاوات لعبيدي، **إسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد42، 2015، ص 418-419.

وعليه يمكننا القول بأن التدقيق الداخلي يمكنه المساهمة في تهيئة بيئة المؤسسة لمواجهة المخاطر المالية وبالتالي المساهمة في إدارة المخاطر المالية وذلك من خلال: [1]

- ❖ المشاركة في تحويل نظام التدقيق الداخلي إلى نظام لرقابة المخاطر ثم تقييم هذا النظام الجيد لأغراض المراجعة؛
- ❖ إجراء التدقيق الشامل لجميع عمليات وبرامج لإدارة المخاطر؛
- ❖ المشاركة في توسيع نطاق الدور الوظيفي للتدقيق الداخل؛
- ❖ قيام المخاطر المسموح بها والمقبولة من قبل الإدارة؛
- ❖ تقييم الخيارات التي قامت بها المؤسسة بغية تجنب المخاطر؛

4. أنشطة التدقيق الداخلي التي تسمح بتحسين عملية تدقيق المخاطر المالية:

تحدد معايير التدقيق الدولية العديد من الأنشطة التي تسمح لوظيفة التدقيق الداخلي بتحسين عملية إدارة المخاطر المالية من بينها مايلي:[2]

- ❖ المساعدة في تحديد وتقويم إدارة المخاطر؛
- ❖ تدريب الإدارة في الإستجابة للمخاطر؛
- ❖ تنسيق عملية إدارة المخاطر؛
- ❖ تعزيز الإبلاغ عن المخاطر؛
- ❖ الحفاظ على الإطار العام لإدارة المخاطر وتطويره؛
- ❖ دعم تكوين نظام إدارة المخاطر؛
- ❖ تطوير استراتيجية إدارة المخاطر.

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المالية

للتدقيق الداخلي دور فعال في مواجهة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال القيام بتحديد المخاطر، تقسيمها والاستجابة لها بهدف تقليل حجم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات.

1. الأدوار التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها: أشار معهد التدقيق الداخلي للأدوار التي ينبغي على المراجع الداخلي القيام بها وهي: [3]

- ❖ إعداد وتقييم الفحوصات الرقابية لوحدات؛
- ❖ القيام بالتدقيق في الوحدات للتأكد من أن الإجراءات الرقابية فعالة وتعمل بشكل صحيح؛
- ❖ تزويد دائرة المخاطر بنتائج فحوصاتها وأي ضعف أو نقص في هذه الإجراءات؛

[1] مهاوات لعبيديّ، نفس المرجع السابق، ص419.

[2] بلال شيخي، لعبيدي مهاوات، مرجع سبق ذكره، ص61.

[3] إيهاب ديب مصطفى رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 44.

❖ التأكد من أن إدارة المخاطر التشغيلية للمؤسسة تعمل بكفاءة عالية وتلبي متطلبات العالمية والسلطات الرقابية بهذا الخصوص؛

❖ تضمين تقرير مدقق عن وحدات المؤسسة المختلفة ملخصا للبيئة الرقابية بالوحدة بالإعتماد على فحص النظام وكذلك معيار التقييم.

2. المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها ضمن القيام بدوره الفعال في إدارة المخاطر:

وهناك العديد من المهام التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها ضمن القيام بدوره الفعال في إدارة المخاطر وهي: [1]

❖ الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشاة في الإدارة والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة؛

❖ البحث والتدقيق واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي استندت اليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمراجع للتأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشاة؛

❖ تحديد ما إذا كانت اجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها مفهومة بشكل واضح؛

❖ مراجعة سياسة المنشاة، وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة في المراجعة لتحديد استراتيجيات المنشاة المنهجية المتبعة في ادارة المخاطر؛

❖ تدقيق التقارير تقييم الخطر من قبل الإدارة والمدققين الخارجيين أو في أي جهة أخرى؛

❖ المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية؛

❖ التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية؛

❖ مراجعه عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة؛

❖ التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة؛

❖ تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات في المنشأة؛

❖ إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة المخاطر وضبط المراقبة؛

❖ المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عملية إدارة المخاطر.

3. الأدوار التي يجب أن يتجنبها المدقق الداخلي في عملية إدارة المخاطر:

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة ودعم القرارات الإدارية الصحيحة ومحاولة معالجة القرارات الإدارية التي تبدو غير مناسبة، لأن عملية الرقابة وإدارة المخاطر تقع ضمن مسؤولية إدارة المخاطر والمجلس، ويكون دور المدقق الداخلي هو استشاري في المؤسسة في تحديد المخاطر

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة،2012/2011، ص 46.

وتقييمها، وتنفيد منهجيات وطرق للرقابة عليها وإدارتها، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق وعمل مدقق في مجال إدارة المخاطر وهي: [1]

- ❖ تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة؛
- ❖ الاطلاع بعمليات إدارة المخاطر ؛
- ❖ اتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرةّ؛
- ❖ القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة؛
- ❖ المساءلة عن عمليات إدارة المخاطرة؛
- ❖ تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات حول الموضوع وقد تم تناوله من زوايا مختلقة وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، وسنشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم إستعراضها جاءت في الفترة الزمنية ما بين 2006 إلى 2020.

وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات، حيث قمنا بترتيبها حسب التسلسل التاريخي تصاعديا من الأقدم إلى الأحدث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

دراسة يوسف سعيد يوسف المدلل بعنوان: **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، (دراسة تطبيقية عل الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008/2007.

تتشابه دراستنا مع دراسة أهمية التدقيق الداخلي في تقييم كفاءة وفعالية الإدارة في ضبط الأداء المالي والإداري في شركات المساهمة الفلسطينية ومن أهم النتائج لهذه الدراسة أن هناك دورا ملموسا لوظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري وكذلك أن قسم التدقيق يقوم بدور جيد بتقييم نظام الرقابة الداخلي ودعمه، بالإضافة إلى أن عملية التدقيق تساهم بشكل كبير في تقييم ودعم إدارة المخاطر.

وتختلف هذه الدراسة لضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في الشركات أو ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الداخليين لإكسابهم المعرفة الكافية بمعايير المهنة، كما أوصت بضرورة استقلالية قسم التدقيق الداخلي عن الإدارة العليا، وأن يقوم المدقق بشكل مستمر بتقديم تقرير إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق عن التزام بأحكام القانون.

[1] إبراهيم رياح المدهون، مرجع سبق ذكره، ص 45.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وظيفة التدقيق الداخلي على الشركات العامة المدرجة إلا أن دراستنا تضمنت دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية حيث اشتركا في المتغير الأول واختلفا من ناحية المتغير الثاني، ضف إلى ذلك مكان الدراسة والمدة الزمنية.

دراسة شادي صالح البجيرمي بعنوان: **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر(دراسة ميدانية في المصارف السورية)**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، 2011/2010.

تتشابه دراستنا مع دراسة مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي وفعاليتها في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا ومجلس الإدارة في عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها، من خلال تقديم خدمات تأكيدية واستشارية مختلفة أثناء تنفيد عملية إدارة المخاطر.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- ❖ لا يوجد مساهمة فعالة لنشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة؛
- ❖ يساهم نشاط التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة؛
- ❖ يوجد فروق جوهرية لصالح القطاع الخاص بين إجابات المستجوبين من كلا القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بمساهمة التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة ل.

ومن أهم توصيات الدراسة نذكر ما يلي:

- ❖ ضرورة تفعيل دور نشاط التدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة، لمواجهة الأزمات المالية المستقبلية، والمحافظة على بقائها؛
- ❖ ضرورة اهتمام المصارف العامة وبشكل كبير بعملية إدارة المخاطر لديها؛
- ❖ الإسراع في إحداث قسم مستقل للتدقيق الداخلي في المصارف العامة يتمتع بالاستقلالية الكافية للقيام بواجباته من خلال تبعيته للجنة التدقيق.

وتختلف دراستنا وهذه الدراسة حيث نجد أنها ركزت على مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، حيث يساعد نشاط التدقيق الداخلي الإدارة العليا عملية تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في حين أن دراستنا تسعى إلى الحد من المخاطر المالية عن طريق التدقيق الداخلي باستخدام مجموعة من طرق في المؤسسات الاقتصادية، بينما الاختلاف يكمن في اختيارنا للموضوع إضافة إلى الفرق في الحدود الزمانية والمكانية.

دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان بعنوان: **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013/2012.

تتشابه دراستنا مع دراسة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الأردنية واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ثم جميع البيانات من المصادر الاولية والثانوية وعليه فقد تم تصميم استبانة ثم توزيعها على عينة في الدراسات المكون من الوحدات المختلفة التابعة لدوائر التدقيق الداخلي في

البنوك الاردنية ويبلغ عددها (60) وحده ثم استرداد (59) استبانة وهي نسبة استرداد بمقدار 98،3% وقد تم استخدام برنامج spss والمعالجة الاحصائية.

وتختلف دراستنا مع هذه الدراسة في مجموعة من النتائج أهمها أن دوائر التدقيق الداخلي في البنوك الاردنية تمارس عملها بحرية واستقلال دون تدخل مباشر أو غير مباشر من قبل الادارة التنفيذية وقد انتهت هذه الدراسة الى مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة استمرارية دعم استقلالية دوائر وأفراد التدقيق الداخلي عن الإدارة التنفيدية حتى يتم ضمان جودة عملهم دون أي تدخلات خصوصا في عملية فحص المخاطر.

لقد ذكر الباحث في هذه الدراسة أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية في حين تناولت دراستنا دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، كما عالجت هذه الدراسة موضوعنا باستخدام برنامج التحليل الاحصائي spss، واعتمدنا أيضا في دراستنا أداة الاستبانة ونمادج طويلة الأجل أضف إلى ذلك الإختلاف في الفترة الزمنية المحددة للدراسة ومكان الدراسة.

دراسة مريد محمد سلام شراب بعنوان: **دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين(دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014/2013.

تتشابه دراستنا مع دور التدقيق الداخلي في تقييم فاعلية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، مع عرض لمفهوم المخاطر وإدارتها، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي، والتطرق إلى مفهوم هامش الملائمة في شركات التأمين والذي له دور في تحديد نسبة مئوية لقدرة الشركة على تحمل المخاطر التي تتعرض لها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إعداد الدراسة، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختيار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تساهم عملية متابعة تقييم الإجراءات من قبل المدققين الداخليين للتأكد من مطابقتها للسياسات واللوائح والقوانين في عملية تفعيل إدارة المخاطر وكذلك الرقابة عليها بما يحقق الفائدة لشركات التأمين، تقوم أقسام شركات التأمين بتطبيق آليات عمل تمكنهم من كشف نقاط الضعف في أنظمة الضبط الداخلي والرقابة الداخلية والتي تساعد في تقييم ومتابعة المخاطر من قبل المدققين الداخليين.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: العمل على متابعة تطوير خدمات التدقيق الداخلي من خلال زيادة الكفاءة والفاعلية لكي تمكنهم من متابعة تفعيل مبادئ إدارة المخاطر، حث المدققين الداخليين على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة من أجل تقييم المخاطر التي يتم التعرض لها ووضع الحلول المناسبة لاقتراحها على الإدارة، زيادة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من خلال رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة، تفعيل دور لجان التدقيق في متابعة مهامها الإشرافية على التدقيق الداخلي لزيادة استقلاليتها.

وتختلف هذه الدراسة في معرفة دور التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين، إلا أن دراستنا تختلف عنها تدرس دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية الاقتصادية واعتمدوا في الجانب التطبيقي على الدراسة الاستبيانية كما اعتمدنا أيضا في دراستنا الميدانية على الاستبانة، حيث أنهما يشتركان في استخدام المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستبانة في حين يختلفان في المتغير الثاني والحدود الزمانية والمكانيةّ.

دراسة ورود ناهض الشوا بعنوان: **دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل (من وجهة نظر موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015/2014.

تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في معرفة دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر بيئة العمل، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم اعتماد الاستبيانة التي تم توزيعها على مجمع الدراسة والمتمثل في موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة والذي بلغ عددهم (305) محاسب في حين تم استرداد (166) استبانة، وقد استخدم الباحث الأدوات الإحصائية التالية لتحليل النتائج: النسب المئوية والتكرارات، اختبار ألفا كرونباخ، اختبار كولمجوروف- سمرنوف، معامل ارتباط بيرسون، اختبارT، اختبار تحليل التباين الأحادي.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ❖ تزيد الكفاءة المهنية من قدرات المدقق الداخلي لتمكنه من إدارة مخاطر بيئة العمل؛
- ❖ توجد علاقة إيجابية بين الحفاظ على استقلالية المدقق الداخلي وتدعيم أنشطته ووجود الصلاحيات الكاملة له لتنفيد مهامه بشكل فعال؛
- ❖ الأخذ بتوصيات المدقق الداخلي في كافة المجالات وتفعيل إدارة بيئة العمل.

وقد أوصت الدراسة على ما يلي:

- ✓ زيادة الاهتمام بالكفاءة المهنية للمدققين الداخليين وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز عملهم من خلال وضع برامج تدريب مستمرة؛
- ✓ ضرورة تعزيز دور المدقق الداخلي لإدارة المخاطر من خلال الإفصاح والشفافية المتبادلة مع المؤسسة.

هذه الدراسة تم إجراءها على عينة من موظفي مجمع الإيرادات في وزارة المالية بقطاع غزة معرفة باستخدام أسلوب الإستبيان، في حين دراستنا سيتم اجراءها في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية باستخدام أداة الاستبيان على عينة من المدققين الداخليين والمحاسبين، والمدراء والمسيرين الماليين وقد هدفت الدراسة السابقة إلى معرفة دور المدقق الداخلي في ادارة مخاطر بيئة العمل إلا أن دراستنا تختلف عنها حيث تدرس دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية.

دراسة سايح نوال بعنوان: **التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية–دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الأوسط–**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد11، 2016.

تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة بشكل أساسي في دراسة وتحليل مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري، حيث أشار التحليل واختيار الفرضيات إلى مساهمة التدقيق الداخلي في الشركات من خلال ثلاث مراحل: التخطيط، التنفيذ، الابلاغ يسهم بشكل إيجابي في إدارة المخاطر.

وتوصلت النتائج إلى أن التدقيق يسعى الى تحسين فعالية الرقابة وإدارة المخاطر، ويبقى التكامل والتبادل بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر التي تساهم في توفير نتائج اكثر فعالية تعود بالنفع على الشركة ككل، يحرص المدقق الداخلي في الشركات محل الدراسة على تنصيق جهوده مع كل الأطراف التي لها علاقة بإدارة المخاطر وأن يحرص على تضمين الخدمات الاستشارية في خطة التدقيق، حيث يركز المدقق الداخلي على التأكد من أن المخاطر المحيطة بالشركة تم تحديدها وتقييمها وتحليلها وتوصيلها بالشكل المطلوب أثناء تنفيد مهام التدقيق الداخلي محل الدراسة. وقد أوصت هذه الدراسة بعقد دورات وتربصات بشكل دوري للمدققين الداخليين تعرفهم بكل المستجدات المهنية، إعطاء تخصص التدقيق نصيبه الكافي من بين التخصصات الموجودة على مستوى الجامعة وغيرها من التوصيات.

وتختلف دراستنا مه هذه الدراسة في معرفة التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، إلى أن دراستنا تضمنت دور التدقيق الداخلي للحد من المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية، في حين تختلف عن دراستنا في الحدود الزمانية والمكانية.

دراسة بن لدغم محمد سعيداني محمد نمشة ياسمين بعنوان: **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة**، مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، جامعة طاهرى محمد بشار، الجزائر، العدد 04، 2017.

تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في التعرف على دور وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر بمؤسسة SEROR، فوظيفة التدقيق الداخلي تعد من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية، قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والمساهمة في تقييم وإدارة المخاطر.

وتختلف هذه الدراسة في أن التدقيق الداخلي يقدم أنشطة استثمارية لمساعدة الإدارة في تفعيل إدارة المخاطر، وأخرى تأكيدية تتمثل في تأكيد معقول حول موثوقية وملائمة المعلومات، ونظم الرقابة الداخلية بشأن إدارة المخاطر من خلال تقرير يقدم إلى مجلس الإدارة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة، إلا أن دراستنا تختلف عنها من حيث المتغير الثاني حيث تدرس دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، وكذا الاختلاف في عينة وسنة الدراسة.

دراسة فاطمة بوهالي بعنوان: **إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 35، 2017.

تتشابه دراستنا مع هذه الدراسة في أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تعرض نشاط هؤلاء في مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، صعوبة تحديد تكاليف، وكذا المخاطر المتعلقة بتحصيل الديون.

وتختلف هذه هذه الدراسة في الإحاطة بمختلف المخاطر المالية التي يمكن أن تواجه المؤسسة الاقتصادية، وكذا مختلف الاستراتيجيات والأدوات التحوطية المتاحة أمامها للتعامل مع هذه المخاطر، وكذا تنوع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية المدروسة خاصة: مخاطر السيولة، مخاطر صعوبة تحديد التكاليف، مخاطر صعوبة تحصيل الديون.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في كونها دراسة تختص بإدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك أهم المفاهيم والطرق والأساليب التي تتعامل بها المؤسسة مع هذه المخاطر، إلا أن دراستنا تختلف عنها تدرس دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية وفي الحدود الزمانية والمكانية.

دراسة مروة مويسي بعنوان: **إدراك أهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر– دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية–**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد03، 2017.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في تسليط الضوء على إدراك أهمية التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين ومساعديهم، المحاسبين والمراقبين الماليين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة ملائمة ممثلة للمجتمع مكونة من مجموعة الأفراد يعملون في مؤسسات اقتصادية على مستوى ولاية غرداية، باستخدام الأساليب المناسبة في جمع وتحليل البيانات، وأظهرت الدراسة إلى أن وجود إدارة التدقيق الداخلي وإدراك أهميتها ودورها بالإضافة إلى الاستقلالية وأداء العمل بكفاءة وفعالية والمساهمة في التقليل والحد من المخاطر مع اختلاف وجهات نظر المستجوبين نسبيا حول تأثير إدارة التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر.

كما تختلف هذه الدراسة إلى أن إدارة التدقيق الداخلي تساعد على دعم وتفعيل إدارة المخاطر ومن أجل التقليل والحد من المخاطر يجب على المؤسسة أن تحدث تغيرا جذريا في نمط تعاملها من خلال زيادة تفعيل إدارة التدقيق الداخلي.

وبناءا على هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة تحقيق الاستقلال الحقيقي لإدارة التدقيق الداخلي والعمل على عقد دورات وورشات عمل من أجل إدراك دور وأهمية إدارة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر

وتوصلت الدراستين إلى أنهما تفترقان بين كون هذه الدراسة ركزت على إدراك أهمية التدقيق الداخلي للحد من المخاطر من وجهة نظر كل من المدققين الداخليين ومساعديهم ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع

استبانة على عينة باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي spss في حين دراستنا إدراك أهمية التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

Mark s . beasley، **the impact of entreprise risk management on the internal audit function**، studying for a phd، north carolina state university، libya، 2006.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في تقديم أدلة حول العوامل المرتبطة بالمجمل تأثير إدارة المخاطر على أنشطة التدقيق الداخلي استنادا الى ردود 122منظمة في العديد من البلدان وجدنا أن لها تأثير على أنشطة التدقيق الداخلي عندما (أ) تكون عملية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة أكثر اكتمالا، (ب) طالب المدير المالي ولجنة التدقيق بمزيد من أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، وقد وفر التدقيق الداخلي المزيد من قيادة المخاطر المؤسسية.

كما تختلف هذه الدراسة في أن إدارة المخاطر تؤثر على التدقيق الداخلي وأن التأثير يكون أكبر عندما يكون لدى المؤسسة إطار عمل اكثر اكتمالا لإدارة المخاطر المالية بشكل كامل ويمكن أن يوفر العديد من الفرص لمشاركة التدقيق الداخلي، ونحن نرى أن مشاركة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المالية مرتبطة بدعوات التي يقدمها المدير المالي ولجنة التدقيق، وتشير هاته النتائج إلى أن الرؤساء التنفيذيين للتدقيق الذين يتمتعون بأقدمية أعلى قد يكونون في وضع أفضل لنقل وضيفة التدقيق الداخلي أسرع.

وفي مقارنة بين دراستنا وهذه الدراسة نجد أن هذه الدراسة ركزت على تأثير إدارة المخاطر على التدقيق الداخلي استنادا على أن دراستنا ركزت على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية في حين أنه يكمن الإختلاف في المجال الزماني والمكاني.

Adem pantamee abdurahman، shafi mohamad، kwong wing chong garrett ، **internal auti entreprise risk managmen**t، internal journal of advance science and technology، malysia، 2020.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في التحقق من العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية، تقدم هذه الدراسة أدلة تجريبية توضح التنسيق بين إدارة المخاطر المالية والتدقيق الداخلي تم جمع البيانات من 165 شركة غير مالية مدرجة في بورصة كوالمبور خلال الفترة من 2010 إلى2017. وتماشيا مع الأبحاث السابقة يتم استخدام نهج mdexing مقياس درجة المخاطر المالية التي تتبناها الشركات، واستخدمت هذه الدراسة نماذج ذات الحدين لفحص العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

وتختلف هذه الدراسة بشكل تجريبي أثناء تنفيد إدارة المخاطر المالية في ماليزيا، حيث تم تطبيق حوكمة الشركات بشكل كبير من قبل الهيئات التنظيمية، تبحث هذه الدراسة في مستوى اعتماد إدرة المخاطر في ماليزيا والمقاومة التي واجهتها الشركة أثناء تنفيد وممارسة إدارة المخاطر بسبب أنشطة التدقيق الداخلي وقد يكون هناك تضارب بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

في هذه الدراسة تناولت التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية من زاوية مختلفة عن الدراسة الحالية حيث تطرقت على العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المالية وتوضح مدى التنسيق بينهما على

خلاف دراستنا التي ركزت على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

Ali ahmed elhaddad، nadia rafalla elhaddad and the auters، **tnternal audit and its role in risk management evidence: the Libyan university**، internal journal of academic research in busins and social siences، no 01، vol.10، Libya، 2020.،

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا في التعرف على دور التدقيق الداخلي في المساهمة في تقليل المخاطر على عمليات مؤسسات التعليم العالي في الدولة الليبية، حيت تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبيان كأداة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة باستخدام SPSS ولخصت هذه الدراسة إلى أن مكاتب التدقيق الداخلي وإدارته في مدن ليليان تنفد أنشطتها المتعلقة بتقييم إدارة المخاطر وإضافة قيمة لعمل القسم بالإضافة إلى ذلك، تقوم مكاتب وإدارات المراجعة الداخلية بوضع وتسجيل وإبلاغ تقارير عن نتائج أعمالها، هناك دورا لإدارة المخاطر في وظيفة التدقيق الداخلي في القطاع العام وهذا الدور مرتبط بشكل إيجابي بالامتثال لمعايير التدقيق المهنية.

وتختلف هذه الدراسة في العديد من التوصيات، بما في ذلك الحاجة إلى دفع مكاتب التدقيق الداخلي وإدارته نحو اعتماد خطط عمل قائمة على المخاطر والخطط الفنية وبرامج التدقيق الداخل كما يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتطوير المعايير والوسائل والبرامج لتحديد قياس وتقييم المخاطر، ووضع الآليات المناسبة لتطوير هذه المعايير بالشكل الذي يتناسب مع جميع أنشطة المؤسسات العامة للدولة.

في مقارنة بين الدراستين نجد أن هذه الدراسة والدراسة التي نحن في صددها أن هذه الدراسة توصلت إلى نفس النتائج التي توصلنا إليه، غير أن الاختلاف يكمن في أن هذه الدراسة توصلت إلى مدى مساهمة دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر على عمليات مؤسسات التعليم العالي عكس دراستنا التي ركزت على دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية باستخدامنا أداة الاستبانة.

التعليق على الدراسات:

بعد عرض الدراسات السابقة التي تم إجرائها في مجال الدراسة وتناولنها من عدة جوانب وعرضها، حيث تم عرضها حسب التسلسل التاريخي تصاعديا لتوضيح مدى تطور الموضوع خلال مدة زمنية معينة، حيث توصلنا إلى أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف من ناحية الهدف الرئيسي فإن أغلب الدراسات تناولت التدقيق الداخلي من وجهات مختلفة فهناك من درس دوره وأخر درس أثره وهناك من درس أهميته أي لكل واحد أسلوبه الخاص وهدفه، حيث لاحظ الباحثون معظم الدراسات قد أجريت في بيئات وفترات مختلفة ونماذج مختلفة، ونشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام وتختلف في عدة جوانب، واشتركت الدراسات على هدف واحد وهو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، واختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة أنها ترتكز على وظيفة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر المالية وأيضا في عينة الدراسة لذا قررنا أن تكون المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة بالنسبة لنا.

خلاصة الفصل:

إن وظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلاهما وظيفتين مكملان لبعضهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما، فحاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات إدارية ومحاسبية دقيقة وبصفة دورية لمساعدتها في عملية التخطيط والرقابة واتخاد القرار، فإدارة المخاطر تستعين بالتدقيق الداخلي في مراحل عملها المختلفة لما له من خبرة في تقييم المخاطر وتحديدها، وكذلك المدقق الداخلي يستعين بإدارة المخاطر في كثير من العمليات المتعلقة بآدائه.

وتعتبر عمليه إدارة المخاطر وتقسيمها والتعامل معها أمر مهما جدا لنجاح استمرار المؤسسة وتعتبر إدارة المخاطر عنصرا حيويا وهاما بحيث تقوم على حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث أو النتائج التي يمكن أن تحدث تأثير جوهريا على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان؛

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وملائمة الخطية.

تمهيد:

إن الجزء النظري في البحوث يهدف إلى تعزيز الخلفية المعرفية للباحث حول موضوع الدراسة قصد الإحاطة بمختلف جوانبه، ولكن الجزء النظري للدراسة لا يعطي حقيقة ولا يعتبر تعميم لكل الظواهر من نفس النوع لذا يجب أن تكون هناك دراسة ميدانية على أرض الواقع، وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لهذه الدراسة لإسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال القيام بدراسة استبيانية من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية والذي يرمز له (SPSS).

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان؛

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وملائمة الخطية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية التي طبقت على عينة الدراسة ولذا سنستعرض من خلال هذا المبحث أهم الخطوات والإجراءات التي تم الإعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة، مجتمع الدراسة وعينة الدراسة ومختلف الأدوات الإحصائية المستعملة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء موضوع الدراسة، وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة "دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية" وهذا بغرض الخروج بنتائج تزيد من المستوى المعرفي للموضوع.

أولا: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه: "جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة".[1] وينقسم المجتمع إلى قسمين هما:[2]

المجتمع المحدود (المعروف): الذي يمكن حصر عدد مفرداته أي يحتوي على عدد ثابث ومعروف من المفردات.

المجتمع غير المحدود (غير المعروف): هو المجتمع الذي من الصعب أو المستحيل حصر مفرداته.

ويتمثل المجتمع المستهذف في المدققين الداخليين للمؤسسات الاقتصادية وقد تم الاعتماد أيضا على المحاسبين، المسيرين الماليين ومدراء المؤسسات على مستوى ولاية جيجل.

ثانيا: عينة الدراسة

تعرف العينة بأنها: "جزء من مجتع البحث يتم اختيارها وفق قواعد خاصة بحيث تكون ممثلة قدر الإمكان لمجتمع الدراسة."[3]

وفي بحثنا هذا اخترنا عينة عشوائية بسيطة تتكون من 27 مؤسسة اقتصادية، قمنا بتوزيع الإستبيان على مختلف أفرادها، حيث وزعنا 40 استبيان لكنها لم تطبق بحذافيرها لأن بعض المؤسسات التي تم التوزيع فيها لم تسترجع منها الاستبيانات، حيث استرجعنا 31 استبانة، وبذلك فلحجم النهائي للعينة يتكون من 31 فردا من مجتمع الدراسة، وهي تمثل ما نسبته 77.5% من حجم المجتمع.

---

[1] ريحي مصطفى عليان، **طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص227.

[2] محمد محمد جبر المغربي، **الإحصاء الوصفي**، المكتبة الحصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007، ص 7.

[3] محمد عبد العال النعيمي وآخرون، **طرق ومناهج البحث العلمي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص80.

الجدول رقم(01) : الإحصائيات الخاصة بالاستبانة

البيان	استمارة الاستبيان	
	التكرار	النسبة
الاستبيانات الموزعة	40	%100
الاستبيانات غير المسترجعة	07	%17.5
الاستبيانات المستبعدة	02	%5
عينة الدراسة	31	%5،77

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

بعد تفريغ الاستبيانات وترميز البيانات وإدخالها للحاسوب بتشغيل برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **Statistical package force social sciences (SPSS)** وهو "برنامج إحصائي يعتمد على الحاسب الآلي يتميز بالمرونة والتكامل، يقوم بإنجاز الكثير من العمليات وإعطاء النتائج في وقت قصير ودقة فائقة، ويتميز بإمكانية هائلة للتحرير والتخزين والمراجعة فيكفي إدخال البيانات الخام مرة واحدة ويوفر إمكانية التصحيح والتعديل."[1]

وقد تم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية أهمها:

أولا: المدى

يعبر عن الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة حسب المعطيات المتوفرة، وهو غير دقيق كمقياس للتشتت، لأنه يتأثر بشدة بالقيم المتطرفة، وكلما كان حجم المدى أقل أصبح التجانس بين أفراد المجموعة أكثر.[2]

بعد إدخال البيانات إلى برنامج **(spss)** نقوم بتحديد طول خلايا مقياس **لكيارث الخماسي**"likert" المستخدم في محاور الاستبيان المتدرج من 5 نقاط. ثم حساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت الخماسي (5−1=4) حيث أن 4 تمثل عدد المسافات، المسافة الأولى من (1 إلى 2)، المسافة الثانية من (2 إلى 3) المسافة الثالثة من (3 إلى 4) والمسافة الرابعة من (4 إلى 5)، بينما تمثل 5 عدد الدرجات، ويحسب طول الخلية الصحيحة أو الفئة على النحو التالي:

$$\text{طول الخلية (المدى)} = \frac{\text{عدد المسافات}}{\text{عدد الدرجات}}$$

[1] إبراهيم عبد الوكيل الفار، **لإحصاء الوصفي باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS**، الدالتا لتكنولوجيا الحسابات، القاهرة، 1998، ص 15.

[2] محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 177.

$$\frac{4}{5} = 0.8$$

ويحسب الحد الأعلى لأول فئة كما يلي: (1.8=1+0.8).

والجدول الموالي يمثل التوزيع لمقياس ليكارث الخماسي:

الجدول رقم (02): جدول التوزيع لمقياس لكيارث الخماسي

الفئة	[1-1.80[	[1.80-2.6[	[2.6-3.40[	[3.40-4.2[	[4.2-5]
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: التكرارات والنسب المئوية

هو أسلوب لتبويب البيانات الإحصائية وعرضها بشكل بسيط وواضح، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة، وتحسب النسبة المئوية بقسمة عدد التكرارات الموافقة لكل فئة على عدد أفراد العينة.

ثالثا: المتوسط الحسابي

يعتبر المتوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما، حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيم وتقسيمها على عدد أفراد العينة.

رابعا: الانحراف المعياري

يعتبر الانحراف المعياري من أهم مقاييس التشتت، وهو الجذر التربيعي لمجموع مربعات الانحرافات عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة.

خامسا: معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coeffient)

يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

سادسا: اختبار ألفا كرونباخ (Crambach'Alpha)

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبانة.

سابعا: الدوائر النسبية

تم استخدام برنامج Excel من أجل تدعيم تحليل خصائص عينة الدراسة بالدوائر النسبية وإعطائها المزيد من الوضوح.

ثامنا: اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات.

تاسعا: اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test)

تم استخدام اختبار T في حالة عينة واحدة **(T-Test)** لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

عاشرا: نموذج الانحدار

تم استخدام النموذج لاختبار الفرضيات المتعلقة بدراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابع.

المطلب الثالث: صدق وثباث أداة الدراسة الميدانية

تتمثل أداة الدراسة الميدانية في الاستبيان وهي:"عبارة عن وسيلة تتكون من مجموعة من الأسئلة التي يتم الإجابة عليها من قبل المفحوص بدون مساعدة الباحث الشخصية أو من يقوم مقامه."[1]

أولا: تحضير الاستبيان:

بغرض إكمال ماتم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجوانب الموضوع من الناحية العملية تم الإستعانة بالاستبانة كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لجمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة، ولقد مرت هذه الخطوة بمجموعة من المراحل تتمثل أساسا في:

1. **تصميم الاستبيان:** في هذه المرحلة حاولنا إعداد أسئلة الاستبيان بصيغة بسيطة والابتعاد عن التعقيد، حتى تكون الأسئلة قابلة للفهم من قبل جميع أفراد عينة الدراسة وقد تم تقسيمه إلى قسمين:

أ- **القسم الأول:** يتضمن البيانات الشخصية من حيث: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الوظيفة والأقدمية.

ب- **القسم الثاني:** يتناول توجيهات أفراد عينة الدراسة حول دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، وتم تقسيمه إلى محورين كالتالي:

❖ **المحور الأول:** تناول هذا المحور 29 سؤالا لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق، وينقسم هذا المحور إلى:

✓ **الجزء الأول: المعايير المتعلقة بالصفات؛**

✓ **الجزء الثاني: المعايير المتعلقة بالآداء.**

❖ **المحور الثاني:** تناول هذا المحور 16 سؤالا موجه لأفراد عينة الدراسة من أجل معرفة مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية، وينقسم هذا المحور إلى:

[1] زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**، مطبعة أبناء الجراح، غزة، 2010، ص 17.

- ✓ **الجزء الأول: مدى التعرض لمخاطر السوق؛**
- ✓ **الجزء الثاني: مدى التعرض لمخاطر الائتمان؛**
- ✓ **الجزء الثالث: مدى التعرض لمخاطر السيولة.**

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي "likert" (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) في جميع أسئلة الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): درجات مقياس "ليكارت الخماسي".

1	2	3	4	5
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2. **نموذج الدراسة بالاستبيان:** لتوضيح مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، قمنا بوضع نموذج افتراضي يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرين:

أ- متغير مستقل: يتمثل في التدقيق الداخلي.

ب- متغير تابع: يتمثل في المخاطر المالية.

الشكل رقم (01): النموذج الافتراضي للدراسة.

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثانيا: صدق وثبات الاستبانة

يعتبر الصدق والثبات من خصائص أداة الدراسة، حيث قمنا بدراستهما على النحو التالي:

1. **صدق الإستبانة** وينقسم إلى:

أ- **صدق فقرات الاستبيانة:** يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه كما يقصد بالصدق "شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقد تم التأكد من صدق الاستبيانة بطريقتين هما:

- ❖ **صدق المحكمين:** ويقوم على فكرة مدى مناسبة عبارة الاستبيان لما يقيس، ولمن يطبق عليهم، ومدى علاقتهما بالاستبيان ككل ومن هذا المنطلق تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، متخصصين في المحاسبة

والإحصاء، حيث تم استرجاعه بعد تدوين الملاحظات حول أسئلة المحاور التي تضمنها الاستبيان، وذلك بحذف وتعديل بعض الأسئلة، وبناءا على ملاحظات الأساتذة المحكمين تم تعديل الاستبيان وإخراجه في شكله النهائي.[1]

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:** ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، أي أن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه ولا تقيس شيء آخر وتم التأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان لعينة الدراسة البالغة 31 مفردة وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

أ- **دراسة صدق استبانة الدراسة:** حيث تتمثل فيما يلي

❖ **صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول (مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق).**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول: (المعايير المتعلقة بالصفات).**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول من المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم (04): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية.	0.647	0.000
2	التقيد بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي أمر أساسي كي يتمكن المدققون بالوفاء بإلتزامتهم.	0.485	0.010
3	تحدد أهداف وصلاحيات وسلوكيات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تتوافق مع المعايير.	0.677	0.000
4	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية وغير رسمية.	0.719	0.000
5	يجب أن يكون نطاق عمل المدقق الداخلي غير محدود.	0.600	0.000
6	يقوم مجلس الإدارة بإعطاء الصلاحيات الكاملة التي تمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله.	0.101	0.588

[1] انظر الملحق رقم 1

7	يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية أثناء عملهم.	0.598	0.000
8	تتوفر المؤهلات والكفاءات المهنية لدى المدققين الداخليين.	0.793	0.000
9	يجب أن يمتلك المدقق الخارجي الكفاءة المهنية والتدريب والإنظباط لآداء عمله.	0.676	0.000
10	يخضع المدقق الداخلي للتدريب والتكوين المستمر لتمكينه من القيام بعمله	0.600	0.000
11	يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية أثناء عملهم.	0.649	0.000
12	يعمل المدقق الداخلي على التطوير والمحافظة على تأكيد الجودة.	0.581	0.001
13	يعمل المدقق الداخلي على تصميم وتطوير برامج تسمح بتحسين نشاط عملية التدقيق.	0.483	0.006
14	يقوم المدقق الداخلي بالمراقبة الدورية المستمرة لعملية التدقيق.	0.502	0.004
15	يتوافق التدقيق الداخلي مع المعايير المهنية شرط أن تكون تابعة للإدارة العامة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.	0.461	0.009

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الجزء الأول من المحور الأول (المعايير المتعلقة بالصفات) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.101 و0.793 مما يدل أن فقرات الجزء الأول من المحور الأول صادقة ما عدا العبارة 6 فهي غير دالة احصائيا لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول: (المعايير المتعلقة بالآداء).**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني من المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي:

الجدول رقم(05): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة.	0.197	0.289
2	يقوم المدقق الداخلي بإعداد خطة التدقيق وتحديد الموارد اللازمة لها.	0.548	0.001
3	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج على نحو فوري للجهة المهنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).	0.726	0.000
4	رفع تقارير دورية عن الأهداف والآداء ومسؤوليات المدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة.	0.695	0.000
5	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تحسين مسار الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية.	0.309	0.090
6	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.	0.633	0.000
7	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل وضع نظام فعال للرقابة الداخلية.	0.037-	0.845
8	على المدقق الداخلي تحديد نطاق التدقيق الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق.	0.730	0.000
9	يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق وأنشطته بشكل موثق.	0.417	0.019
10	لضمان جودة التدقيق الداخلي لابد من احترام توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات واستخلاص الاستنتاجات والنتائج.	0.109	0.560
11	على المدقق الداخلي إيصال نتائج التدقيق في الوقت الملائم شرط أن تكون موضوعية وواضحة وصحيحة وشاملة.	0.591	0.000
12	يجب على مدير التدقيق أن يضع نظاما لمتابعة سير العمل.	0.695	0.000
13	على مدير التدقيق الداخلي التأكد من تنفيد التوصيات الواردة في تقاريره.	0.734	0.000
14	على مدير التدقيق إبلاغ مجلس الإدارة في حالة لم يتم حل الاشكال المطروح.	0.587	0.001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني(المعايير المتعلقة بالآداء) هي قيم موجبة تتراوح

ما بين −0.037 و0.734 مما يدل أن فقرات الجزء الثاني من المحور الأول صادقة ما عدا العبارة 1 والعبارة 5 والعبارة 7 والعبارة 10 فهي غير دالة احصائيا لما وضعت لقياسه.

❖ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني (مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية).**

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الأول من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر السوق).**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الأول من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي.

الجدول رقم(06): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الاول من المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسات النقدية.	0.277	0.132
2	تتسبب مخاطر أسعار الفائدة في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم.	0.228	0.217
3	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالسوق.	0.551	0.001
4	تتأثر أسعار الصرف بالظروف الإقتصادية.	0.573	0.001
5	تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض و الطلب.	0.709	0.000
6	مخاطر التسعير تتأثر بالاحداث الإقتصادية من الإنكماش والتضخم.	0.683	0.000
7	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم في أجل الإستحقاق.	0.396	0.027

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الجزء الأول من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر السوق) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.228 و0.709 مما يدل أن فقرات الجزء الأول من المحور الثاني صادقة ما عدا العبارة 1 والعبارة 2 غير صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر الائتمان).**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي.

الجدول رقم(07): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثاني المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالإئتمان.	0.659	0.000
2	تتسسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس بالمؤسسة.	0.812	0.000
3	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة.	0.814	0.000
4	مخاطر الإئتمان تكون نتيجة لضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.	0.639	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **SPSS**

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر الائتمان) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.639 و0.814 مما يدل أن فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

- ✓ **الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر السيولة).**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الاتساق الداخلي.

الجدول رقم(08): الصدق الداخلي لفقرات الجزء الثالث من المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالاتزامات في الآجال القصيرة.	0.753	0.000
2	الركود الإقتصادي وتعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة.	0.681	0.000
3	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للإلتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.	0.437	0.014
4	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم أجل الاستحقاق.	0.739	0.000
5	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف لأموال بشكل مناسب.	0.576	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **SPSS**

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر الائتمان) هي قيم موجبة تتراوح بين 0.437 و0.753 مما يدل أن فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

❖ **الاتساق البنائي**

✓ **الاتساق البنائي لأجزاء المحور الأول (مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق).**

يوضح الجدول الموالي الإتساق البنائي المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور الأول

الجدول رقم(09): الاتساق البنائي لأجزاء المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور الأول

رقم الأجزاء	عنوان أجزاء المحور الأول	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	المعاييرالمتعلقة بالصفات	0.926	0.000
الثاني	المعايير المتعلقة بالآداء	0.882	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج **SPSS**

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الأول مع المعدل الكلي للمحور الأول والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند القيمة الاحتمالية 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل جزء هي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد أجزاء المحور الأول صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **الاتساق البنائي لأجزاء المحور الثاني (مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية).**

الجدول رقم(10): صدق الاتساق البنائي لأجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني

رقم الأجزاء	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى التعرض لمخاطر السوق	0.681	0.000
الثاني	مدى التعرض لمخاطر الائتمان	0.820	0.000
الثالث	مدى التعرض لمخاطر السيولة	0.658	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين معدل كل جزء من أجزاء المحور الثاني مع المعدل الكلي للمحور الثاني والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند القيمة الاحتمالية 0.05 حيث

أن القيمة الاحتمالية لكل جزء هي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة موجبة، وبذلك تعد أجزاء المحور الثاني صالحة لما وضعت لقياسه.

✓ **صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة**

الجدول رقم(11): الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

رقم المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.	0.937	0.000
الثاني	مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية.	0.750	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند القيمة الاحتمالية 0.05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي 0.000 وهي أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة موجبة وبذلك تعد كل محاور الدراسة صالحة لما وضعت لقياسه.

2) ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة حتى لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة.

يوضح الجدول التالي معاملات الثبات الخاصة بكل محور من محاور الاستبيان بالإضافة إلى معامل الثبات الخاص بجميع المحاور.

الجدول رقم (12): معامل الثبات (ألفا كرونباخ).

المحور	العنوان	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى إلتزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية أثناء تنفيد مهمة التدقيق.	0.886
الثاني	مدى تعرض المؤسسات الإقتصادية للمخاطر المالية	0.709
جميع المحاور		0.886

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات الخاصة بكل محور من المحاور الإثنين تتراوح مابين 0.886 إلى 0.709 كما أن معامل الثبات الخاص بجميع المحاور تساوي 0.886 وهي تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا.

بناء على ما سبق فقد تم التأكد من صدق وثبات الاستبانة وأنها قابلة للتوزيع في صورتها النهائية وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

في هذا المبحث سنعرض اختبار التوزيع الطبيعي وكذلك تحليل كل من خصائص عينة الدراسة وفقرات الاستبيان وتكون كتالي:

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov-Smirnov

سنعرض اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

الجدول رقم(13): اختبار التوزيع الطبيعي.

المحاور	قيمةZ	القيمة الاحتمالية (sig)
جميع محاور الدراسة	**0.094**	**0.200**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لمجموع محاولر الدراسة أكبر من 0.05 وهذا يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

بغرض التعرف على الخصائص البيانية لأفراد عينة الدراسة تناولت محاور الاستبيان بعض البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي كما يلي:

يتضمن الجزء الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفة، وسيتم التطرق لها وتحليلها.

أولا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الجنس

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس كما يلي:

الجدول(14) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

العمر	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	21	%67.7
أنثى	10	%32.3
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم(02): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

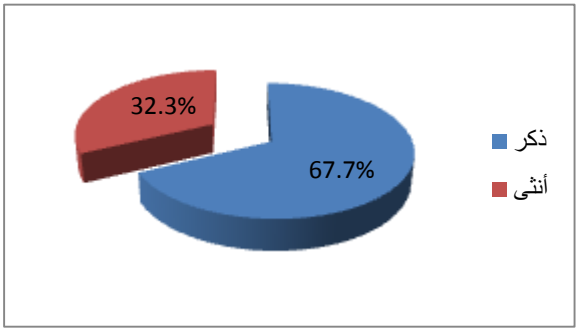

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على **نتائج Excel**

نلاحظ من الجدول أن أكبر أغلب الأفراد من العينة هم الذكور والبالغ عددهم 32 فردا بنسبة 67.7% والنسبة الباقية مقدرة ب 32.3% تعود للإناث، والبالغ عددهم 10 والشكل الموالي يوضح ذلك:

ثانيا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير العمر

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر كما يلي:

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 30	2	%6.5
من 30 الى 40	12	%38.7
أكثر من 40	17	%54.8
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

الشكل رقم(03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

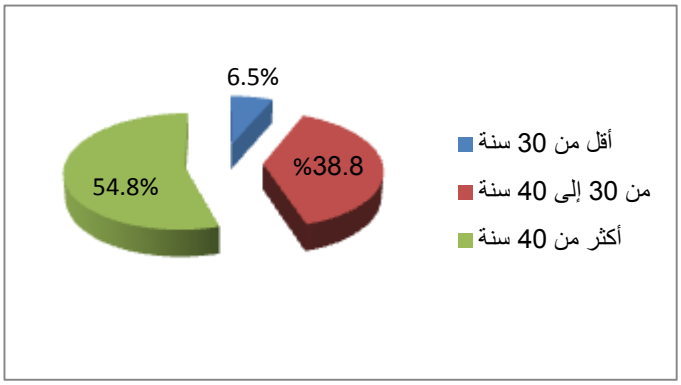

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج **Excel**

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة يتراوح سنهم أكثر من 40 وقد قدر عددهم ب 17 فرد بنسبة 54.8%، أما نسبة الأفراد الذين يتراوح عمرهم بين 30 إلى 40 هي 38.8% وعددهم 12 فرد، في حين أن نسبة الأفراد الذين عدد الأفراد الذين يقل عمرهم عن 30 هي 6.5% وعدده فردين، والشكل بالموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر:

ثالثا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير المستوى الدراسي

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى الدراسي إلى أربع فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرارات	النسبة المئوية%
ثانوي فأقل	3	%9.7
ليسانس	16	%51.6
ماستر	8	%25.8
ماجيستير	4	%12.7
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج **SPSS**

الشكل رقم(03): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

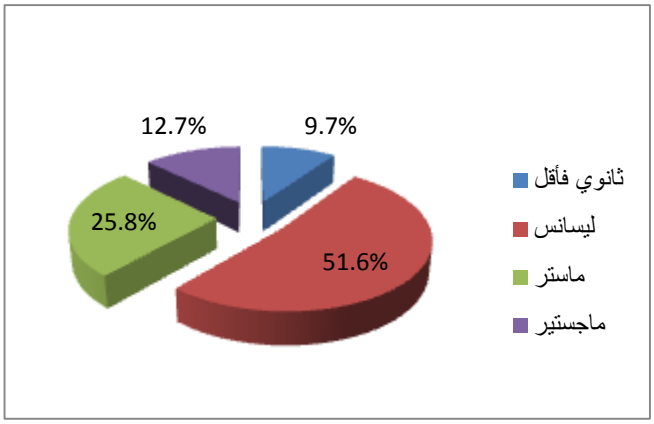

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج **Excel**

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد العينة حاصلين على شهادة ليسانس إذ بلغ عددهم 16 فردا بنسبة 51.6%، يليهم 8 أفراد حاملين لشهادة ماستر بنسبة 25.8% و4 أفراد حاملين شهادات ماجيستير بنسبة 12.7% و3 أفرد حامل لشهادة ثانوي فأقل بنسبة مئوية تساوي 9.7%، والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.

رابعا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الوظيفة

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة كما يلي:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
مسير مالي	10	%32.3
مدقق داخلي	5	%16.1
محاسب	10	%32.3
مدير المؤسسة	6	%19.1
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

الشكل رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

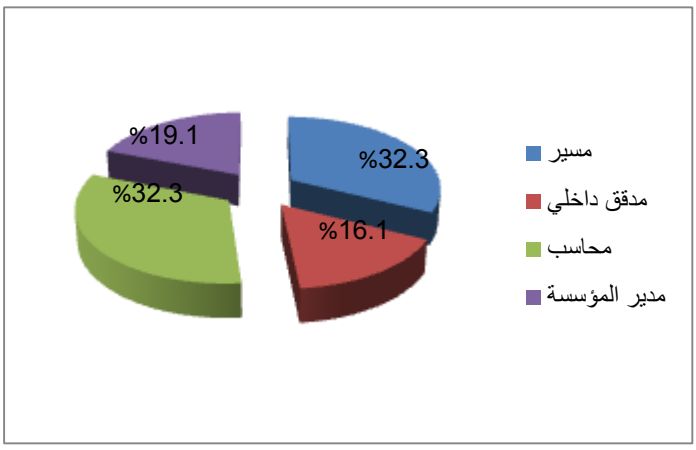

المصدر: من إعداد الطالتين اعتمادا على نتائج Excel

يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة من المسير المالي والمحاسب بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة مئوية 32.3%، ثم في المرتبة الثالثة المدقق الداخلي بنسبة 16.1% عدد الأفراد هو5، وفي آخر مرتبة نجد مدير المؤسسة بتكرار 6 أفراد أي ما نسبته 19.1%، والشكل الموالي يوضح هذا التوزيع:

خامسا: الوصف والتحليل الإحصائي لمتغير الأقدمية

يتوزع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية كما يلي:

الجدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية

عدد سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية%
أقل من 5 سنوات	6	%19.4
من 5 إلى 10 سنوات	6	%19.4
من 10 إلى 15 سنة	6	%19.4
15 سنة فما أكثر	13	%41.9
المجموع	31	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج Excel

الشكل رقم(06): توزيع عينة الدراسة حسب الأقدمية

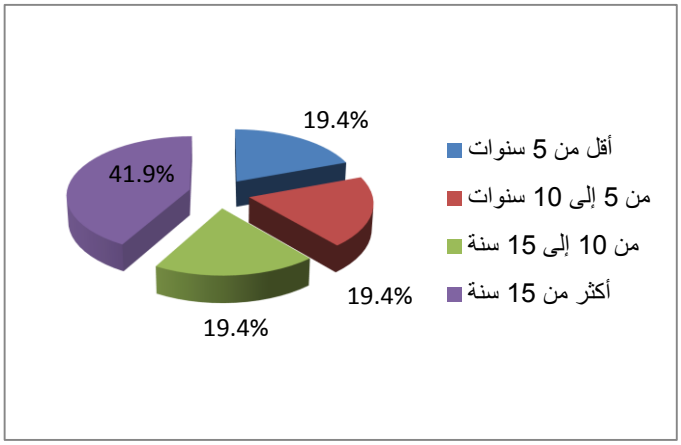

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة الذين لديهم 15 سنة فما فوق عدد أفرادهم 13 فردا بنسبة 41.9% ثم تليها أفراد العينة لديهم خبرة مدتها أقل من 5 سنوات ومن 5 إلى 10 سنوات ومن 10 إلى15 سنة إذ بلغ عددهم 6 أفراد لكل عينة بنسبة 19.4%، والشكل الموالي يوضح ذلك:

المطلب الثالث: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة t المحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات أفراد العينة تؤول نحو الرفض، ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسابي ينتمي إلى المجال المتوسط، فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية والنتائج تكون كما يلي:

أولا: تحليل فقرات المحور الأول (مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق) وتنقسم إلى ما يلي:

1. تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الأول (المعايير المتعلقة بالصفات)

تم تحليل بيانات إجابة المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول من الاستبانة الخاصة بالمدققين الداخليين باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، وتم استخدام المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، والنتائج موضحة كما يلي:

الجدول رقم(19): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	القيمة الاحتمالية
1	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية.	4.3871	0.61522	12.553	0.000
2	التقيد بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي أمر أساسي كي يتمكن المدققون بالوفاء بإلتزامتهم.	4.4839	0.50800	16.263	0.000
3	تحدد أهداف وصلاحيات وسلوكيات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تتوافق مع المعايير.	4.1290	0.88476	7.105	0.000
4	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية وغير رسمية.	3.5806	1.08855	2.970	0.006
5	يجب أن يكون نطاق عمل المدقق الداخلي غير محدود.	3.1613	1.24088	0.724	0.475
6	يقوم مجلس الإدارة بإعطاء الصلاحيات الكاملة التي تمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله.	3.8710	1.23131	3.938	0.000
7	يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية أثناء عملهم.	3.9355	0.32864	5.609	0.000

8	تتوفر المؤهلات والكفاءات المهنية لدى المدققين الداخليين.	3.9032	1.01176	4.971	0.000
9	يجب أن يمتلك المدقق الخارجي الكفاءة المهنية والتدريب والإنظباط لآداء عمله.	4.0645	0.77182	7.679	0.000
10	يخضع المدقق الداخلي للتدريب والتكوين المستمر لتمكينه من القيام بعمله.	4.3226	0.70176	10.493	0.000
11	يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية أثناء عملهم.	4.2903	0.90161	7.968	0.000
12	يعمل المدقق الداخلي على التطوير والمحافظة على تأكيد الجودة.	3.8710	1.02443	4.734	0.000
13	يعمل المدقق الداخلي على تصميم وتطوير برامج تسمح بتحسين نشاط عملية التدقيق.	3.7097	0.73908	5.346	0.000
14	يقوم المدقق الداخلي بالمراقبة الدورية المستمرة لعملية التدقيق.	3.9032	1.07563	4.675	0.000
15	يتوافق التدقيق الداخلي مع المعايير المهنية شرط أن تكون تابعة للإدارة العامة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.	4.0323	0.83602	6.875	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول (19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

الفقرة رقم01: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 4.3871 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5]، وبلغت قيمة t المحسوبة 12.553 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما تشير القيمة الاحتمالية إلى 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يمتلك المعرفة الكافية بالمعايير المهنية بدرجة موافق بشدة.

الفقرة رقم 02: نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4.4839 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5]، وقيمة t المحسوبة تساوي 16.263 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن التقيد بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي أمر أساسي كي يتمكن المدققون بالوفاء بالتزامتهم بدرجة موافق بشدة.

الفقرة رقم 03: بإسقاط المتوسط الحسابي الذي تساوي 4.1290 على سلم لكارث نجد أنه ينتمي إلى الفئة [3.4-4.2]، وقيمة t المحسوبة تساوي 7.105 وهي أكبر من قيمة t الجدولية البالغة 2.04 وتساوي القيمة

الاحتمالية 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أهداف وصلاحيات وسلوكيات نشاط التدقيق الداخلي تحدد بوثيقة رسمية تتوافق مع المعايير بدرجة موافق.

الفقرة رقم 04: المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3.5806 أي ينتمي إلى المجال [3.4-4.2[، وقيمة t المحسوبة لهذه الفقرة رقم تساوي 2.970 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.006 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن قسم التدقيق يقوم بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية وغير رسمية بدرجة موافقة.

الفقرة رقم 05: نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي تساوي 3.1613 وهو ينتمي إلى المجال [2.6 - 3.4 [، كما بلغت قيمة t المحسوبة لهذه الفقرة رقم 0.724 وبمقارنتها مع قيمة t الجدولية التي تساوي 2.04 نجد أن قيمة t المحسوبة للفقرة أكبر من قيمة t الجدولية، وتساوي القيمة الاحتمالية 0.475 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني أنه محايد.

الفقرة رقم 06: نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي تساوي 3.8710 وهو ينتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.938 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يجب أن يكون نطاق عمل المدقق الداخلي غير محدود بدرجة موافق.

الفقرة رقم 07: يساوي المتوسط الحسابي للفقرة 3.9355، وهو ينتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة لهذه الفقرة تساوي 5.609 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدققين الداخليين يتصفون بالموضوعية أثناء عملهم بدرجة موافق.

الفقرة رقم 08: المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 3.9032 وهو ينتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.971 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا يدل أنه يجب أن تتوفر المؤهلات والكفاءات المهنية لدى المدققين الداخليين بدرجة موافق.

الفقرة رقم 09: قيمة المتوسط الحسابي تشير إلى 4.0645 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وتشير قيمة t المحسوبة إلى 7.679 وهي أكبر من قيمة t الجدولية ذات القيمة 2.04 وتشير القيمة الاحتمالية إلى 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن يجب أن يمتلك المدقق الخارجي الكفاءة المهنية والتدريب والإنظباط لآداء عمله بدرجة موافق.

الفقرة رقم 10: المتوسط الحسابي للفقرة يساوي 4.3226 وهو ينتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 10.493 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 وتساوي القيمة الاحتمالية

0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يخضع للتدريب والتكوين المستمر لتمكينه من القيام بعمله بدرجة موافق بشدة.

الفقرة رقم 11: ينتمي المتوسط الحسابي للفقرة إلى المجال [3.4-4.2[حيث يساوي 4.2903 وقيمة t المحسوبة تساوي 7.968 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدققين الداخليين يتصفون بالموضوعية أثناء عملهم بدرجة موافق.

الفقرة رقم 12: المتوسط الحسابي للفقرة تساوي 3.8710 وهو ينتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة هي 4.734 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000، مما يدل أن المدقق الداخلي يعمل على التطوير والمحافظة على تأكيد الجودة بدرجة موافق.

الفقرة رقم 13: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7097 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.346 وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05 حيث تشير القيمة الاحتمالية إلى 0.000 وبالتالي يعمل المدقق الداخلي على تصميم وتطوير برامج تسمح بتحسين نشاط عملية التدقيق بدرجة موافق.

الفقرة رقم 14: يشير المتوسط الحسابي للفقرة إلى القيمة 3.9032 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] من مقياس لكارث، ونلاحظ أن قيمة t المحسوبة تساوي 4.675 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 2.04 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 ومنه يقوم المدقق الداخلي بالمراقبة الدورية المستمرة لعملية التدقيق بدرجة موافق بشدة.

الفقرة رقم 15: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0323 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5]، وقيمة t المحسوبة من الجدول تساوي 6.875 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن التدقيق الداخلي يتوافق مع المعايير المهنية شرط أن تكون تابعة للإدارة العامة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بدرجة موافق بشدة.

2. تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الأول (المعايير المتعلقة بالآداء).

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الجزء الأول من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم(20): تحليل فقرات الجزء الثاني المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية
1	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة.	4.3548	0.48637	15.510	0.000
2	يقوم المدقق الداخلي بإعداد خطة التدقيق وتحديد الموارد اللازمة لها.	4.1613	0.68784	9.400	0.000
3	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج على نحو فوري للجهة المهنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).	4.0968	0.83086	7.350	0.000
4	رفع تقارير دورية عن الاهداف والآداء ومسؤوليات المدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة.	3.9677	0.91228	5.906	0.000
5	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تحسين مسار الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية.	3.4839	0.76902	3.503	0.001
6	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.	3.6129	0.91933	3.712	0.001
7	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل وضع نظام فعال للرقابة الداخلية.	3.9355	0.62905	8.280	0.000
8	على المدقق الداخلي تحديد نطاق التدقيق الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق.	3.7097	1.070498	3.691	0.001
9	يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق وأنشطته بشكل موثق.	3.9677	0.87498	6.158	0.000
10	لضمان جودة التدقيق الداخلي لابد من احترام توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات	4.0323	0.65746	8.742	0.000

	واستخلاص الاستنتاجات والنتائج.				
11	على المدقق الداخلي إيصال نتائج التدقيق في الوقت الملائم شرط أن تكون موضوعية وواضحة وصحيحة وشاملة.	4.0645	0.98202	6.644	0.000
12	يجب على مدير التدقيق أن يضع نظاما لمتابعة سير العمل.	4.1290	0.80589	7.800	0.000
13	على مدير التدقيق الداخلي التأكد من تنفيد التوصيات الواردة في تقاريره.	3.7097	1.03902	3.803	0.001
14	على مدير التدقيق إبلاغ مجلس الإدارة في حالة لم يتم حل الاشكال المطروح.	3.9677	1.15749	4.034	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

الفقرة رقم01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.3548 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 15.510 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يلتزم بتوصيل النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة بدرجة موافق بشدة.

الفقرة رقم02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4.1613 وهي تنتمي إلى المجال[3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 9400 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يقوم بإعداد خطة التدقيق وتحديد الموارد اللازمة لها بدرجة موافق.

الفقرة رقم03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0968 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 7.350 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يلتزم بتوصيل النتائج على نحو فوري للجهة المهنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق) بدرجة موافق.

الفقرة رقم04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9677 وهي تنتمي إلى المجال[3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 5.906 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 وبتالي تقبل هذه الفقرة.

الفقرة رقم05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.4839 وهي تنتمي إلى المجال[3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.503 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يعمل على وضع الآليات من أجل تحسين مسار الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية بدرجة موافق.

الفقرة رقم06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.6129 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.712 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يعمل على وضع الآليات من أجل تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر بدرجة موافق.

الفقرة رقم07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9355 وهي تنتمي إلى المجال[3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.280 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن المدقق الداخلي يعمل على وضع الآليات من أجل وضع نظام فعال للرقابة الداخلية بدرجة موافق.

الفقرة رقم08: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7097 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.691 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يقوم بتحديد نطاق التدقيق الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق بدرجة موافق.

الفقرة رقم09: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9677 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 6.158 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق وأنشطته بشكل موثق بدرجة موافق.

الفقرة رقم10: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0323 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.742 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه لضمان جودة التدقيق الداخلي لابد من احترام توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات واستخلاص الاستنتاجات والنتائج بدرجة موافق.

الفقرة رقم11: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0645 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 6.644 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المدقق الداخلي يقوم بإيصال نتائج التدقيق في الوقت الملائم شرط أن تكون موضوعية وواضحة وصحيحة وشاملة بدرجة موافق.

الفقرة رقم12: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.1290 وهي تنتمي إلى المجال[3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.803 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من0.05 مما يدل أنه يجب على مدير التدقيق أن يضع نظاما لمتابعة سير العمل بدرجة موافق.

الفقرة رقم13: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7097 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 8.280 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.001 مما يدل على أن مدير التدقيق الداخلي التأكد من تنفيد التوصيات الواردة في تقاريره بدرجة موافق.

الفقرة رقم14: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9677 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.034 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن يقوم مدير التدقيق بإبلاغ مجلس الإدارة في حالة لم يتم حل الاشكال المطروح بدرجة موافق.

ثانيا: تحليل فقرات المحور الثاني (مدى تعرض المؤسسات الإقتصادية للمخاطر المالية) ينقسم المحور الثاني الى ما يلي

1. تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر السوق)

تم تحليل الإجابة المتعلقة بالمحور الثاني وفق مايلي:

الجدول رقم(21): تحليل فقرات الجزء الأول من المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	القيمة الاحتمالية
01	تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسات النقدية.	4.0000	0.51640	10.782	0.000
02	تتسبب مخاطر أسعار الفائدة في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم.	3.7419	0.77321	5.343	0.000
03	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالسوق.	3.1290	1.17592	0.611	0.546
04	تتأثر أسعار الصرف بالظروف الإقتصادية.	3.8710	0.92166	5.262	0.000
05	تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب.	3.9355	0.81386	6.400	0.000
6	مخاطر التسعير تتأثر بالاحداث الإقتصادية من	3.7097	0.93785	4.213	0.000

	الإنكماش والتضخم.				
7	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة ضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم أجل الاستحقاق لمخاطر التسعير وتتأثر بالاحداث الإقتصادية من الإنكماش والتضخم.	3.8710	0.80589	6.017	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

الفقرة رقم01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4.0000 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة من الجدول تساوي 10.782 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر أسعار الفائدة تنشأ نتيجة التغير في السياسات النقدية بدرجة موافق.

الفقرة رقم02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7419 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2 [بينما قيمة t المحسوبة تساوي 5.343 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أكبر من 0.05 مما يدل أن مخاطر أسعار الفائدة تتسبب في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم بدرجة موافق.

الفقرة رقم03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.1290 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.40[وقيمة t المحسوبة تساوي 0.611 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04 كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.546 وهي أكبر من 0.05 وهذا ما يدل أن مؤسستكم تواجه خطر متعلق بالسوق بدرجة محايد.

الفقرة رقم04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8710 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 5.262 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أسعار الصرف تتأثر بالظروف الإقتصادية بدرجة موافق بشدة.

الفقرة رقم05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9355 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 6.400 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر التسعير تنشأ نتيجة لقوى العرض والطلب حيث أن أفراد العينة يوافقون بشدة.

الفقرة رقم06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.7079 وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 4.213 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي

أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الإقتصادية من الإنكماش والتضخم وأن أفراد العينة يوافقون بشدة.

الفقرة رقم07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.8710 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة من الجدول تساوي 6.017 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة ضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من أجل الاستحقاق لمخاطر التسعير وتتأثر بالاحداث الإقتصادية من الإنكماش والتضخم بدرجة موافق.

2. تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني (مدى التعرض لمخاطر الائتمان)

تم تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني وفق مايلي:

الجدول رقم (22): تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	القيمة الاحتمالية
01	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالإئتمان.	3.5484	1.02758	2.971	0.006
02	تتسسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس بالمؤسسة.	3.5161	1.15097	2.497	0.018
03	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة.	3.5806	0.95827	3.374	0.002
04	مخاطر الإئتمان تكون نتيجة لضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.	3.6774	0.87129	329،4	0.000

المصدر: من إعداد الطالتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.5484 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة من الجدول تساوي 2.971 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.006 وهي أقل من وهذا ما يدل على أن مؤسستكم تواجه خطر متعلق بالإئتمان بدرجة موافق.

الفقرة رقم02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.5161 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[بينما قيمة t المحسوبة تساوي 2.497 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.018 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر الائتمان تتسسبب في التعثر والإفلاس بالمؤسسة أفراد العينة يوافقون.

الفقرة رقم03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.5806 وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.374 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يدل أن مخاطر الائتمان تنشأ نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة أفراد العينة موافقون.

الفقرة رقم04: قيمة المتوسط الحسابي 3.6774 تساوي وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 4.329 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر الإئتمان تكون نتيجة لضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها أفراد العينة يوافقون .

3. تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني(مدى التعرض لمخاطر السيولة)

تم تحليل فقرات الجزء الثاني من المحور الثاني وفق مايلي:

الجدول رقم(23): تحليل فقرات الجزء الثالث من المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	القيمة الاحتمالية
01	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة.	2.9677	1.16869	0.154-	0.879
02	الركود الإقتصادي وتعثر المؤسسات تسببه مخاطر السيولة.	3.5806	1.17684	2.747	0.010
03	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للإلتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.	3.6774	1.07663	3.503	0.001
04	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم في أجل الاستحقاق.	3.7097	1.07062	691،3	0.001
05	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف لأموال بشكل مناسب.	3.9032	0.78972	368،6	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة يتضح أن:

الفقرة رقم01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 2.9677 وهي تنتمي إلى المجال [2.6-3.4[وقيمة t المحسوبة من الجدول تساوي -0.154 وهي أكبر من t الجدولية والتي تساوي 2.04 والقيمة الاحتمالية

تساوي 0.879 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة بدرجة محايد.

الفقرة رقم02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.5806 وهي تنتمي إلى المجال [3.4−4.2[بينما قيمة t المحسوبة تساوي 2.747 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.010 وهي أقل من 0.05 وبتالي الفقرة مقبولة.

الفقرة رقم03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.6747 وهي تنتمي إلى المجال [3.4−4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.503 وهي أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يدل أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة للإلتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال أفراد العينة يوافقون.

الفقرة رقم04: قيمة المتوسط الحسابي 3.7097 تساوي وهي تنتمي إلى المجال [3.4−4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 3.691 وهي أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم في أجل الاستحقاق أفراد العينة يوافقون.

الفقرة رقم05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 3.9032 وهي تنتمي إلى المجال [3.4−4.2[وقيمة t المحسوبة تساوي 6.368 وهي أكبر من قيمة t الجدولية و التي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل أن مخاطر السيولة تنشأ نتيجة لعدم القدرة على توظيف لأموال بشكل مناسب أفراد العينة يوافقون

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة وملائمة الخطية

في هذا المبحث سنعرض إلى اختبار فرضيات الدراسة وكذلك مدى معنوية الفروق لخصائص العينة وتكون كتالي:

المطلب الأول: اختبار فرضيات الدراسة

نقوم باختبار الفرضيات باستعمال اختبار T للعينة الواحدة **(T_test)** وهذا بالاعتماد على قاعدة القرار التالية:

- إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية نقبل الفرضية(H_1) وبالتالي الفرضية البديلة (H_0) مرفوضة.
- إذا كانت قيمة المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية نرفض الفرضية (H_1) ونقبل الفرضية البديلة (H_0).

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبارT للعينة الواحدة أصغر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نقبل الفرضية ($\mathbf{H_1}$).

❖ إذا كانت القيمة الاحتمالية (sig) الناتج عن اختبارT للعينة الواحدة أكبر من مستوى الدلالة (sig) المعتمد (0.05) نرفض الفرضية ($\mathbf{H_1}$).

أولا: اختبار فرضيات المحور الأول

1. الفرضية الفرعية الأولى

تنص الفرضية الفرعية الأولى على:" **مدى التزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

H_0: يلتزم المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات.

H_1: لا يلتزم المدققين الداخليين للمؤسسات محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات.

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_0	10.667	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05			DF=N−1=30	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 10.667 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية $\mathbf{H_1}$ أي أنه:" **هناك التزام من قبل المدققين الداخليين للعينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات**".

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية

تنص الفرضية الثانية على : "**مدى التزام المدققين الداخليين للعينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

H_0: يلتزم المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء.

H_1: لا يلتزم المدققين الداخليين للعينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء.

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمةtالمحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	11.302	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05				DF=N-1=30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 11.302 بينما قيمة t الجدولية تساوي 2.04، وبالتالي قيمة t المحسوبة أكبر قيمة من t الجدولية، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H_1 أي أنه:"**هناك التزام من قبل المدققين الداخليين للمؤسسة محل الدراسة بالمعايير الدولية المتعلقة بالآداء.**"

3. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أن: "**هناك التزام من قبل المدققين الداخليين للمؤسسة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق أثناء تنفيذ مهمة التدقيق**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

تنص الفرضية H_0 على أنه: "**هناك التزام من قبل المدققين الداخليين للمؤسسات محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق** ".

وبالتالي فإن الفرضية H_1 تنص أنه: "**ليس هناك التزام من قبل المدققين الداخليين للمؤسسات محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق** ".

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	12.194	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05				**DF=N-1=30**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة t المحسوبة أكبر من أكبر من قيمة t الجدولية 2.04، القيمة الاحتمالية أصغر من 0.05 إذن القرار قبول H_1 .

ثانيا: اختبار فرضيات المحور الثاني

1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى : "**تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السوق.**" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

تنص الفرضية H_0 على:" **لا تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السوق.**"

تنص الفرضية H_1 على:" **تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السوق.**"

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	9.653	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05				DF=N-1=30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 9.653 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي واستنادا على قاعدة القرار فإن الفرضية H_1 مقبولة أي أن: " **المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتعرض لمخاطر السوق.**"

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: " **تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر الائتمان** حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:"

تنص الفرضية H_0 على:" **لا تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر الائتمان**".

تنص الفرضية H_1 هي: " **تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر الائتمان.**"

يمثل الجدول الموالي نتائج اختبارT لمتوسط المحور الثاني الخاص بالفرضية الثانية:

الجدول رقم (28): نتائج اختبارT_test لاختبار الفرضية الثانية

الفرضية	قيمةtالمحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	3.280	2.04	0.003	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05				DF=N-1=30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 3.280 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.003 وهي أقل من 0.05 وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية الثانية أي أن: " **المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتعرض لمخاطر الائتمان.**"

3.اختبار الفرضية الفرعية الثالثة : "تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السيولة" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

تنص الفرضية **H_0** على:" **لا تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السيولة.**"

تنص الفرضية الفرضية **H_1** على:" **تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة لمخاطر السيولة.**"

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): نتائج لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	قيمةtالمحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig−t)	القرار
H_1	5.971	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:α= 0.05				DF=N−1=30

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 5.971 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية الثالثة أي أن:" **المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتعرض لمخاطر السيولة.**"

4.اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:" تتعرض المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة للمخاطر المالية" حيث يمكن كتابتها بالشكل التالي:

تنص الفرضية **H_0** على: " **لا تتعرض المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة للمخاطر المالية.**"

تنص الفرضية **H_1** على: " **تتعرض المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة للمخاطر المالية.**"

وقد كانت نتائج هذا التحليل في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): نتائج اختبار T_test لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية

الفرضية	قيمةt المحسوبة	قيمة t الجدولية	القيمة الاحتمالية (sig-t)	القرار
H_1	8.669	2.04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: $\alpha = 0.05$				DF=N-1=30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة t المحسوبة تساوي 8.669 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية الثانية أي أنه: " **المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتعرض للمخاطر المالية**".

ثالثا: اختبار فرضيات الأثر

يتم في هذا الجزء اختبار الفرضيات التي تدرس الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والتي ينتج اختيارها عن طريق الإنحدار الخطي البسيط كما يلي:

1. اختبار الملائمة وخطية العلاقات :

بعد التأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام أداة الاستبيان ANOVA لتحقق من خطية العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي هناك علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تفسرها معادلة الانحدار جيدا. ومن خلال برنامج SPSS تم الحصول عل النتائج التالية والخاصة بالعلاقة التي تعكس اختبار فرضيات الدراسة.

H_0: خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة.

H_1: خط الانحدار يلائم البيانات المعطاة.

الجدول (31): نتائج تحليل التباين للانحدار لتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات المستقل	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
المخاطر المالية التي تتعرض لها	المعايير المتعلقة بالصفات	الانحدارSSR	0.649	1	0.649	4.091	0.042
		البواقيSSE	4.599	29	0.159		
		الكليSST	5.248	30			
	المعايير	الانحدارSSR	1.391	1	1.391	10.458	0.003

المؤسسة	المتعلقة بالآداء	البواقيSSE	3.857	29	0.133		
		البواقيSSE	5.248	30			
	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	الانحدارSSR	1.169	1	1.169	8.310	0.007
		البواقيSSE	4.079	29	0.141		
		البواقيSSE	5.248	30			

دال إحصائيا عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يقدم الجدول السابق اختبارا لمدى صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة، وتبعا لارتفاع قيمة F المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة α يساوي 0.05، ويدل عل ذلك كون مستوى معنوية الاختبارF أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.05 في كل العلاقات، مما يجعلنا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص عل أن " خط الانحدار لا يلاءم البيانات المعطاة"، وهذا يظهر خطية النماذج وكون خط الانحدار يلاءم البيانات، وبالتالي نموذج الانحدار معنوي. وبهذا يكون فرض تحليل الانحدار والخاص بخطية العلاقة بين المتغيرات قد تحقق، وهذا يمكننا من الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

2. بناء نموذج الإنحدار

بعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار، سيتم اختبار الفرضيات الفرعية أولا ثم بعد ذلك الإجابة عل الفرضية الرئيسية في الأخير.

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى التابعة للفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات للتدقيق الداخلي أثناء تنفيد مهمة التدقيق، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، دلالة $\alpha=0.05$ لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات أثناء تنفيد مهمة التدقيق، ويمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

H_0: ليس هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات أثناء تنفيد مهمة التدقيق

H_1. هناك اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات أثناء تنفيد مهمة التدقيق

وقد كانت أهم نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)**، والمتغير التابع **(المخاطر المالية)** متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق) والمتغير التابع (المخاطر المالية) للفرضية الفرعية الأولى

معامل الارتباط r	0.352
معامل التحديد R^2	0.124
قيمة (F): 4.091 مستوى المعنوية: 0.000 عند α =0.05	

المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية (t)
	B	SEb	بيتا (β)		
الثابت (constat)	2.504	0.572		4.379	0.000
المعايير المتعلقة بالصفات	0.289	0.143	0.352	2.023	0.003

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.124 ، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي) في سلوك المتغير التابع (المخاطر المالية) بنسبة 12.4%، وإ باقي النسبة والمقدرة بنسبة 87.6 % من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. ومعامل الارتباط (r) 0.352 مما يدل على وجود علاقة طردية بين متغيرين. كما تشير قيمة (f) التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 4.091% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين.

في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل معامل المتغير المستقل،0.289 مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.042 وهو أكثر من

0.05 مما يشير معنوية معلمة الميل. أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 2.504 بمستوى معنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يشير إلى معنوياتها إحصائيا. وبذلك فإن ظهور معنوية معلمتي الإنحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه:

هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات أثناء تنفيد مهمة التدقيق.

ب- اختبار الفرضية الفرعية ثانية التابعة للفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الفرعية الأولى على أنه: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء أثناء تنفيد مهمة التدقيق، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط لمعرفة ما إذا كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05، دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء أثناء تنفيد مهمة التدقيق، ويمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء أثناء تنفيد مهمة التدقيق

H_1. هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين للمؤسسة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء أثناء تنفيد مهمة التدقيق

وقد كانت أهم نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل **(المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)**، والمتغير التابع **(المخاطر المالية)** متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم(33): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي) والمتغير التابع (المخاطر المالية) للفرضية الفرعية الثانية

معامل الارتباط r	0.515
معامل التحديد R^2	0.265
قيمة (F): 10.458	مستوى المعنوية: 0.003 عندα =0.05

المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية (t)
	B	SEb	بيتا (β)		
الثابت (constat)	1.819	0.570		3.188	0.003
المعايير المتعلقة بالصفات	0.465	0.144	0.515	3.234	0.003

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يظهر من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.265، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل **(المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)** في سلوك المتغير التابع **(المخاطر المالية)** بنسبة 26.5% وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 73.5% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. ومعامل الارتباط (r) 0.515 مما يدل على وجود علاقة طردية بين متغيرين. كما تشير قيمة (f) التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 10.45% إلى ملائمة خط الإنحدار للعلاقة بين المتغيرين.

في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل معامل المتغير المستقل 0.465، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.003 وهو أقل من 0.05 مما يشير معنوية معلمة الميل. أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 1.819 بمستوى معنوية 0.003 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوياتها إحصائيا. وبذلك فان ظهور معنوية معلمتي الإنحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه:

هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.

ج- اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

تنص الفرضية على أن: "**توجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية لتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية**"، وسيتم اختبار هذه الفرضية باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة علاقة تأثير التزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية لتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية، ويمكن كتابة هذه الفرضية على الشكل التالي:

H_0: ليس هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية.

H_1: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية.

وقد كانت أهم نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل **(المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)**، والمتغير التابع **(المخاطر المالية)** متضمنة في الجدول التالي:

الجدول رقم(34): تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق) والمتغير التابع (المخاطر المالية) للفرضية الرئيسية للدراسة

معامل الارتباط r				0.472	
معامل التحديد R^2				0.223	
قيمة (F): 8.310		مستوى المعنوية: 0.007		عند0.05= α	
المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة (t)	معنوية (t)
	B	SEb	بيتا (β)		
الثابث (constat)	1.862	0.624		2.981	0.006
المعاييرالدولية للتدقيق الداخلي	1.452	0.157	0.472	2.883	0.007

المصر: اعتمادا على مخرجات برنامج spss

يظهر من الجدول السابق أن القدرة التفسيرية لنموذج الإنحدار والمتمثلة في معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته 0.223، وهو يشير إلى مساهمة المتغير المستقل (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي) في سلوك المتغير التابع (المخاطر المالية) بنسبة 22.3%، وأن باقي النسبة والمقدرة بنسبة 77.7 % من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى غير المعايير الدولية للتدقيق الداخلي. ومعامل الارتباط (r) 0.472 مما يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين. كما تشير قيمة (f) التي ظهرت معنوية بمستوى ثقة 8.310% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرين.

في حين بلغت قيمة معلمة الميل (معامل الانحدار) والتي تمثل معامل المتغير المستقل 1.452، مما يشير أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرين إحصائيا، وقد ظهر مستوى المعنوية 0.007 وهو أقل من 0.05 مما يشير معنوية معلمة الميل. أما بالنسبة إلى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 1.862 بمستوى معنوية 0.006 وهي أقل من 0.05 مما يشير إلى معنوياتها إحصائيا. وبذلك فان ظهور معنوية معلمتي الانحدار يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير التباينات في المتغير التابع.

وبالتالي فإن ما سبق من التحليل لنتائج الاختبار التي يعرضها الجدول يؤدي بنا إلى قبول الفرضية التي تنص على أنه:

هناك أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ لالتزام المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية لتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية.

خلاصة الفصل:

الفصل التطبيقي يشتمل على الدراسة الميدانية التي أجريت في إطار معرفة دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية في العينة محل الدراسة، وذلك من في سياق الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، وقد تضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة وعينة الدراسة وحدودها المكانية والزمانية وكذلك الآداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية وثباتها وصدقها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج، المتوصل إليها بعد إدخالها للحاسب الآلي ومعالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss، كما تضمن أيضا إختبار فرضية الدراسة.

الخاتمة

تقوم المؤسسات الاقتصادية بإعطاء أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها الخاصة فهي دائما تسعى للحفاظ عليها خاصة مع كبر حجم هذه المؤسسات وكثرة فروعها وتشتت أعمالها، وهذا ما يؤدي إلى ضمان بقائها واستمرارها في السوق، وحتى تتمكن المؤسسة من متابعة كافة أنشطتها ومهامها أصبحت تولي أهمية بالغة للتدقيق الداخلي لما له من أدوار في تحديد مصيرها وتطورها حيث أن وظيفته مستقلة داخل المؤسسة، وأصبح هذا الأخير يشكل الإطار الرئيسي المعتمد عليه في التأكد والتحقق من الالتزام بالسياسات والقوانين والإجراءات العملية فهي وظيفة تابعة للإدارة العليا تعمل على مدها بالمعلومات فيما يتعلق بدقة أنظمة الرقابة الداخلية وكفائتها.

ولإبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية قمنا بهذه الدراسة التي مكنتنا من الوصول إلى بعض النتائج وتقديم بعض الاقتراحات.

أولا: نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة استخلصنا بعض النتائج النضرية والتطبيقية والممكن صياغتها كتالي:

1. النتائج النظرية: في ضوء التحليلات النظرية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ التدقيق الداخلي لم يقتصر على اكتشاف الأخطاء فقط بل توسع ليصبح وظيفة استشارية تهتم بإضافة قيمة للمؤسسة؛
- ❖ يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة أساسية داخل المؤسسة لما يحققه من أهداف من أجل البناء أو الشراكة؛
- ❖ المدقق الداخلي محكوم بمجموعة من المعايير تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين:
  - ✓ معايير متعلقة بالصفات؛
  - ✓ معايير متعلقة بالأداء.
- ❖ ترتكز عملية التدقيق الداخلي على ثلاث مراحل تشمل:
  - ✓ مرحلة التحضير للمهمة؛
  - ✓ مرحلة تنفيد المهمة (العمل الميداني)؛
  - ✓ مرحلة إنهاء المهمة (عرض النتائج).
- ❖ تنشأ المخاطر في المؤسسة من خلال احتمالية تعرضها إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها مسبقا؛
- ❖ تنشأ المخاطر بصفة عامة بسبب الظواهر الطبيعية أو العوامل الشخصية بتدخل العنصر البشري بقصد أو بدون قصد؛
- ❖ تتعرض المؤسسة الاقتصادية إلى ثلاث أنواع من المخاطر المالية وهي:
  - ✓ مخاطر السوق والتي تضم مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التسعير؛

- ✓ مخاطر الائتمان تنشأ نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها؛
- ✓ مخاطر السيولة تنشأ لعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات في الأجل القصير.
- ❖ قيام التدقيق الداخلي بالتقييم والرقابة على عمليات إدارة المخاطر المالية بأسلوب علمي منهجي؛
- ❖ يمكن للتدقيق الداخلي أن يساهم في التقليل من المخاطر المالية من خلال:
- ✓ تقديم النصح والإرشاد لمساعدة الإدارة في الاستجابة للمخاطر؛
- ✓ تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر المالية؛
- ✓ تقديم تأكيد للمؤسسة حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر.

2. النتائج التطبيقية: في ضوء الدراسة التي أجريت بالمؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية في العينة محل الدراسة بالمعايير المهنية للتدقيق؛
- ❖ تحدد أهداف وصلاحيات وسلوكيات نشاط التدقيق الداخلي في العينة محل الدراسة بوثيقة رسمية تتوافق مع المعايير المهنية؛
- ❖ يتمتع المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بالإستقلالية في عمله لتمكينه من القيام بعمله؛
- ❖ يخضع المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة للتدريب والتكوين المستمر؛
- ❖ يتصف المدققين الداخليين في العينة محل الدراسة بالموضوعية أثناء عملهم.

من خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: "**يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية المتعلقة بالصفات للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي**".

- ❖ يقوم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بالمراقبة الدورية المستمرة لعملية التدقيق؛
- ❖ يعمل المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة على وضع آليات من أجل تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- ❖ يلتزم المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة بتوصيل النتائج على نحو فوري للجهة المهنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لدجنة التدقيق)؛
- ❖ فعلى المدقق الداخلي في العينة محل الدراسة تحديد نطاق التدقيق الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق.

من خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: "**يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية المتعلقة بالآداء للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق**".

وبتالي نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: "**يلتزم المدققون الداخليون في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق**".

- ❖ تتأثر مخاطر أسعار الصرف في العينة محل الدراسة بالظروف الاقتصادية؛
- ❖ تنشأ مخاطر التسعير في العينة محل الدراسة نتيجة قوى العرض والطلب؛
- ❖ تتأثر مخاطر التسعير بالأحداث الاقتصادية من الانكماش والتضخم.

من خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: "**تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لمخاطر السوق**".

- ❖ تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس للمؤسسات في العينة محل الدراسة؛
- ❖ تنشأ مخاطر الائتمان في العينة محل الدراسة نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة؛
- ❖ تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

من خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: "**تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لمخاطر الائتمان**".

- ❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في الآجال القصيرة؛
- ❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة ضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم من حيث أجال الاستحقاق؛
- ❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة للإلتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.

من خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: "**تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة لمخاطر السيولة**".

وبتالي نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: "**تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة للمخاطر المالية**".

بالنسبة لمدى تأثير معايير الصفات على المخاطر المالية فقد بلغ معامل التحديد R^2 0.124، ومعامل الارتباط r بلغت قيمته 0.352 ومعامل التأثير في المتغير التابع بنسبة 12.4% بمستوى معنوية أقل من 0.05 وهذا ما يشير إلى معنوية معامل التأثير.

فمن خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية التي تنص على: "**هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ لالتزام المدققين الداخليين للمؤسسة محل الدراسة بالمعايير المتعلقة بالصفات للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.**

بالنسبة لمدى تأثير معايير الأداء على المخاطر المالية فقد بلغ معامل التحديد R^2 0.265، ومعامل الارتباط r بلغت قيمته 0.515، ومعامل التأثير في المتغير التابع بنسبة 26.5، بمستوى معنوية أقل من 0.05 وهذا ما يشير إلى معنوية معامل التأثير.

فمن خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية التي تنص على: "**هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين للمؤسسة محل تلدراسة بالمعايير المتعلقة بالآداء للتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.**

بالنسبة لمدى تأثير المعايير الدولية للتدقيق على المخاطر المالية فقد بلغ معامل التحديد R^2 0.232، ومعامل الارتباط r بلغت قيمته 0.472، ومعامل التأثير في المتغير التابع بنسبة 22.3% بمستوى معنوية أقل من 0.05 وهذا ما يشير إلى معنوية معامل التأثير.

فمن خلال النتائج السابقة نتوصل إلى إثبات صحة الفرضية التي تنص على: "**هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 لالتزام المدققين الداخليين للمؤسسة في العينة محل الدراسة بالمعايير الدولية لتدقيق الداخلي أثناء تنفيذ مهمة التدقيق في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الإقتصادية.**

ثانيا: الاقتراحات:

في نهاية هذه الدراسة ارتأينا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- ❖ قيام مجلس الإدارة بإعطاء الصلاحيات الكاملة التي تمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله؛
- ❖ على المدقق الداخلي الالتزام بتوصيل النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة؛
- ❖ ضرورة عمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تحسين مسار الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية؛
- ❖ على المدقق الداخلي القيام بوضع آليات من أجل وضع نظام فعال للرقابة الداخلية؛
- ❖ لضمان جودة التدقيق الداخلي لابد من احترام توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات واستخلاص الاستنتاجات والنتائج؛
- ❖ ضرورة الإنتباه أن مخاطر أسعار الفائدة تنشأ نتيجة التغير في السياسات النقدية؛
- ❖ ضرورة الإنتباه أن مخاطر أسعار الفائدة تتسبب في خسارة حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم؛
- ❖ ضرورة بذل المزيد من الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في تدنية المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات وتفعيل نظام الرقابة الداخلية؛

- ضرورة اعتماد وظيفة التدقيق الداخلي في كافة المؤسسات، بما يضمن الاستقلالية والموضوعية وتحقيق كفاءة أكبر في مختلف العمليات؛
- تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة والتصدي الصعوبات التي تواجهه في أداء مهامه.

ثالثا: آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا إمكانية مواصلة البحث فيه من جوانب آخرى، لما له من اهتمام كبير لدى العديد من الأطراف، وللتوسع أكثر اقترحنا بعض المواضيع التي بإمكانها أن تشكل أفاق مستقبلية متمثلة في:

- دور التدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي للمؤسسات الاقتصادية؛
- أهمية التكامل بين الرقابة الداخلية والتدقيق في التقليل من المخاطر؛
- مساهمة إدارة المخاطر المالية في اتخاد القرارات بالمؤسسة الاقتصادية؛
- استقلالية المدقق الداخلي داخل المؤسسات الجزائرية؛
- التدقيق الداخلي كاستراتيجية لإدارة المخاطر في المؤسسة الإنتاجية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) إبراهيم عبد الوكيل الفار، **لإحصاء الوصفي باستخدام الحزمة الإحصائية SPSS**، الدالتا لتكنولوجيا الحسابات، القاهرة، 1998.

2) أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

4) بلعزوز بن علي وآخرون، **إدارة المخاطر(إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)، الطبعة الأولى**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

5) خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

6) ريحي مصطفى عليان، **طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

7) زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**، مطبعة أبناء الجراح، غزة، 2010.

8) صالحي محمد، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، الطبعة الأولى، مركز رماح للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

9) طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات (مفاهيم، مبادئ، تجارب)**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 .

10)طلال محمد علي الججاوي وآخرون، **معايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال ومدى الإلتزام بها**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

11)عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، عمان، 2009.

12) فتحي رزق السوافيري وآخرون، **المراقبة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعية الجديدة، القاهرة، 2002.

13) فيصل عبد الكريم محمد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

14) كمال محمود جبرا، **التأمين وإدارة المخاطر**، الطبعة الأولى، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

15) محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

16) محمد توفيق، جمال عبد الباقي واصل، **مبادئ إدارة الخطر والتأمين**، الطبعة الأولى، دار الكتب الأكاديمية، عمان، 2004.

17) محمد زامل فليح الساعدي، حكيم حمود فليح الساعدي، **التدقيق الداخلي في الشركات العامة وفق معايير التدقيق الدولية**، الطبعة الأولى، دار عشتار الاكاديمية (IAG) للنشر والتوزيع، بغداد، 2019.

18) محمد شاهين، **تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، الدار الحديثة، القاهرة، 2009.

19) محمد عبد العال النعيمي وآخرون، **طرق ومناهج البحث العلمي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

20) محمد لمين علون، **نظام المعلومات المحاسبية والتدقيق الداخلي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

21) محمد محمد جبر المغربي، **الإحصاء الوصفي**، المكتبة الحصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2007.

22) مختار محمود الهانس، إبراهيم عبد النبي حمودة، **مبادئ التأمين بين النظرية والتأمين**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

23) منير إبراهيم الهندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشأة المصارف، القاهرة، 2003.

24) يوسف حجيم الطائي، سنان كاظم الموسوري، **إدارة التأمين والمخاطر**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العامية للنشر والتوزيع، عمان،2011.

ثانيا: الأطروحات والرسائل

1) علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

2) فهد محمد علي المعمري، **منهجية مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وأثرها على أداء المراجعة الداخلية في قطاع الوحدات الاقتصادية "دراسة مقارنة بين الجزائر واليمن"**، أطروحة دكتوراه، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018/2017.

3) قرناش هواري، **دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022/2021.

4) صالحي محمد، **أثر التدقيق الداخلي على رفع تنافسية المؤسسة دراسة حالة صيدال خلال الفترة 2015/2010**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

5) محمد علي ، **إدارة المخاطر المالية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

6) إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة ،2012/2011.

7) إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013/2012.

8) جيهان صلاح الدين أبو ناهية، **مدى استخدام معايير منهج سيجما ستة six- sigma لتحقيق جودة التدقيق الداخلي (دراسة حالة الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013/2012.

9) رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015/2014.

10) سلام عبد الله شعبان، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في مستوى جودة التدقيق الداخلي (دراسة حالة المصارف الخاصة العاملة في سوريا)**، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، 2019/2018.

11) عبدلي لطيفة، **دور مكانة إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2012/2011.

12) لطفي شعباني، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة "مقبوضات– مبيعات"**، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2004/2003.

13) محمد الحسن أكرم عبد الغني القاضي، **أثر نظام المعلومات المحاسبية على جودة التدقيق الداخلي دراسة ميدانية على المستشفيات الأردنية الخاصة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017/2016.

15) محمود عبد السلام محسن، **مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية(دراسة تطبيقية على مكاتب تدقيق الحسابات العاملة في غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012/2011.

16) نسيمة بروال، ليلى قنداف، **استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية**، رسالة ماجيستير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010.

17) هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، 2016/2017.

ثالثا: الملتقيات

1) مصطفى عوادي وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الوطني حول واقع مهنة التدقيق في الجزائر في ظل معايير التدقيق الدولية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، أيام 11–12/ أفريل، 2018.

رابعا: المجلات العلمية

1) أبو بكر الصديق قيدوان، حاج قويدر قورين، **دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية**، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد03، العدد02، 2019.

2) أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية عمادة البحث العلمي، عمان، المجلد02، العدد03، 2006.

3) أحمد كايد نور الدين، محمد لمين علون، **أثر استخدام أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات الحسابية على التدقيق الداخلي**، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، العدد 03، 2015.

4) بلال شيخي، لعبيدي مهاوات وآخرون، **أهمية معايير التدقيق الدولية في تفعيل دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، بومرداس، جامعة محمد بوقرة، العدد الأول، 2018.

5) تخربين وليد، مبسوط هوارية، **ملامح تطبيق التدقيق الداخلي في الجماعات المحلية– دراسة استطلاعية بولاية تيارات**، مجلة أوراق إقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، المجلد05، العدد01، 2021.

6) حاتم فوزي محمود أبو لبن، **أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بو ضياف، المسيلة، المجلد 05، العدد 01، 2020.

7) حسين جواد كاظم، **إدارة المخاطر في إطار مقررات لجنة باز**، المجلة الدولية لنشر الدراسات العالية، جامعة البصرى، العراق، المجلد10، العدد01، 2021.

8) خديجة سليماني، أحمد نقاز، **الهندسة الاجتماعية لارتكاب الاحتيال ودور التدقيق الداخلي للحد من الظاهرة**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، العدد 02، 2020.

9) شدري معمر سعاد، فضيلة رواوي، **دور إدارة المخاطر المالية والإنذار المبكر في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة**، مجلة التدقيق والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة، عين الدفلى، 2020.

10) فريدة أمزال، عبد الكريم شناي، **التدقيق الداخلي كأداة لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، المجلد12، العدد01، 2022.

11) محمد الصالح فروم، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة**، مجلة أرصاد الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، المجلد02، العدد02، 2019.

12) مدني بن بلغيت عبد الله براهيمي، **تسيير الخطر في المؤسسة**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،المجلد10، العدد03، 2005.

13) منال هاني، **اتفاقية باز3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد الاول، العدد 16، 2017.

14) مهاوات لعبيدي، **إسهامات المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد42، 2015.

15) ميلود التومي، محمد لمين علون، **دور التدقيق الداخلي في تحقيق تسيير أمثل للمؤسسة الاقتصادية**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، العدد11، 2015.

16) هجيرة بوزوينة، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إرساء مبادئ حوكمة الشركات في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية– دراسة حالة شركة AGRO SIM**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسي علي، البليدة، المجلد17، العدد01، 2022.

17) هشام زروقي، عبد الحميد حسياني، **دور الممارسات الحديثة للتدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر على ضوء معايير التدقيق الدولية–دراسة ميدانية مؤسسة الإنجازات الصناعية والتركيب**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، المجلد23، العدد02، 2020.

خامسا: المراجع باللغة الأجنبية

1) woods.M . & kevin، d. **Financial risk management for managemrnt tccountant**، published by society of management، accontants of canada، 2008، p 03 .

الملاحق

الملحق رقم: 01

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

أسماء الأساتذة المحكمين	الإمضاء
• فيصل قميحة	
• صالح حميمدات	
• محمد مرابط	
• سامي حمودة	

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل – قطب تاسوست–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة.

السنة: الثانية ماستر.

تخصص: محاسبة وجباية معمقة.

– الاستبيان –

أخي الكريم، أختي الكريمة

في إطار إعداد مذكرة ماستر حول موضوع "**دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المالية للمؤسسات الاقتصادية**" نلتمس منكم الإجابة على الأسئلة المدرجة ضمن هذا الاستبيان بصدق وصراحة وموضوعية، حيث أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، علما بأن المعلومات التي سنحصل عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلو منا فائق الإحترام والتقدير وشكرا جزيلا على تعاونكم.

الطالبتان:

*بوقطوش فتيحة.

*زويكري دنيا.

الأستاذ: بوريب عمران

بيانات عامة لتعبئة الاستمارة:

- الاسم واللقب غير مطلوبان.
- يرجى منكم الإجابة بوضع علامة (×) داخل المربع المناسب.

المحور الأول:

الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30 سنة إلى 40 سنة ☐

أكثر من 40 سنة ☐

المستوى الدراسي:

ليسانس ☐ ماستر ☐

ماجستير ☐

ثانوي فأقل ☐

الوظيفة:

مسير مالي ☐ مدقق داخلي ☐

محاسب ☐ مدير مؤسسة ☐

الأقدمية

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐

من 10 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الإستبيان

المحور الأول: مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي في المؤسسة.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	الجزء الأول:معايير الصفات					
01	يمتلك المدقق الداخلي المعرفة الكافية بالمعايير المهنية.					
02	التقيد بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي أمر أساسي كي يتمكن المدققون بالوفاء بالتزامتهم.					
03	تحدد أهداف وصلاحيات وسلوكيات نشاط التدقيق الداخلي بوثيقة رسمية تتوافق مع المعايير.					
04	يقوم قسم التدقيق بالتقييم والتحليل من خلال مستندات رسمية وغير رسمية.					
05	يجب أن يكون نطاق عمل المدقق الداخلي غير محدود.					
06	يقوم مجلس الإدارة بإعطاء الصلاحيات الكاملة التي تمكن المدقق الداخلي من القيام بعمله.					
07	يتمتع المدقق الداخلي بالإستقلالية في عمله.					
08	يتصف المدققين الداخليين بالموضوعية أثناء عملهم.					
09	تتوفر المؤهلات والكفاءات المهنية لدى المدققين الداخليين.					
10	يجب أن يمتلك المدقق الخارجي الكفاءة المهنية والتدريب والإنظباط لآداء عمله.					
11	يخضع المدقق الداخلي للتدريب والتكوين المستمر لتمكينه من القيام بعمله.					
12	يعمل المدقق الداخلي على التطوير والمحافظة على تأكيد الجودة.					
13	يعمل المدقق الداخلي على تصميم وتطوير برامج تسمح بتحسين نشاط عملية التدقيق.					
14	يقوم المدقق الداخلي بالمراقبة الدورية المستمرة لعملية					

	التدقيق.					
15	يتوافق التدقيق الداخلي مع المعايير المهنية شرط أن تكون تابعة للإدارة العامة أو مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.					
الجزء الثاني: معايير الآداء						
01	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج من خلال التقارير النهائية للإدارة.					
02	يقوم المدقق الداخلي بإعداد خطة التدقيق وتحديد الموارد اللازمة لها					
03	يلتزم المدقق الداخلي بتوصيل النتائج على نحو فوري للجهة المهنية (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، لجنة التدقيق).					
04	رفع تقارير دورية عن الاهداف والآداء ومسؤوليات المدقق الداخلي إلى مجلس الإدارة.					
05	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تحسين مسار الحوكمة في المؤسسات الإقتصادية.					
06	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر.					
07	يعمل المدقق الداخلي على وضع آليات من أجل وضع نظام فعال للرقابة الداخلية.					
08	على المدقق الداخلي تحديد نطاق التدقيق الذي ينبغي أن يتضمنه برنامج العمل الخاص بمهمة التدقيق.					
09	يتم تحديد طبيعة خدمات التدقيق وأنشطته بشكل موثق.					
10	لضمان جودة التدقيق الداخلي لابد من احترام توقيت وتقييم وتوثيق المعلومات واستخلاص الاستنتاجات والنتائج.					
11	على المدقق الداخلي إيصال نتائج التدقيق في الوقت الملائم شرط أن تكون موضوعية وواضحة وصحيحة وشاملة.					

12	يجب على مدير التدقيق أن يضع نظاما لمتابعة سير العمل.					
13	على مدير التدقيق الداخلي التأكد من تنفيد التوصيات الواردة في تقاريره.					
14	على مدير التدقيق إبلاغ مجلس الإدارة في حالة لم يتم حل الاشكال المطروح.					

المحور الثاني: المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة:

الجزء الأول: مدى التعرض لمخاطر السوق:						
01	تنشأ مخاطر أسعار الفائدة نتيجة التغير في السياسات النقدية.					
02	تتسبب مخاطر أسعار الفائدة في خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم.					
03	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالسوق.					
04	تتأثر أسعار الصرف بالظروف الإقتصادية.					
05	تنشأ مخاطر التسعير نتيجة لقوى العرض والطلب.					
06	مخاطر التسعير تتأثر بالأحداث الاقتصادية من الإنكماش والتضخم.					
07	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم أجل الإستحقاق.					
الجزء الثاني: مدى التعرض لمخاطر الائتمان:						
01	تواجه مؤسستكم خطر متعلق بالإئتمان.					
02	تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والإفلاس بالمؤسسة.					
03	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة.					
04	مخاطر الإئتمان تكون نتيجة لضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.					
الجزء الثالث: مدى التعرض لمخاطر السيولة:						
01	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات في					

	الآجال القصيرة.					
02	الركود الإقتصادي وتعثر المؤسسات تسبب مخاطر السيولة.					
03	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للإلتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.					
04	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لضعف تخطيط السيولة وعدم التناسق بين الأصول والخصوم أجل الاستحقاق.					
05	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف لأموال بشكل مناسب.					

قائمة المؤسسات الإقتصادية التي وزعت فيها الإستبيانات

الرقم	اسم المؤسسة	المعلومات
1	ملبنة الفجر	أولاد يحي خدروش- الميلية- E-MAIL:latier. elfedjr@gmail.com
2	ملبنة المروج	دائرة الميلية
3	مطاحن سنابل السلام	أولاد يحي خدروش-الميلية- Fax034439185
4	المؤسسة الجزائرية القطرية للصلب	دائرة -الميلية-
5	مدبغة خنيفر للجلود	دائرة -الميلية-
6	ملبنة المروج	دائرة -الميلية-
7	شركة الكهرباء و الغاز	دائرة -الميلية-
8	مؤسسة الخزف الصحي	دائرة -الميلية-
9	المؤسسة الفلين	بورمل -جيجل-
10	المؤسسة الجهوية للهندسة الريفية	كيسير-جيجل-
11	مؤسسة الجلود	الحدادة-جيجل-
12	شركة الكهرباء والغاز	بومارشي-جيجل-
13	المؤسسة الوطنية للخشب ومشتقاته	الحدادة -جيجل-
14	مؤسسة أقمصة جن جن	بوريدح الصديق-جيجل-
15	ملبنة إيجيلي	بلدية تاسوست
16	مؤسسة ميناء جن جن	أشواط -جيجل-
17	محطة توليد الكهرباء والغاز	أشواط -جيجل-
18	ملبنة بن جزار	طريق الصومام-جيجل-
19	مؤسسة انجاز للبناء	حي بلهاين-جيجل-
20	مديرية المياه	منطقة الكيلوميتر الثالث-جيجل-
21	الصندوق الوطني للسكن	بومارشي-جيجل-
22	المؤسسة الوطنية للحليب و مشتقاته	الحدادة-جيجل-
23	مؤسسة التبريد	المنطقة الصناعية- أولاد صالح- الطاهير
24	الشركة الإفريقية للزجاج	المنطقة الصناعية- أولاد صالح- الطاهير
25	مؤسسة عياشي للبلاط والغرانيت	المنطقة الصناعية- أولاد صالح- الطاهير

26	مطاحن جن جن	المنطقة الصناعية– أولاد صالح– الطاهير
27	مؤسسة الصومام للصناعة الميكانيكية	المنطقة الصناعية– أولاد صالح– الطاهير

النتائج بعد استخدام برنانج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية:

1. دراسة الصدق من خلال معامل الإرتباط

Corrélations

		a11	a12	a13	a14	a15	a16	a17	a18	a19	a110	a111	a112	a113	a114	a115	ta1
	Corrélation de Pearson	1	،447*	،456**	،450*	،221	-،152	،279	،491**	،437*	،242	،632**	،399*	،255	،310	،429*	،647**
a11	Sig. (bilatérale)		،012	،010	،011	،232	،415	،129	،005	،014	،190	،000	،026	،166	،089	،016	،000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	،447*	1	،450*	،439*	-،022	-،217	،068	،418*	،343	،389*	،411*	،316	،032	،211	،197	،458**
a12	Sig. (bilatérale)	،012		،011	،013	،906	،242	،715	،019	،059	،031	،022	،083	،866	،256	،287	،010
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	،456**	،450*	1	،473**	،193	-،137	،213	،350	،329	،736**	،328	،460**	،161	،644**	،355	،677**
a13	Sig. (bilatérale)	،010	،011		،007	،298	،462	،249	،054	،071	،000	،072	،009	،386	،000	،050	،000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	،450*	،439*	،473**	1	،397*	-،067	،500**	،628**	،549**	،576**	،332	،189	،009	،249	،455*	،719**
a14	Sig. (bilatérale)	،011	،013	،007		،027	،722	،004	،000	،001	،001	،068	،309	،960	،177	،010	،000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	،221	-،022	،193	،397*	1	،014	،559**	،491**	،302	،321	،195	،227	،453*	،137	،284	،600**
a15	Sig. (bilatérale)	،232	،906	،298	،027		،940	،001	،005	،099	،078	،293	،220	،011	،463	،122	،000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	-،152	-،217	-،137	-،067	،014	1	،080	-،010	،184	-،105	-،025	-،093	،214	-،035	-،255	،101
a16	Sig. (bilatérale)	،415	،242	،462	،722	،940		،669	،956	،321	،576	،893	،619	،248	،852	،166	،588
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a17	Corrélation de Pearson	،279	،068	،213	،500**	،559**	،080	1	،703**	،378*	،186	،342	،096	،409*	-،207	،346	،598**

	Sig. (bilatérale)	,129	,715	,249	,004	,001	,669		,000	,036	,315	,060	,607	,022	,265	,056	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,491**	,418*	,350	,628**	,491**	-,010	,703**	1	,691**	,233	,690**	,309	,318	,083	,398*	,793**
a18	Sig. (bilatérale)	,005	,019	,054	,000	,005	,956	,000		,000	,207	,000	,091	,081	,657	,027	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,437*	,343	,329	,549**	,302	,184	,378*	,691**	1	,330	,403*	,222	,268	,209	,203	,676**
a19	Sig. (bilatérale)	,014	,059	,071	,001	,099	,321	,036	,000		,070	,024	,231	,145	,260	,273	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,242	,389*	,736**	,576**	,321	-,105	,186	,233	,330	1	,058	,338	,122	,617**	,209	,600**
a110	Sig. (bilatérale)	,190	,031	,000	,001	,078	,576	,315	,207	,070		,758	,063	,512	,000	,259	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,632**	,411*	,328	,332	,195	-,025	,342	,690**	,403*	,058	1	,511**	,331	,202	,297	,649**
a111	Sig. (bilatérale)	,000	,022	,072	,068	,293	,893	,060	,000	,024	,758		,003	,069	,276	,105	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,399*	,316	,460**	,189	,227	-,093	,096	,309	,222	,338	,511**	1	,301	,533**	,200	,581**
a112	Sig. (bilatérale)	,026	,083	,009	,309	,220	,619	,607	,091	,231	,063	,003		,100	,002	,282	,001
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,255	,032	,161	,009	,453*	,214	,409*	,318	,268	,122	,331	,301	1	,299	-,146	,483**
a113	Sig. (bilatérale)	,166	,866	,386	,960	,011	,248	,022	,081	,145	,512	,069	,100		,102	,433	,006
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,310	,211	,644**	,249	,137	-,035	-,207	,083	,209	,617**	,202	,533**	,299	1	,078	,502**
a114	Sig. (bilatérale)	,089	,256	,000	,177	,463	,852	,265	,657	,260	,000	,276	,002	,102		,678	,004
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,429*	,197	,355	,455*	,284	-,255	,346	,398*	,203	,209	,297	,200	-,146	,078	1	,461**
a115	Sig. (bilatérale)	,016	,287	,050	,010	,122	,166	,056	,027	,273	,259	,105	,282	,433	,678		,009
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,647**	,458**	,677**	,719**	,600**	,101	,598**	,793**	,676**	,600**	,649**	,581**	,483**	,502**	,461**	1
ta1	Sig. (bilatérale)	,000	,010	,000	,000	,000	,588	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,006	,004	,009	

	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		a21	a22	a23	a24	a25	a26	a27	a28	a29	a210	a211	a212	a213	a214	ta2
a21	Corrélation de Pearson	1	‹122	-‹005	‹252	‹149	-‹130	‹186	-‹180	‹419*	‹484**	‹022	-‹206	‹145	-‹013	‹197
	Sig. (bilatérale)		‹513	‹977	‹171	‹422	‹486	‹316	‹334	‹019	‹006	‹905	‹267	‹437	‹943	‹289
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a22	Corrélation de Pearson	‹122	1	‹438*	‹274	-‹089	‹418*	-‹129	‹745**	‹175	‹062	‹037	‹442*	‹114	‹285	‹548**
	Sig. (bilatérale)	‹513		‹014	‹136	‹632	‹019	‹488	‹000	‹346	‹741	‹844	‹013	‹540	‹120	‹001
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a23	Corrélation de Pearson	-‹005	‹438*	1	‹532**	‹289	‹313	-‹370*	‹482**	‹142	-‹067	‹261	‹628**	‹458**	‹571**	‹726**
	Sig. (bilatérale)	‹977	‹014		‹002	‹114	‹087	‹040	‹006	‹446	‹721	‹156	‹000	‹010	‹001	‹000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a24	Corrélation de Pearson	‹252	‹274	‹532**	1	‹166	‹183	-‹294	‹400*	‹291	‹224	‹371*	‹459**	‹588**	‹405*	‹695**
	Sig. (bilatérale)	‹171	‹136	‹002		‹374	‹324	‹108	‹026	‹112	‹226	‹040	‹009	‹001	‹024	‹000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a25	Corrélation de Pearson	‹149	-‹089	‹289	‹166	1	‹179	‹204	‹095	‹074	-‹230	‹099	‹057	‹223	‹091	‹309
	Sig. (bilatérale)	‹422	‹632	‹114	‹374		‹334	‹270	‹610	‹694	‹214	‹597	‹760	‹227	‹628	‹090
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a26	Corrélation de Pearson	-‹130	‹418*	‹313	‹183	‹179	1	‹128	‹627**	‹191	-‹144	‹397*	‹385*	‹367*	‹315	‹633**
	Sig. (bilatérale)	‹486	‹019	‹087	‹324	‹334		‹492	‹000	‹303	‹439	‹027	‹033	‹042	‹084	‹000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
a27	Corrélation de Pearson	‹186	-‹129	-‹370*	-‹294	‹204	‹128	1	-‹078	‹299	‹086	‹067	-‹378*	-‹081	-‹335	-‹037
	Sig. (bilatérale)	‹316	‹488	‹040	‹108	‹270	‹492		‹676	‹102	‹646	‹720	‹036	‹666	‹065	‹845

	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	-,180	,745**	,482**	,400*	,095	,627**	-,078	1	,239	-,176	,369*	,586**	,461**	,338	,730**
a28	Sig. (bilatérale)	,334	,000	,006	,026	,610	,000	,676		,196	,345	,041	,001	,009	,063	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,419*	,175	,142	,291	,074	,191	,299	,239	1	,350	,302	-,088	,319	-,269	,417*
a29	Sig. (bilatérale)	,019	,346	,446	,112	,694	,303	,102	,196		,054	,099	,636	,080	,144	,019
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,484**	,062	-,067	,224	-,230	-,144	,086	-,176	,350	1	-,004	-,071	-,083	-,037	,109
a210	Sig. (bilatérale)	,006	,741	,721	,226	,214	,439	,646	,345	,054		,984	,704	,655	,844	,560
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,022	,037	,261	,371*	,099	,397*	,067	,369*	,302	-,004	1	,359*	,560**	,236	,591**
a211	Sig. (bilatérale)	,905	,844	,156	,040	,597	,027	,720	,041	,099	,984		,047	,001	,200	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	-,206	,442*	,628**	,459**	,057	,385*	-,378*	,586**	-,088	-,071	,359*	1	,484**	,738**	,695**
a212	Sig. (bilatérale)	,267	,013	,000	,009	,760	,033	,036	,001	,636	,704	,047		,006	,000	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,145	,114	,458**	,588**	,223	,367*	-,081	,461**	,319	-,083	,560**	,484**	1	,376*	,734**
a213	Sig. (bilatérale)	,437	,540	,010	,001	,227	,042	,666	,009	,080	,655	,001	,006		,037	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	-,013	,285	,571**	,405*	,091	,315	-,335	,338	-,269	-,037	,236	,738**	,376*	1	,587**
a214	Sig. (bilatérale)	,943	,120	,001	,024	,628	,084	,065	,063	,144	,844	,200	,000	,037		,001
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31
	Corrélation de Pearson	,197	,548**	,726**	,695**	,309	,633**	-,037	,730**	,417*	,109	,591**	,695**	,734**	,587**	1
ta2	Sig. (bilatérale)	,289	,001	,000	,000	,090	,000	,845	,000	,019	,560	,000	,000	,000	,001	
	N	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31	31

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		ta1	ta2	ta
ta1	Corrélation de Pearson	1	,642**	,926**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	31	31	31
ta2	Corrélation de Pearson	,642**	1	,882**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	31	31	31
ta	Corrélation de Pearson	,926**	,882**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		b11	b12	b13	b14	b15	b16	b17	tb1
b11	Corrélation de Pearson	1	,083	,274	-,140	,079	-,344	,400*	,277
	Sig. (bilatérale)		,655	,135	,452	,671	,058	,026	,132
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
b12	Corrélation de Pearson	,083	1	-,182	,045	-,133	,077	,105	,228
	Sig. (bilatérale)	,655		,327	,809	,475	,680	,573	,217
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
b13	Corrélation de Pearson	,274	-,182	1	-,076	,288	,186	,194	,551**
	Sig. (bilatérale)	,135	,327		,683	,117	,316	,296	,001
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
b14	Corrélation de Pearson	-,140	,045	-,076	1	,433*	,726**	-,113	,573**
	Sig. (bilatérale)	,452	,809	,683		,015	,000	,545	,001
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
b15	Corrélation de Pearson	,079	-,133	,288	,433*	1	,586**	,139	,709**
	Sig. (bilatérale)	,671	,475	,117	,015		,001	,455	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
b16	Corrélation de Pearson	-,344	,077	,186	,726**	,586**	1	-,139	,683**
	Sig. (bilatérale)	,058	,680	,316	,000	,001		,454	,000
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
b17	Corrélation de Pearson	,400*	,105	,194	-,113	,139	-,139	1	,396*
	Sig. (bilatérale)	,026	,573	,296	,545	,455	,454		,027
	N	31	31	31	31	31	31	31	31
tb1	Corrélation de Pearson	,277	,228	,551**	,573**	,709**	,683**	,396*	1
	Sig. (bilatérale)	,132	,217	,001	,001	,000	,000	,027	
	N	31	31	31	31	31	31	31	31

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		b21	b22	b23	b24	tb2
b21	Corrélation de Pearson	1	,281	,574**	,046	,659**
	Sig. (bilatérale)		,126	,001	,808	,000
	N	31	31	31	31	31
b22	Corrélation de Pearson	,281	1	,521**	,562**	,812**
	Sig. (bilatérale)	,126		,003	,001	,000
	N	31	31	31	31	31
b23	Corrélation de Pearson	,574**	,521**	1	,292	,814**
	Sig. (bilatérale)	,001	,003		,111	,000
	N	31	31	31	31	31
b24	Corrélation de Pearson	,046	,562**	,292	1	,639**
	Sig. (bilatérale)	,808	,001	,111		,000
	N	31	31	31	31	31
tb2	Corrélation de Pearson	,659**	,812**	,814**	,639**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	31	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		b31	b32	b33	b34	b35	tb3
b31	Corrélation de Pearson	1	,191	,313	,605**	,389*	,753**
	Sig. (bilatérale)		,304	,086	,000	,030	,000
	N	31	31	31	31	31	31
b32	Corrélation de Pearson	,191	1	,006	,444*	,502**	,681**
	Sig. (bilatérale)	,304		,973	,012	,004	,000
	N	31	31	31	31	31	31
b33	Corrélation de Pearson	,313	,006	1	,082	-,194	,437*
	Sig. (bilatérale)	,086	,973		,661	,295	,014
	N	31	31	31	31	31	31
b34	Corrélation de Pearson	,605**	,444*	,082	1	,272	,739**
	Sig. (bilatérale)	,000	,012	,661		,139	,000
	N	31	31	31	31	31	31
b35	Corrélation de Pearson	,389*	,502**	-,194	,272	1	,576**
	Sig. (bilatérale)	,030	,004	,295	,139		,001
	N	31	31	31	31	31	31
tb3	Corrélation de Pearson	,753**	,681**	,437*	,739**	,576**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,014	,000	,001	
	N	31	31	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		tb1	tb2	tb3	Tb
tb1	Corrélation de Pearson	1	،042	،461**	،681**
	Sig. (bilatérale)		،823	،009	،000
	N	31	31	31	31
tb2	Corrélation de Pearson	،042	1	،329	،658**
	Sig. (bilatérale)	،823		،071	،000
	N	31	31	31	31
tb3	Corrélation de Pearson	،461**	،329	1	،820**
	Sig. (bilatérale)	،009	،071		،000
	N	31	31	31	31
tb	Corrélation de Pearson	،681**	،658**	،820**	1
	Sig. (bilatérale)	،000	،000	،000	
	N	31	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		ta	tb	tt
ta	Corrélation de Pearson	1	،472**	،937**
	Sig. (bilatérale)		،007	،000
	N	31	31	31
tb	Corrélation de Pearson	،472**	1	،750**
	Sig. (bilatérale)	،007		،000
	N	31	31	31
tt	Corrélation de Pearson	،937**	،750**	1
	Sig. (bilatérale)	،000	،000	
	N	31	31	31

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

2. دراسة الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ

ألفا كرونباخ للمحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
، 886	29

ألفا كرونباخ للمحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
،709	16

معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
،886	45

3. اختبار التوزيع الطبيعي

التوزيع الطبيعي لجميع محاور الاستبيان

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
Tt	،094	31	،200*	،955	31	،209

*. Il s'agit d'une borne inférieure de la signification réelle.

a. Correction de signification de Lilliefors

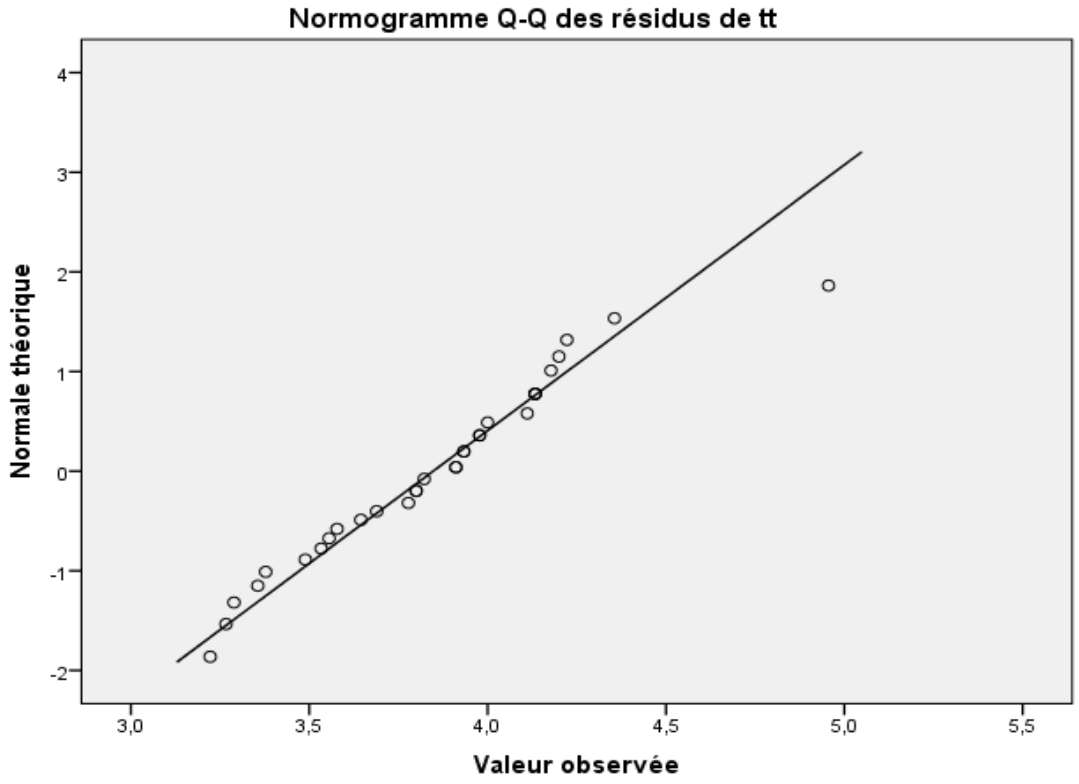

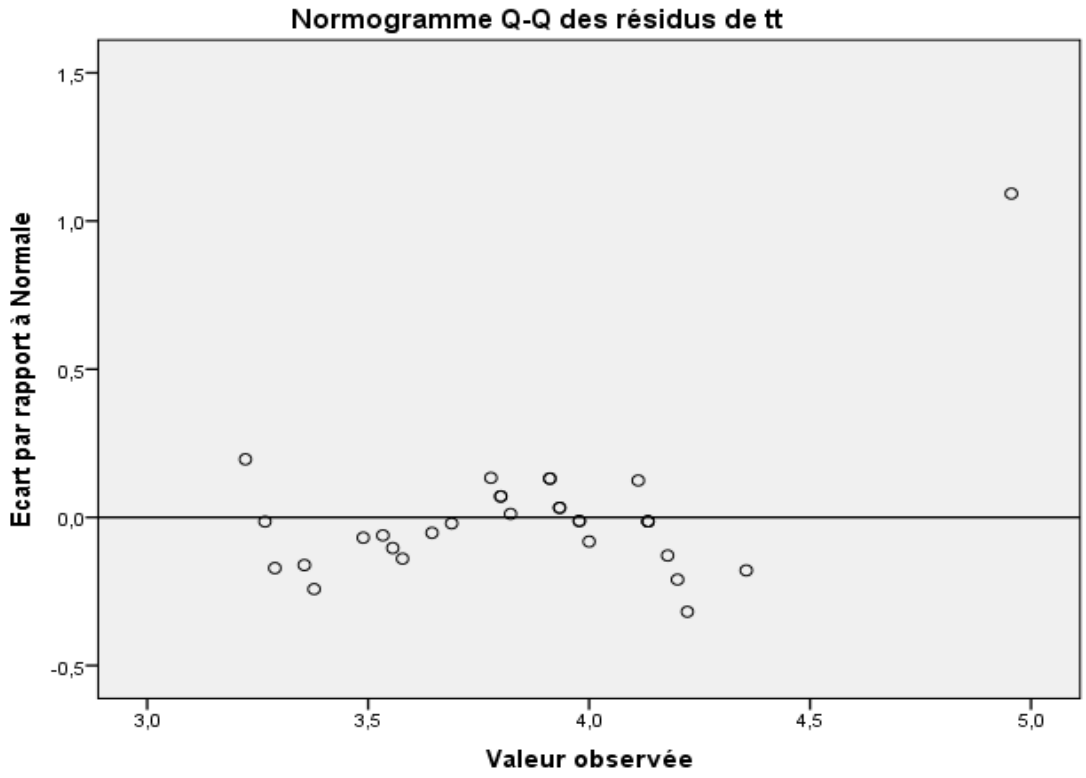

4. تحليل خصائص عينة الدراسة

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	mal	21	67،7	67،7	67،7
	fe	10	32،3	32،3	100،0
	Total	31	100،0	100،0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 30	2	6،5	6،5	6،5
	30 - 40	12	38،7	38،7	45،2
	plus de 3	17	54،8	54،8	100،0
	Total	31	100،0	100،0	

المستوى الدراسي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	seg	3	9،7	9،7	9،7
	lice	16	51،6	51،6	61،3
	mas	8	25،8	25،8	87،1
	mage	4	12،9	12،9	100،0
	Total	31	100،0	100،0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	g f	10	32،3	32،3	32،3
	au in	5	16،1	16،1	48،4
	comp	10	32،3	32،3	80،6
	dire	6	19،4	19،4	100،0
	Total	31	100،0	100،0	

الأقدمية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 5	6	4،19	4،19	4،19
	5-10	6	4،19	4،19	7،38
	10-15	6	4،19	4،19	1،58
	plus de 15	13	9،41	9،41	0،100
	Total	31	0،100	0،100	

5. تحليل فقرات الاستبيان

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
a11	12،553	30	،000	1،38710	1،1614	1،6128
a12	16،263	30	،000	1،48387	1،2975	1،6702
a13	7،105	30	،000	1،12903	،8045	1،4536
a14	2،970	30	،006	،58065	،1814	،9799
a15	،724	30	،475	،16129	-،2939	،6164

a16	3‹938	30	‹000	‹87097	‹4193	1‹3226
a17	5‹609	30	‹000	‹93548	‹5949	1‹2761
a18	4‹971	30	‹000	‹90323	‹5321	1‹2743
a19	7‹679	30	‹000	1‹06452	‹7814	1‹3476
a110	10‹493	30	‹000	1‹32258	1‹0652	1‹5800
a111	7‹968	30	‹000	1‹29032	‹9596	1‹6210
a112	4‹734	30	‹000	‹87097	‹4952	1‹2467
a113	5‹346	30	‹000	‹70968	‹4386	‹9808
a114	4‹675	30	‹000	‹90323	‹5087	1‹2978
a115	6‹875	30	‹000	1‹03226	‹7256	1‹3389
a21	15‹510	30	‹000	1‹35484	1‹1764	1‹5332
a22	9‹400	30	‹000	1‹16129	‹9090	1‹4136
a23	7‹350	30	‹000	1‹09677	‹7920	1‹4015
a24	5‹906	30	‹000	‹96774	‹6331	1‹3024
a25	3‹503	30	‹001	‹48387	‹2018	‹7660
a26	3‹712	30	‹001	‹61290	‹2757	‹9501
a27	8‹280	30	‹000	‹93548	‹7047	1‹1662
a28	3‹691	30	‹001	‹70968	‹3170	1‹1024
a29	6‹158	30	‹000	‹96774	‹6468	1‹2887
a210	8‹742	30	‹000	1‹03226	‹7911	1‹2734
a211	6‹644	30	‹000	1‹06452	‹7373	1‹3917
a212	7‹800	30	‹000	1‹12903	‹8334	1‹4246
a213	3‹803	30	‹001	‹70968	‹3286	1‹0908
a214	4‹034	30	‹000	‹83871	‹4141	1‹2633
b11	10‹782	30	‹000	1‹00000	‹8106	1‹1894
b12	5‹343	30	‹000	‹74194	‹4583	1‹0256
b13	‹611	30	‹546	‹12903	-‹3023	‹5604
b14	5‹262	30	‹000	‹87097	‹5329	1‹2090
b15	6‹400	30	‹000	‹93548	‹6370	1‹2340
b16	4‹213	30	‹000	‹70968	‹3657	1‹0537
b17	6‹017	30	‹000	‹87097	‹5754	1‹1666
b21	-‹154	30	‹879	-‹03226	-‹4609	‹3964
b22	2‹747	30	‹010	‹58065	‹1490	1‹0123
b23	3‹503	30	‹001	‹67742	‹2825	1‹0723
b24	3‹691	30	‹001	‹70968	‹3170	1‹1024
b31	6‹368	30	‹000	‹90323	‹6136	1‹1929
b32	2‹971	30	‹006	‹54839	‹1715	‹9253
b33	2‹497	30	‹018	‹51613	‹0939	‹9383
b34	3‹374	30	‹002	‹58065	‹2291	‹9321
b35	4‹329	30	‹000	‹67742	‹3578	‹9970

6. اختبار t لتحليل فقرات محاور الدراسة

قيمة t للمحور الأول

قيمة t للجزء الأول من المحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ta1	31	3،9763	،50963	،09153
ta2	31	3،9398	،46296	،08315
tb1	31	3،7512	،43326	،07782
tb2	31	3،4839	،82142	،14753
tb3	31	3،6452	،60157	،10805
ta	31	3،9555	،43628	،07836
tb	31	3،6512	،41826	،07512

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
ta1	10،667	30	،000	،97634	،7894	1،1633
ta2	11،302	30	،000	،93978	،7700	1،1096
tb1	9،653	30	،000	،75115	،5922	،9101
tb2	3،280	30	،003	،48387	،1826	،7852
tb3	5،971	30	،000	،64516	،4245	،8658
ta	12،194	30	،000	،95551	،7955	1،1155
tb	8،669	30	،000	،65121	،4978	،8046

الأثر الجزء الأول

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،352[a]	،124	،093	،39825

a. Valeurs prédites : (constantes)، ta1

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1،391	1	1،391	10،458	،003[b]
	Résidu	3،857	29	،133		
	Total	5،248	30			

a. Variable dépendante : tb

b. Valeurs prédites : (constantes)، ta2

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1،819	،570		3،188	،003
	ta2	،465	،144	،515	3،234	،003

a. Variable dépendante : tb

الأثر الكلي

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،472[a]	،223	،196	،37506

a. Valeurs prédites : (constantes)، ta

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1،169	1	1،169	8،310	،007[b]
	Résidu	4،079	29	،141		
	Total	5،248	30			

a. Variable dépendante : tb

b. Valeurs prédites : (constantes)، ta

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1،862	،624		2،981	،006
	ta	،452	،157	،472	2،883	،007

a. Variable dépendante : tb